FAILY MAGAZINE

229

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

كانون الثاني/ يناير 2023

المحكمة الاتحادية
تثير الجدل بشأن دستوريتها

تزدهر رغم الفساد..
المحافظات السنية بعين أمريكية

دار الازياء العراقية
بلا "موضات" ولا مشاركات

عصر ذهبي عراقي
سبق «وادي السيليكون» بألف عام

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

229

السنة التاسعة عشر

كانون الثاني / ينـاير 2023

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

كلمـــة العدد

أية سلطة هذه ؟

في عالم السياسة، نهاية الامتحانات لا تشبه نتائجها بحيث يكون التقييم على أساس الدرجات. فالمعيار هو السياسة والسياسيون، ولكن مشهد التقييم في العراق فوضوي وينتهي دوما بإعياء طرفين الصراع، سياسة السلطة عبارة عن فرض الذات، وصدى الشارع عبارة عن ظهور الاحتجاجات، في حين انه من اجل ان يصل الجانبان للتفاهم والتكامل يتوجب ان يكون كلا طرفي المعادلة أي السلطة والجماهير منتصرين في النهاية، للأسف فإن هذا المسار بعيد المنال في الأُفق العراقي. السياسة ليست مجرد نصب المكائد واكتساب القوة بأي ثمن، منذ أمد بعيد، لم ينظر النظام المشحون بالسلطة إلى المجتمع كمنظومة ذات مغزى في أوقات الأزمات، لكن من وجهة نظر الأمة، لا يزال المجتمع هو أهم مكان للتحليل والتفسير، وعلى العكس من السلطة فإن الشعب أكثر وعيا والتزاما. الشرعية الثورية ومراعاة الوضع الاثني والطائفي اوصل الكثير من الأحزاب السياسية للسلطة وعلى الرغم من بذل الكثير من المساعي لتحديد شرعية ادارة الحكم في النظام البرلماني عبر الاعتماد على ثقل صناديق الناخبين، ولكن في الاخير اصبحت الانتخابات والتوافق والتناغم السياسي أدوات رئيسية في تشكيل الحكومة. هذه البلاد تعاني الانحلال بحيث ليس بمستطاع الاحتجاجات التي يقوم بها الحراك المدني و المتظاهرون السلميون أن تعالج مشكلة إدارة الحكم العرقي الطائفي. السياسة ليست خلق الفوضى والأزمات فقط، والقوة المسلحة ليست للاضطهاد والتهديد، الناس يعيشون في ضمير المجتمع، وحب الأرض والوطن متعمق في نفوسهم، ورغم الملاحظات التي يبدونها إلا أنهم يشاركون في الانتخابات فقط من أجل ألّا تحل الحرب محل العملية السياسية، ولا يتشوه النسيج الاجتماعي، ويتقوض الاستقرار داخل المجتمع. في مشهد المساعي للإصلاح وعلى العكس من السلطة فهم يعملون بشكل أكثر ذكاءً ولطفا، فحراكهم وتحركاتهم أكثر أخلاقية مما قد تكون سياسية، فهم يريدون الإصلاح من دون حرب وسفك للدماء. منذ سنين عديدة توجه المجتمع العراقي نحو المنطق الإنساني وهو ما منح معنى للمنطق الأخلاقي وصاحب هذا التفكير يريد انقاذ العراق من ربقة الجمود الأخلاقي والسياسي. وأمام مطالب العدالة ومكافحة الجريمة والمشكلات الاجتماعية والسياسية، فإن طبقة النخبة السياسية غارقة في دوامة المشكلات اللامتناهية، ومن سوء حظ هذا الشعب ان يقوم عضو البرلمان بالطلب الى المحكمة ان تقوم بقطع أقوات الناس، ويريد القائد السياسي من الحكومة ان تقوم بمعاقبة مكون رئيسي في البلاد. وهذا يعني ان مؤسسة البرلمان والقضاء والحكومة قد خرجوا جميعا من مسارهم المهني. فلا الوضاع ولا المواطنون يرغبون بذلك كما ليس بمقدورهم تحمل كل هذه الأزمات. إن الجماهير أدركت مرحلة البلوغ، و كُملَ عملها، وهي تثق فقط بالسلطة التي تنظر بعين المساواة لمكونات الشعب وتصدر القرارات بعدالة و تتصرف بحكمة.

رئيس التحرير

في هـذا العدد

8
غياب المثقف الفيلي بين النأي والصمت

18
اتجاهات الإرهاب في ٢٠٢٣ واحصاء «جماعات متطرفة"

32
عمرهما تجاوز ٣٨٠٠ عام.. لوحان آشوريان سُرقا من العراق يكشفان أصل اللغة العبرية

56
منظمات غير حكومية تغزو العراق.. مشاريع تجارية أم إنسانية؟

98
اتجاهات الشباب العراقي تتغير وتنامي النزعة العلمية

106
إطعام ٨ مليار شخص

بعد إلغاء تحويل الأموال للإقليم..

المحكمة الاتحادية تثير الجدل مجدداً بشأن دستوريتها

أثار قرار المحكمة الاتحادية العليا الأخير والمتعلق بعدم صحة القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء بشأن إرسال الأموال إلى إقليم كوردستان تساؤلات عن دستوريتها، وبينما يرى قانونيون أن قانون المحكمة الاتحادية في الأساس لا يتفق مع الدستور، وأن قرارها الأخير لا يخلو من الجنبة السياسية، يؤكد آخرون أن قانون النفط والغاز هو من سيحل الأزمة الحالية.

فيلي

يقول القاضي رزكار محمد أمين، إنه «ليس من العدالة أن يتحمل الشعب الذين هم بحاجة إلى العيش المشاكل بين حكومتي بغداد والإقليم، كما أن تجويع جزء من الشعب غير دستوري، بل مخالف له، لأن هناك حقوقا متساوية لأبناء الشعب العراقي كافة بموجب الدستور، وعدم إعطاء حقوق هذا الجزء مخالف للدستور».

ويضيف أمين لمجلة «فيلي»، أن «قانون المحكمة الاتحادية هو في الأساس لا يتفق مع الدستور، لأن بموجب الدستور يجب أن تتشكل المحكمة من قضاة وخبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء في القانون أيضا، وهذا إلى الآن لم يشرع قانون لتشكيل محكمة تشكيلا دستوريا».

ويتابع، أن «المشاكل العالقة بين بغداد وأربيل يجب أن تعالج بالحوار البنّاء، والرجوع إلى أحكام الدستور، وعلى القضاء أن يقف في الوسط ويراعي في قراراته الجانب الإنساني والعدالة قبل الجانب القانوني».

ويوضح، أنه «ولا شك أن المحاكم الدستورية لها بعد سياسي باتخاذ القرار إضافة إلى الجانب القانوني، لأنها تتعامل مع الدستور الذي هو وثيقة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية، ومن المهام الأساسية للمحكمة حماية الحقوق والحريات، وأن تدافع عن المبادئ الدستورية وتحمي حقوق المواطن العراقي أينما كان، ومهما كانت قوميته أو دينه أو مذهبه».

وقضت المحكمة الاتحادية العليا، أمس الأربعاء، بعدم دستورية إرسال مجلس الوزراء الاتحادي مبالغ مالية لتمويل المرتبات الشهرية للموظفين والعاملين في القطاع العام في إقليم كوردستان.

وعدت حكومة إقليم كوردستان القرار بأنه «جائر» وخرق صارخ للدستور ومخالف لاتفاق تشكيل الحكومة العراقية، فيما دعت الحكومة الاتحادية إلى عدم الخضوع لهذا القرار، والإيفاء بالوعود التي قطعتها بإرسال المستحقات المالية لإقليم كوردستان.

وأبدى مواطنون كرد استياءهم إزاء قرار المحكمة الاتحادية العراقية الخاص بمنع ارسال مبالغ شهرية لرواتب موظفي إقليم كوردستان عادين اياه «قراراً مجحفاً وغير منصف».

وعدّ رئيس اقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، أمس الأربعاء، قرار المحكمة الاتحادية بعدم قانونية ارسال الحكومة العراقية رواتب موظفي الإقليم، بغير العادل، لافتاً إلى أن هذا القرار يستهدف العملية السياسية والاتفاق السياسي الذي تشكلت عليه الحكومة العراقية الجديدة.

تاريخ من الجدل

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا وفق المادة 44 من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، لسد الفراغ القضائي الذي صاحب مرحلة ما بعد 2003، باعتباره بمثابة الدستور المؤقت، وحقيقة الجدل حول مشروعية المحكمة يكمن في إقرار الدستور العراقي لاحقا عام 2005، فيما بقيت المحكمة تمارس نشاطها، بحسب الحقوقي محمد العبيدي.

وعن أهم المهام التي تتناولها المحكمة، يوضح العبيدي لمجلة «فيلي»، «هي فك الاشتباك بين تفسير القوانين، وعدم دستورية القوانين والدعاوى التي تتعلق بالحكومة المركزية والإقليم، والبت في

بعض القوانين مثل قانون الانتخابات، وأثار القرار الأخير للمحكمة الاتحادية والذي تم بموجبه وقف التخصصات المالية لرواتب الموظفين في الإقليم الجدل بعد الدعوة المقدمة من قبل النائب مصطفى سند للمحكمة المذكورة».

وتابع، أن «هكذا قرارات قد أخذت جنبة سياسية، كونها تمس شريحة من الموظفين كورقة ضغط على حكومة الإقليم، وينبغي على القادة السياسيين حل المسائل العالقة بشكل لايؤثر على أرزاق المواطنين بغض النظر عن القومية والعرق والدين».

وكان عضو مجلس النواب العراقي مصطفى جبار سند قد أعلن في مؤتمر صحفي بوقت سابق، أن «المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في البلاد) قررت إلغاء كل القرارات الخاصة بتحويل الأموال إلى اقليم كردستان خلافا للقانون وخلافا للدستور بناء على الدعوى التي أقامها هو في هذا الصدد».

وأضاف أن قرار المحكمة الاتحادية سيكون معياراً، ومرجعاً قانونياً لجميع الحكومات اللاحقة ومن ضمنها الحكومة الحالية في عدم دستورية تحويل الأموال إلى الإقليم، مؤكدا أن هذه الدعوى جاءت بناءً على شكوى رفعها هو وانها تكللت بالنجاح وقد كسبها.

في غضون ذلك قالت المحكمة الاتحادية العليا في بيان بصدد القرار، إنها قررت الحكم بعدم صحة القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء المرقمة ((194) في 2021/6/15 و (226) في 2021/7/6 و(257) في 2021/8/3 و (335) في 2021/9/22 و (401) في 2021/11/2 و (8) في 2022/1/11) حكماً باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً الى أحكام المادتين (93/ ثالثاً و94) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 والمادتين (4/ ثالثاً و5/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (25) لسنة 2021 وأفهم علناً .

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أثارت الجدل سابقا بعدما ردت دعوى لحل البرلمان تقدم بها التيار الصدري وأطراف سياسية مستقلة في (7 أيلول 2022) «لعدم الاختصاص»، مشيرة إلى أن استقرار العملية السياسية في العراق يفرض الالتزام بأحكام الدستور.

وأسهمت بعض تفسيرات المحكمة الاتحادية، بالإضافة إلى جملة من قرارات أصدرتها في فترات متفاوتة، في رسم أو تغيير خارطة المشهد السياسي في البلاد إلى حد ما، وأبرز قراراتها والتي كانت بمثابة الخطوة الأولى لإبطال مشروع التحالف الثلاثي بين مقتدى الصدر ومسعود بارزاني ومحمد الحلبوسي، كان رفض ترشيح مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري عقب شكوى مُقدّمة من نواب من الاتحاد الوطني الكردستاني أمام المحكمة ضد ترشيحه.

ومن بين أكثر قراراتها التي زادت من غضب مقتدى الصدر تفسيرها لنصاب انتخاب رئيس الجمهورية، والقاضي بانعقاد مجلس النواب بثلثي عدد أعضاء مجلس النواب،

وهذا ما دفع أنصار الصدر للاعتصام أمام مجلس القضاء الأعلى لمدة الأسبوع قبل أن ينسحبوا في (23 آب 2022).

حل الأزمة

يقول الخبير القانوني، أمير الدعمي، إن «قرار المحكمة الاتحادية الأخير، استند على قرار 59 بخصوص الأموال التي تُجبى من تصدير نفط اقليم كوردستان دون الرجوع الى الخزينة المركزية»، مبينا أن «هذا القرار اشترط على أن تكون هذه الأموال ترجع إلى خزينة الدولة بالحكومة الاتحادية مقابل ارسال الأموال من الحكومة الاتحادية إلى كوردستان».

ويوضح الدعمي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، «لكن حكومة إقليم كردستان لم تلتزم بهذا القرار، وظل بيع النفط خارج إرادة الحكومة المركزية أو خارج شركة سومو المسؤولة عن تصدير النفط، وبالتالي فإن هذا القرار استند على القرار السابق، بأنه لا يمكن أن تُحوّل الأموال الا بعد تسوية أموال بيع نفط الإقليم».

ويتابع، أن «هذه الأزمة ستظل مستمرة إلى أن يتم إقرار قانون النفط والغاز الذي ينظم عملية البيع من خلال الحكومة الاتحادية أو بالاتفاق مع الإقليم أو المحافظات التي تصدّر النفط، وكل ما يجري خارج قرار المحكمة الاتحادية يعد اتفاقا وعُرفا، ونحن اعتدنا على الاعراف والاتفاقات بين السياسيين خارج نطاق القانون، لكن الآن قرار المحكمة الاتحادية ملزم وفق قرار المادة 94 من الدستور، ويجب تسوية ملف الخلاف بين الاقليم وبغداد بما صُدّر من النفط خلال السنوات السابقة».

ويؤكد مسؤولون حكوميون في كوردستان انه من دون هذا التمويل الشهري الذي ترسله بغداد الى الاقليم فإنه من الصعوبة بمكان صرف رواتب مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين كاملة ومن دون استقطاع.

وتوفر حكومة الإقليم باقي المبالغ لصرف الرواتب من الإيرادات المالية الداخلية في كوردستان.

وأكد مجلس وزراء إقليم كوردستان في مرات عدة أن الحكومة الاتحادية، لم ترسل مستحقات الإقليم الشهرية والبالغة 200 مليار دينار، لعدة أشهر ومنذ عام 2020.

وتتطلب الرواتب الشهرية الإجمالية، لموظفي إقليم كوردستان، نحو 616 مليون دولار، ويتم توفيرها بشكل عام على النحو الآتي: الإيرادات النفطية 350 مليون دولار، الإيرادات الداخلية 128 مليون دولار، الأموال التي ترسلها الحكومة الاتحادية (200 مليار دينار) 138 مليون دولار، وفقا لوزارة المالية والاقتصاد في إقليم كردستان.

وكان رئيس مجلس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي قد قرر في شهر حزيران من العام 2021 صرف 200 مليار دينار كسلفة مخصصة لدفع رواتب موظفي الاقليم الشهرية.

غياب المثقف الفيلي بين النأي والصمت

عبد الخالق الفلاح

أن لكل مجتمع مثقفيه، المجتمعات البدائية عرفت مثقفيها بأشكال مختلفة فهم تارة سحرة وكهنة، وتارة أخرى مغنون متجولون ورواه سير وانساب في الروائع الملحمية التي تشكل تراث الانسانية يقف خلفها مثقفون من كتاب وشعراء، ...

أن جوهر مشاكل للمجتمعات هي غياب الثقافية، وتتعلق بـ التخلف والتأخر، والقيم الأساسية التي تحدد الموقف من المرأة والأقليات وقيمة العمل وثقافة الريع و ثقافة التواكل، وضعف القدرة على تفكير، وضعف القدرة على الإبداع، وبالجملة ضعف القدرة على الحياة، من هنا فالإصلاح الثقافي مدخل أساسي للتقدم والنهضة والحداثة بوجود الوسائل المتاحة من مواقع للتواصل الاجتماعي وجهود مضنية لبعض الوجوه الطيبة التي لا تورع في دعم الكتاب والمثقفين بنشر نتاجاتها مثل صوت العراق وشفق نيوز، وهنا أيضاً يكمن الدور الأساسي للمثقف الذي هو الشخص الذي يواجه القوّة بخطاب الحقّ.

لقد شكل غياب المثقف الفيلي في المشهد السياسي العراقي أمرا صادما إلا القلة منهم وهناك من يفضل الصمت، وينأى بنفسه، وهناك من يختار خدمة أجندة معينة في حين المفروض به اليوم إحاطته أزماته السابقة والثقافات السابقة عليه ومغايرة له ،يجب ان لا يعيش المثقف الفيلي منفياً إجباريا تحت ضائقة فكرية ومعيشية لا تتسع لغير الحراك الفردي واستهلاك الذات باليومي والعابر، والتشاؤم واقعي و منطقي في كثير من الاحيان لأنه قادم من قراءة الواقع وليس من طريقته في قراءة هذا الواقع ، ويجب أن لا يكون مهزوماً يعيش بوجهين في آن واحد: وجع المآلات المرة، ووجع العجز عن تغيير هذه المآلات عليه ان الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في اي مجتمع معين، غير أنها تنطوي على طبيعة سياسية، فهي تتضمن الاتجاهات الفردية نحو السلطة وتوجهاتها الادراكية ،فإن المثقف الصحيح هو المعلم ومفكر عضوي في اي مدرسة و يبتكر تأملات حوارية لصالح الإرادة الشعبية، لأنها مسألة إنتاج إصلاح أخلاقي وفكري ، ونتيجة لذلك ، ينتج علاقات إنسانية جديدة مبنية اجتماعيا وفقا للمصلحة المرادة العمل عليها، بمستوياته المختلفة من الأداء ، وله دورًا حاسمًا فى تكوين الإجماع، نظرًا لكونه المبدع والواسطة عند الرأي العام.

أين اختفاء المثقف الفيلي؟ عند شبكات التواصل

> هناك من يفضل الصمت، وينأى بنفسه، وهناك من يختار خدمة أجندة معينة في حين المفروض به اليوم إحاطته أزماته السابقة والثقافات السابقة عليه ومغايرة له

يقف بكل جراءة ليقول الحق كل الحق، رغم ان هذا الغياب طبيعي في بعض الاحيان حين تكون الأزمة سياسية بحتة وتكون أسبابها خارجة عن المصلحة العامة، وأطرافها يتمسكون بهذه المصلحة للمزايدة فقط ...وهو يعيش فى مكان وزمان جديدين، عليه أن يتفاعل مع آليات الفعل داخل هذا الزمان والمكان والمثقف يبدع في كل الظروف والأزمان اذا كان مؤمنا ايمان كاملا بقضية مجتمعه ، ولكنه مطالب بالإيمان بمجموعة من القيم التي تحتم عليه الالتزام بالمساهمة الفكرية والعملية في تنوير المجتمع، لاسيما إبان الفترات الحرجة والمنعطفات الكبرى ، في المثقفون هم الحزب الطلائعي للمجتمع، لكن هذا الدفع يغيب بين طبقات المجتمع الفيلي في الوقت الراهن، او في الاعلام هو التساؤل الذي يجوب في مخيلة المجتمع، هذه الوسيلة التي تحولت إلى منبر لقياس الرأي العام باستمرار ورصد انشغالاته. ومرد هذا التساؤل هو الوضع المتردي الذي يمر به الانسان الفيلي خلال السنوات الأخيرة ، وتدهور في معظم جوانب الحياة المعيشية والسياسية، من دون أن يدفع كل هؤلاء المثقفين إلى المساهمة بمبادرات فكرية وسياسية- نظرية للخروج من المأزق. خاصة في وقت المنعطفات الكبرى، والتي لعب في الحركة الوطنية قبل الأربعينيات دورا في جعله مرتبطا بهموم المجتمع وتطلعاته لابل منذ أن نشأت الدولة العراقية، لكن اللوم اليوم على من فرّط في حق الامة الفيلية لصالح هذه الجماعة أو ذلك الحزب.

خلال ٢٠٢٣.. أولويات غربية
لثلاث بؤر صراع جيوسياسية بينها «عراق» الأوسط

سلطت صحيفة «الجارديان» البريطانية، الضوء على ثلاثة ساحات صراع جيوسياسية، إحداها مرتبطة بالشرق الأوسط والعراق، وفيما أكدت أن الحرب الأوكرانية ستظل خلال العام 2023، تحظى باهتمام العالم، أقرت بصعوبة متابعة ساحات الصراع الأخرى معاً.

فيلي

وأوضحت الصحيفة البريطانية في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، أن «تايوان وكوريا الشمالية وفلسطين هي كلها بؤر توتر محتملة قد تتسبب في تشتيت تركيز العالم على تطورات الغزو الروسي لاوكرانيا خلال العام 2023».

وأضافت أن «العام 2022 كان يشهد على وجود ديكتاتوريين وقتلة وانظمة قمعية او مناهضة للديمقراطية، وان الانتهاكات الرهيبة والبؤس، كما في دول مثل ميانمار واليمن ومالي ونيكاراغوا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وافغانستان، لم تجتذب سوى متابعة دولية محدودة».

العراق وإيران

بالنسبة للشرق الأوسط، فبعدما ظل لعقود في قلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أصبح مهملا نسبيا منذ كارثة جورج بوش في العراق وبعد انكفاء باراك اوباما عن سوريا.

لكن الصحيفة البريطانية، حذرت في تقريرها من العام 2023، بالقول: «قد يكون العام الذي قد تتراكم فيه مجموعة من المشكلات التي نشأت بسبب هذا الابتعاد الامريكي، لتصل الى ذروتها».

ونوه التقرير البريطاني، إلى «احتمال وقوع مواجهة عسكرية مباشرة، وبخلاف المواجهة السرية، بين اسرائيل وايران في ظل انقسام غربي حول ايران»، مردفاً:

«صراع كهذا قد يجذب العراق وسوريا (وهما ملفان لن تقم واشنطن بإنهائها) بالإضافة إلى روسيا.

وأشار التقرير، إلى أن «إيران تقترب من نقطة الغليان، بسبب التظاهرات المناهضة للحكم، وفي ظل الانهيار الوشيك للمفاوضات النووية مع الغرب، وحتى في حال قيام طهران بتقديم تنازلات كبيرة فانه سيكون من الصعب إبرام الرئيس الأمريكي جو بايدن صفقة مع نظام يقتل ويعذب فتياته».

وأضاف أن «الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، يواجه تحديات انتخابية، وقد يعمد الى مهاجمة الكورد في شمال سوريا مجددا».

ولفت التقرير البريطاني، إلى توقعات وزير الدفاع الاسرائيلي المنتهية ولايته بيني غانتس، مؤخرا حول احتمال وقوع تصعيد دموي اضافي في الضفة الغربية المحتلة نتيجة لقرار رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو منح سلطات وزارية معززة لشركائه في الائتلاف المناهض للعرب، مشيرا في الوقت نفسه الى ان اعمال العنف التي تورط فيها الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود والفلسطينيين وصل الى مستويات قياسية خلال العام 2022.

أوكرانيا

واعتبر التقرير البريطاني، أن «آفاق العام 2022 الضيقة كان سببها الحرب الاوكرانية التي تعتبر الصراع الاكبر في اوروبا منذ العام 1945»، مضيفاً أن «الحقيقة المؤلمة هي أن أزمات أخرى كما في تيغراي او غواتيمالا، ما كانت لتحتل عناوين الاخبار العالمية، وان اهتمام الغرب بصراعات دول العالم النامية، محدود بشكل عام.

وفي هذا الاطار، فإن اوكرانيا، مثلما ينظر اليها في اوروبا وامريكا الشمالية، احتكرت وتغلبت على الازمات الاستراتيجية والإنسانية الأخرى ونالت الاهتمام السياسي والاعلامي وجهود المساعدات وخيال الاهتمام الشعبي بدرجة لم يسبق لها مثيل، بحسب التقرير البريطاني.

ولفت التقرير، إلى وجود «أزمات دولية أخرى، قائمة فعليا او تلوح في الافق، ستتطلب المزيد من الاهتمام والموارد خلال العام 2023، موضحاً أن «تجاهل ثلاث ساحات صراع جيوسياسية بشكل خاص وهي سلوك الصين للهيمنة في شرق آسيا، ومستنقع الشرق الاوسط، وتوترات الولايات المتحدة مع اوروبا، سيكون أمراً صعباً».

ورأى التقرير انه من غير المؤكد ما اذا كانت مثل هذه النزعات والصراعات الخارجية ستؤدي الى تقويض قدرة اوكرانيا على مقاومة روسيا والحاق الهزيمة بها، لكنه اعتبر ان حدوث ذلك، سيكون بمثابة امل للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وبين أن «الاوكرانيين يعتمدون اكثر من اي وقت مضى على دعم الغرب لهم، والدعم الامريكي بشكل رئيسي، من اجل ان يتمكنوا من خوض سنة ثانية من الحرب».

واستعاد التقرير البريطاني، تصريحاً لرئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال مارك ميلي مؤخرا، حث فيه أوكرانيا على «التفكير في خيار محادثات السلام مع موسكو»، مشيراً إلى احتمالية أن يكون «سيناريو كابوس الحرب على جبهتين، كان في باله وقتها، وانه ربما كان، على غرار اليابان، يفكر ايضا بوجود خصم ثالث يتمثل في كوريا الشمالية بصواريخها وطائراتها المسيرة وقدرتها النووية».

وختم التقرير بالاشارة الى القضية الثالثة المتمثلة في قلق الاوكرانيين عما سيأتي به العام 2023 اليهم في ظل الاختلافات في المواقف الامريكية والاوروبية، فيما قد تتزايد الانقسامات بين دول الاتحاد الاوروبي نفسه بشأن المفاوضات مع روسيا واستمرار الحرب.

وتحدث التقرير عن وجود استياء متزايد في واشنطن لان الولايات المتحدة منخرطة في غالبية المخاطر في أوكرانيا وتدفع حصة الأسد من التكاليف (48 مليار دولار وما زالت مستمرة)، مردفاً: «العلاقات عبر الأطلسي، تخضع للامتحان».

احذروا «القنبلة الموقوتة»..

الشك بهزيمة داعش والمخيمات تنتج "دواعش"

فيلي

خلصت مجلة «سبيكتاتور» البريطانية، إلى أن هزيمة تنظيم داعش لم تكتمل، وأنه في حال لم يتم العمل على ما هو أكثر من احتوائه، وخاصة في العراق وسوريا، فإن خطره «المرعب» قابل للتجدد مرارا وتكرارا.

واستهلت المجلة البريطانية تقريرها تحت عنوان «داعش والقنبلة الموقوتة التي تواجه الغرب»، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، بالتأكيد على أن داعش لم يرحل بعد، برغم من ان العالم احتفل بإلحاق الهزيمة به منذ نحو أربع سنوات بعدما تعرض التنظيم للضربات بأكثر من 30 ألف غارة جوية، وقتل عشرات الآلاف من عناصره، بعدما كان يسيطر على منطقة بمساحة بريطانيا.

«الحرب لم تنتهي»

وشكك التقرير في ان نهاية داعش تحققت، قائلا إن «الحرب ضد داعش لم تتوقف، وان الجيش الامريكي اعلن مؤخرا انه قتل خلال العام الماضي نحو 700 من مقاتلي داعش وأسر 400 آخرين في عمليات في العراق وسوريا، بينما كان التنظيم مسؤولا عن أكثر من 500 هجوم على اراضي العراق وسوريا».

وذكّر التقرير بإعلان هزيمة داعش في الباغوز في الشرق السوري في آذار/ مارس 2019، حيث نفذت الولايات المتحدة وحلفاؤها عملية تدخل فعالة، بالعمل مع والى جانب ومن خلال «الجيش في العراق، والميليشيات المعارضة لداعش في سوريا، ومن خلال وضع العبء على السكان المحليين للقتال بينما يوفر لهم الدعم من قبلنا، وليس العكس».

الا ان التقرير اوضح انه قبل وقوع «هزيمة» داعش هذه، بدأ التنظيم الارهابي يخوض عملية تحول من حالة «الدولة» الى حالة التمرد، ولهذا اصبحت محاربتهم اكثر تعقيدا، حيث

صار التنظيم يعمل في الظل، وعبر خلايا صغيرة تشن هجمات سريعة ثم تختفي بسرعة، مشيرا الى ان بعض عناصر التنظيم يعيشون حياة ازدواجية في مناطق سكانية، وينشط العديد منهم في المناطق الصحراوية الشاسعة او في المناطق الجبلية النائية.

ابتزاز واتاوات وترهيب

وبرغم إشارة التقرير إلى ان عدد هجمات داعش في العراق وسوريا خلال الشهور الماضية، ما يزال محدود نسبياً، إلا أنه لفت إلى أنها تتزايد «تعقيدا وفتكاً»، مشيرا إلى ان 25 شخصاً قتلوا في العراق خلال النصف الثاني من شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي ما فرض على رئيس الحكومة محمد شياع السوداني التحدث عن «فشل واضح» من جانب الحكومة والجيش.

اما في سوريا، فقد اشار التقرير الى أن داعش نجح في اختراق منشآت عسكرية حساسة في شمال شرق البلاد وقتل نحو 20 شخصاً في مناطق سيطرة النظام في الشهر الماضي أيضاً.

الجيش الفعلي في السجن

وبالاضافة الى ذلك، فقد تضاعفت جرائم الابتزاز وفرض الإتاوات والترهيب بشكل كبير في كل من العراق وسوريا، في حين تزايد لجوء داعش للانتحاريين والسيارات المفخخة، وفيما يشكل قدرات متطورة يرى خبراء مكافحة الارهاب أنها مؤشرات على نضوج التمرد، وعلى انتقال داعش من الدفاع الى الهجوم.

الى ذلك، اعتبر التقرير ان الميزة الأكبر لداعش حالياً، هي «الجلوس في السجن»، مشيرا بذلك الى وجود نحو 30 ألف مقاتل في معتقلات العراق وسوريا، يمثلون بحسب الجيش الامريكي «الجيش الفعلي لداعش».

وينتمي هؤلاء الى عشرات الدول وحكومات بلدانهم لا تريد عودتهم، وذكّر التقرير بأن للتنظيم «تاريخ حافل بعمليات الهروب من السجون»، وان حدوث احتمال كهذا بالنسبة الى هؤلاء، سيكون بمثابة «انقلاب كبير»، مستشهداً أيضاً بما جرى في كانون الثاني/ يناير العام 2022، بعملية الهروب الكبير من سجن الحسكة والاشتباكات التي تخللته واستمرت أسبوعاً وادت الى مقتل 420 من عناصر داعش و 120 من المقاتلين السوريين.

وبالاضافة الى هؤلاء، هناك ما يثير القلق والذي يتمثل في وجود نحو 60 ألف امرأة وطفل في مخيمات شمال شرق سوريا، واعمار نصفهم تحت سن 12 سنة، بينما يحذر الجيش الامريكي من أنهم يمثلون خطر تحولهم الى «الجيل الجديد من داعش»، مشيرا الى ان داعش وضعهم في صلب حملاته الدعائية لإطلاق سراحهم.

وبعدما اشار التقرير الى ان ثلاثة ارباع الـ60 ألفاً، هم من العراق وسوريا، لفت إلى ان الجهود التي تبذل من اجل اعادتهم بطيئة جدا، ولم يعد سوى نحو أربعة آلاف من بين 27 ألف عراقي خلال العام 2022، بينما لم يكن هناك سوريون عائدون تقريبا.

أما بالنسبة الى نحو 10 آلاف شخص أتوا من نحو 60 دولة، فإن هناك تحديات هائلة سياسياً وقانونياً ولوجستياً تعيق عودتهم.

واوضح انه خلال العام 2022، وبرغم التأييد الدولي المتزايد لاعادة هؤلاء إلى أوطانهم، فقد عاد 537 فقط، ما يمثل نحو 0.5 % فقط، وبذلك، فإن اعادة الاطفال الى اوطانهم ستتطلب أكثر من 30 سنة، وسيمضي هؤلاء الأطفال طفولتهم بأكملها في مراكز الاحتجاز وسوف يكبرون على كراهيتهم للأشخاص المسؤولين عن وضعهم في مراكز الاحتجاز هذه.

ولادات مجهولة النسب

ولجعل الامور اكثر سوءا، ذكر التقرير ان الجيش الامريكي يؤكد ان هناك نحو 80 حالة ولادة في المخيمات شهريا، على الرغم من أن 95% من سكان المخيمات هم من النساء والأطفال، مضيفا أنه في ظل وجود 30 ألف سجين من الذكور و60 ألف امرأة وطفل في مخيمات الاحتجاز، فإن «ازمة معتقلي داعش تشكل خطرا مرعبا».

وبرغم اشارة التقرير الى ان اخطر عمليات داعش حاليا تجري في افريقيا، كما في مالي ونيجيريا، الا انه اعتبر ان «مصداقية» الارهابيين لن تأتي في النهاية سوى من قيادة داعش في العراق وسوريا.

وختم التقرير بالتحذير من ان الجهود الحالية لمواجهة تنظيم داعش، تتعلق غالبيتها بـ«احتواء داعش»، مضيفا ان اضعافه او الحاق الهزيمة به، سيتطلب شكلا مختلفا من الحرب عما جرى تطبيقه في العام 2019، كما سيتطلب المزيد من الموارد، منبهاً إلى انه «في حال فشلنا، فإن هذه القصة القديمة ستصبح قصة جديدة مرة تلو الاخرى».

> ينتمي هؤلاء الى عشرات الدول وحكومات بلدانهم لا تريد عودتهم، وذكر التقرير بأن للتنظيم «تاريخ حافل بعمليات الهروب من السجون»، وان حدوث احتمال كهذا بالنسبة الى هؤلاء، سيكون بمثابة «انقلاب كبير».

اتجاهات «الإرهاب» في ٢٠٢٣

وإحصاء «الجماعات المتطرفة»

سعى «معهد ابحاث السياسة الخارجية» الامريكي الى رسم صورة لاتجاهات «الارهاب» في العالم خلال العام ٢٠٢٣. وحذر التقرير الامريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»، من احتمال ان يتمكن تنظيما داعش والقاعدة وفروعهما من اعادة بناء شبكاتهم في منطقة الشرق الاوسط وخارجها، كما حذر من «احتمال تصاعد التهديد الارهابي في القارة الافريقية في ظل تقليص واشنطن وباريس من دورهما في الحرب على الارهاب، والتركيز على مواجهة التحدي الروسي والصيني».

فيلي

وتابع التقرير، «بالنسبة لمحللي الارهاب ومكافحة الارهاب، فان العام 2023 سيكون من بين اكثر السنوات التي لا يمكن التنبؤ بها في الذاكرة الحديثة»، مشيراً الى ان «السمة الاكثر تحديدا للارهاب الدولي خلال العام 2023 تتمثل في تنوعه والذي ينعكس في مجموعة واسعة من الايديولوجيات والمظالم التي تحفز التخطيط للمؤامرات والهجمات».

وبالنسبة الى تنظيم داعش، قال التقرير انه التهديد الارهابي الاكثر اهمية منذ الحملة العالمية لمكافحة الارهاب لتفكيك تنظيم القاعدة في سنوات ما بعد هجمات 11 ايلول/سبتمبر، وانه تم الحد من خطر داعش في العراق وسوريا حيث خسر اثنين من زعمائه خلال العام 2022. اما خارج بلاد الشام، فان فروع تنظيم داعش قوية، خاصة في منطقة الساحل الافريقي وفي جنوب اسيا، مشيرا ايضا الى ان جماعة «ولاية خراسان» تشن تمردا صلبا ضد حركة طالبان.

وبعدما لفت التقرير الى ان جماعة «ولاية خراسان» نفذت هجمات كبيرة ضد المصالح الروسية والصينية في افغانستان، قال التقرير إن النجاحات الغربية في مكافحة الإرهاب قد لا تكون مستدامة من دون وجود التزام قوي باستمرار العمل مع الشركاء على الارض من اجل ضمان الا يتم اعادة تشكيل هذه الجماعات.

ورجح التقرير بانه من دون وجود ضغط مستمر من الولايات المتحدة وحلفائها، فمن المحتمل ان «يتمكن داعش والقاعدة وفروعهما، من اعادة بناء شبكاتهما بنجاح داخل الشرق

الاوسط وخارجه».

وفي حين اشاد التقرير ب»العمل المثير للاعجاب» الذي قامت بها الولايات المتحدة والدول الشريكة في تدمير وجود «الخلافة» في الشرق الاوسط، الا انه اشار الى ان افريقيا جنوب الصحراء اصبحت الان مركز الثقل للارهاب الجهادي، لافتا الى تنافس جماعة «نصر الاسلام والمسلمين» المرتبطة بالقاعدة وتنظيم «ولاية غرب افريقيا الاسلامية» على الموارد وعلى المجندين، وتتسببان في اثار قاتلة خلفهما.

وتابع التقرير انه استنادا الى «مؤشر الارهاب العالمي»، فان منطقة الساحل اصبحت «اكثر عنفا بشكل متزايد على مدار الاعوام الـ15 الماضية، حيث ارتفعت نسبة القتلى فيها باكثر من الف بالمائة بين عامي 2007 و 2021».

واوضح التقرير ان هذه الدول الواقعة في هذه المناطق، تعاني من سهولة اختراق حدودها والاضطراب السياسي، بما فيها الانقلابات، والعديد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية، مضيفا انه بسبب ذلك فانه من المتوقع ان تظل المنطقة ملتهبة خلال المستقبل المنظور.

وحذر التقرير الامريكي من انه بالنظر الى دولا مثل فرنسا والولايات المتحدة عمدت الى الحد بشكل متزايد من دورها في مكافحة الارهاب في الخارج، وتحويل تركيزها على منافسة القوى العظمى مع روسيا والصين، فان ذلك من شأنه ان يؤمن الفرص للجماعات الجهادية في افريقيا لكي توسع نفوذها وسيطرتها على الاراضي.

وبعدما اشار الى «التهديد الخبيث» الذي ما زالت تمثله حركة الشباب الصومالية، قال انه في حال وجدت جماعة جهادية افريقية فرصة لكي تكتسب قوة، وتوفرت لها الاموال والمجندين، فانها قد تجعل من اولويتها القصوى، ان تهاجم اهدافا في الغرب، مشيرا الى تقديرات خبراء بانه في حقبة ما بعد ايمن الظواهري الذي قتل قبل شهور، فانه من المرجح ان يعود تنظيم القاعدة الى التركيز على استهداف السفارات والقنصليات والوجهات السياحية والطيران التجاري.

وحول مخاطر الارهاب الداخلي في الولايات المتحدة، لفت التقرير الى مخاوف من احتمال وقوع هجوم ارهابي محلي اخر على غرار مدينة اوكلاهوما من قبل متطرف مناهض للحكومة.

ولفت التقرير الى مفهوم «ارهاب ما بعد التنظيم»، واوضح ان تنظيم داعش بقدر ما كان يمثل تحديا من خلال سيطرته على الاراضي وقدرته على تنفيذ عمليات هجوم خارجية، فانه وفر للولايات المتحدة وحلفائها هدفا جذابا لشن هجوم عليه، لكن «ارهاب ما بعد التنظيم» لا يؤمن مثل هذا الهدف.

وتابع ان «ارهابيي ما بعد التنظيم» يفتقرون في الوقت نفسه الى الدعم اللوجستي وشبكات الدعم، وهم بالتالي اقل قدرة على الحاق الضرر، مشيرا الى هذه الفئة من الارهابيين اقل قدرة على حشد الموارد وليس بامكانها تنفيذ عمليات عنف طويلة. وتناول التقرير فئات اخرى من «الارهابيين»، مثل الارهابي اليميني المتطرف، بما في ذلك المتعصبون البيض والنازيون الجدد، والمتطرفون المناهضون للدولة، مشيرا على سبيل المثال الى حملة الشرطة الالمانية مؤخرا ضد جماعة متطرفة تتآمر ضد الدولة للاطاحة بالحكومة.

وتابع قائلا إن هناك خليطاً من الايديولوجيات الاخرى التي تشجع على التطرف العنيف كجماعة «Incels» التي تكن الكراهية العنيفة للنساء، بالاضافة الى جماعة « Luddites » الجدد او «الذين يكرهون التكنولوجيا» الذين يشنون هجمات تستهدف شبكة الجيل الخامس الخلوية والبنية التحتية الحيوية الاخرى. والى جانب هؤلاء هناك بحسب التقرير الفاشيين البيئيين.

ارهاب الدولة

وذكر التقرير ان الارهاب الذي ترعاه الدولة يعاود الظهور، مشيرا مثلا الى ان دعم شبكة عالمية من الوكلاء الارهابيين يمثل حجر الزاوية بالنسبة الى السياسة الخارجية والامنية لايران.

وفي السياق، لفت التقرير الى ان واشنطن صنفت «الحركة ا لا مبر ا طو ر ية الروسية»، التي وصفها بانها جماعة ارهابية يمينية متطرفة مرتبطة بالكرملين ، ك»كيان ارهابي عا لمي » .

التحدي قائم

وختم التقرير بالقول انه في الوقت الذي يستمر فيه التهديد الجهادي العالمي بالتطور والتراجع والتقدم في مناطق مختلفة، فان اليمين المتطرف مستمر في ترسيخ روابطه العابرة للحدود. واعتبر التقرير انه بالامكان تصوير انسحاب القوات الامريكية من افغانستان واستيلاء طالبان اللاحق عليها في آب/اغسطس العام 2021 ، على انهما بمثابة النهاية المنطقية للحرب العالمية على الارهاب التي توصلت لعقدين من الزمن.

وبرغم اشارة التقرير الى ان الولايات المتحدة وحلفاؤها مستمرون في القيام بعمليات مكافحة الارهاب في كافة انحاء العالم، الا انه اعتبر ان مكافحة الارهاب لم تعد بمثابة مهمة موحدة ، ولا تندرج ضمن استراتيجية كبرى اكثر اتساعا.

ولهذا، يعتبر التقرير انه بالنسبة الى محللي الارهاب ومكافحة الارهاب، فان العام 2023، سيكون من بين اكثر السنوات التي من غير الممكن التنبؤ بها في الذاكرة الحديثة.

ولفت الى ان التهديد الارهابي اصبح مجزأ، وان مشهد التهديد الارهابي اصبح غير مكتمل وذلك كنتيجة ايضا لاستراتيجية الغرب في مكافحة الارهاب التي استهدفت بلا هوادة قيادة تنظيم داعش والمناطق التي يسيطر عليها باسم «الخلافة». ولهذا، فان مكافحة التهديد الارهابي اصبح اكثر صعوبة، لكن في الوقت نفسه، فان خطر التهديد نفسه، ربما اصبح اقل قوة نتيجة لذلك.

وخلص التقرير الى اهمية ان تتمكن الولايات المتحدة والحلفاء من صياغة نهج فعال يضمن تحقيق التوازن ما بين مكافحة الارهاب وبين التنافس القائم فيما يتعلق بالقوى العظمى (روسيا والصين).

يعتبر التقرير انه بالنسبة الى محللي الارهاب ومكافحة الارهاب، فان العام ٢٠٢٣، سيكون من بين اكثر السنوات التي من غير الممكن التنبؤ بها في الذاكرة الحديثة.

الزي العسكري
بين الحاجة المسلكية واستعراضات اليوتيوب

تنتشر في العراق لاسيما في العاصمة بغداد ظاهرة ارتداء الزي العسكري من قبل أشخاص غير عسكريين واحيانا يجري الاستعراض بهذا الزي من قبل صانعي محتوى عراقيين من ضمنهم فتيات، فيما يحذر البعض من أن يؤدي ذلك إلى الإساءة لسمعة الجيش بحسب قولهم، أو استغلال ذلك اللباس لممارسة أعمال مخالفة للقانون نظرا لما يوفره من امتياز لمرتديه، بحسب المراقبين.

فيلي

وقد حذر الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، مؤخرا، من إرتداء الزي العسكري لأشخاص ليست لهم علاقة بالمؤسسات الامنية، وقال في بيان، أنه «في الآونة الأخير جرى رصد مجموعة من المدونين في مواقع التواصل الاجتماعي يقومون بنشر مقاطع فيديو لأشخاص لا يمتون بصلة للقوات الأمنية ومؤسساتنا العسكرية، مرتدين الزي العسكري بحجة تقديم التهاني والتبريكات بمناسبة عيدي الجيش والشرطة ومناسبات وطنية أخرى»، مشيرا إلى أن «هذه الطريقة للتهنئة مرفوضة، لكونها تعد انتحالا للصفة، كما أنها لم تحصل على أية موافقات رسمية لارتداء الزي العسكري، الأمر الذي يعرّض صاحبه للمساءلة القانونية».

وفي شهر كانون الاول ٢٠٢٢ أفاد مصدر أمني مسؤول، بإلقاء القبض على شخص ينتحل صفة ضابط بالاستخبارات العسكرية في العاصمة بغداد، بحسب ما نقلت عنه وكالة شفق نيوز، اذ يوضح إن القوات الامنية القت القبض على شخص ينتحل صفة ضابط برتبة مقدم منسوب للاستخبارات ويرتدي الزي العسكري وضبط بحوزته مواد ممنوعة هي مخدرات ومسدس وذلك ضمن منطقة الزعفرانية في بغداد؛ كما ظهرت مؤخرا مجموعة من الفتيات والشبان وهم يستعرضون بممارسة فنية في وسط بغداد مرتدين الزي العسكري وقدموا أنفسهم بصيغة كوميدية على أنهم أصحاب رتب من بينها مقدم.

وبحسب المراقبين فان استغلال الصفة العسكرية واستعمالها في الشارع هي سمة موروثة من النظام الدكتاتوري السابق الذي اطيح به في نيسان ٢٠٠٣،

اذ كان يجري منح العسكريين لاسيما الضباط امتيازات خاصة تسهل أمورهم وقضايا ذويهم في مؤسسات الحكومة والدولة، وسيطرة شبه مطلقة في الشارع، وقد تواصل هذا الامر منذ التغيير في ٢٠٠٣، بحسب المراقبين والباحثين الذين يلفتون إلى أنه منذ ذلك العام اصبح من اليسير ان تقتني بزة عسكرية وتنتحل صفة جندي أو رجل أمن، في ظل انتشار المتاجر التي لم تعد تقتصر فقط على الملابس، وإنما تعدت ذلك الى بيع شتى أنواع التجهيزات العسكرية لمختلف الاستعمالات، ومنها الدروع والنواظير والعصي التي تستعمل في فض أعمال الشغب و الأسلحة البيضاء، وقد لا يكلفك ذلك مادياً ولا عناء كبيراً، على حد وصفهم.

وانتشرت أماكن تواجد وبيع تلك المستلزمات ومحالها في عدة مناطق بخاصة في العاصمة بغداد في «سوق مريدي» بمدينة الصدر وفي الباب الشرقي وسوق الهرج ومنطقة تحت التكية وحتى في الكاظمية، ووجدت تلك المبيعات في الأعوام التي تلت رواجا من قبل من يحتاجها.

وكان أحد تجار الملابس العسكرية في سوق الباب الشرقي، قد قال في وقت سابق إن «المحال المتواجدة تبيع لأي شخص، فلا أحد منا يسأل المشتري إن كان أحد أفراد القوات الأمنية العراقية أم لا، نحن نبيع لمن يريد أن يشتري، فلا علاقة لنا بما سيفعله بالملابس»؛ غير أن بائع لتلك الملابس في الباب الشرقي لا يوافقه الرأي ويقول، أنه يختار زبائنه بدقة، بحسب ما قال، مشيرا إلى أنه رفض بيع عشر بدلات دفعة واحدة لشخص ترجل من احدى السيارات ذات الدفع الرباعي، وطالبه باثبات انتسابه الى جهة رسمية، وعند اعتذار الأخير رفض بيعه بسبب التعليمات والتحذيرات من قبل القوات الأمنية التي شددت في الآونة الأخيرة.

وعن اسعار التجهيزات العسكرية يتفق الباعة والتجار على الإشارة إلى أن الحذاء العسكري (البسطال) مثلا يباع بما يعادل 15 دولاراً، والبدلة العسكرية الخاصة بالشرطة المحلية بـ20 دولاراً، أما الخاصة بالجيش فهي الأغلى، ويتراوح سعرها بين 30 و40 دولاراً»، ويقول الباعة أن «مخازن المسدسات المتوفرة لدينا هي من معامل صينية مستوردة، على عكس بقية قطع الغيار المتوفرة لدينا كما نبيع الدروع الواقية من الرصاص، ولكل حاجة سعرها».

وبشأن أسعار هذه البدلات وملحقاتها يقول بائع في منطقة الباب الشرقي أيضا «ان الأسعار تكاد تكون ثابتة ومناسبة في الوقت نفسه باستثناء الشيء القليل، فهي تتباين من بدلة الى أخرى بحسب المنشأ والجودة، فهناك بدلات صينية المنشأ لا يتجاوز سعرها (50) الف دينار، وهناك بدلات أميركية الصنع التي تراجع الطلب عليها في الآونة الأخيرة، لا يتجاوز سعرها (100) الف دينار، كما ان هناك ملابس من مناشئ عدة منها التركي والكوري التي لا يتجاوز سعرها (80) الف دينار، وهي قليلة التداول وسوقها لا يجد رواجا، مشتركا بالقول، «أما البدلات عراقية الصنع فيتراوح سعرها ما بين 10 الى 15 الف دينار فقط».

ويقول بائع ان العوز المادي واغلاق محله لعدة أشهر بسبب الأحداث التي شهدتها عديد مناطق بغداد وخاصة مدينة الصدر دفعه لبيع هذه التجهيزات.

خياط للملابس العسكرية في شارع الرشيد يقول إنه يعمل في الخياطة منذ ٢٠ عاما، لكنه تخصص في الوقت الحالي بخياطة و(تقريم) الملابس العسكرية فقط بسبب الطلب على هذا النوع، منوها بالقول أن جميع من يبيع ويشتري ويعمل في هذه المهنة أصبح لديه في الوقت الحالي حذر وحس أمني كبيرين بسبب الأحداث التي مر بها بلدنا، لذلك تجده يبادر ويسأل من يشتري منه بدلة أو احد مستلزماتها عن أسمه ومكان انتسابه ولماذا هو في حاجة لشراء بدلة عسكرية، بحسب قوله.

وكان نائب قائد عمليات بغداد قد تطرق إلى هذا الموضوع بالقول «فيما يتعلق بتجارة الملابس العسكرية، لدينا تحفظات كثيرة بشأن انتشار هذه الظاهرة في الأسواق والتي تحمل أبعادا خطيرة وتؤثر سلبا في الأمن باعتبار أن الملابس العسكرية باتت مباحة لكل من يشاء، وقد عملنا بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية لوضع ضوابط لهذه الظاهرة ولكنها للأسف تأخرت كثيرا، اذ يجب أن تكون هناك اجازات وضوابط خاصة للعاملين في هذه المهنة سواء للخياطين أو الذين يبيعون ويشترون بها من التجار».

ويوضح انه، في جميع بلدان العالم تتواجد قوانين وضوابط حاسمة في التعامل مع هذا الموضوع، ولكن في العراق «للأسف لم نجد تلك الضوابط حتى قبل سقوط النظام المقبور بسبب عسكرة مجتمعنا، أو أن المجتمع العراقي متعسكر أصلا لذلك فأن بيع وشراء هذه الملابس أصبح شائعا».

ويشير ضابط في الاستخبارات العراقية، الى أن «غالبية المحال التجارية التي تُتاجر بالمعدات العسكرية والملابس الخاصة بالعناصر الأمنية لا تملك تراخيص من وزارة الداخلية وقيادة عمليات بغداد»، على حد وصفه، منوها بالقول، أن «منطقة الباب الشرقي تضم مافيات وعصابات خارجة على القانون، وتقوم مفارز من الأجهزة الأمنية بين فترة وأخرى بحملات تفتيش ومداهمات، وأغلقت بعض المحال، في الفترات الماضية، لا سيما غير المجازة».

أحد التجار: «المحال المتواجدة تبيع لأي شخص، فلا أحد منا يسأل المشتري إن كان أحد أفراد القوات الأمنية العراقية أم لا، نحن نبيع لمن يريد أن يشتري، فلا علاقة لنا بما سيفعله بالملابس» ...

واقع الجيش العراقي في عيده الـ102..

أمنيات جريح ومطالبات بإبعاده عن المحاصصة

في الذكرى ١٠٢ لتأسيس الجيش العراقي، يستعرض مسؤولون وخبراء أمنيون واقع الحال الذي يعيشه تسليحاً وطبيعة عسكرية وضرورات تطويره وابعاده عن المحاصصة، وفيما يطالب نواب بضخ دماء جديدة للقوات المسلحة بعد توقف دام عقد كامل، يدعو عسكريون جرحى رئيس الوزراء الى الاهتمام بشريحة الجرحى عبر توفير العلاج والسكن اللائق لهم ولعوائلهم.

فـــيلي

تهنئة ودعوة

وهنأ الناطق الإعلامي للقائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول، في حديثه لمجلة «فيلي» ضباط ومراتب وموظفي المؤسسة العسكرية والشعب العراقي بمناسبة تأسيس الجيش العراقي»، مشدداً على ضرورة «استذكار الشهداء والترحم على دمائهم الزكية في هذه المناسبة والدعوة بالشفاء العاجل للجرحى».

عجز 100% ومطالب

وفي ظل ذكرى تأسيس الجيش، يروي العميد حيدر عواد تفاصيل تعرضه لانفجار أدى إلى فقدانه كلتا ساقيه في قاطع عمليات الفرقة الخامسة في محافظة ديالى بالقول «كلفت بواجب في الأول من شهر حزيران من عام 2006، بعد مرور عامين على عودتي إلى الخدمة العسكرية وتشكيل نواة الجيش العراقي الجديد لمحاربة عناصر تنظيم القاعدة التي كانت تهدد العوائل وتنشر الطائفية في حينها،

ويضيف العميد لمجلة «فيلي» أن «الواجب كان ليلياً في منطقة بلدروز، وعند تنفيذه حدث اصطدام مع عناصر القاعدة، وأثناء مطاردتهم تعرضت إلى انفجار عبوة ناسفة أدت إلى بتر كلتا ساقي، ونُقلت بعدها إلى قاعدة بلد العسكرية من قبل قوات التحالف الأميركي لتلقي العلاج، وأرقد حاليا في مركز تأهيل بغداد الأول بنسبة عجز 100%».

ويشير العميد الجريح، إلى أن «الجيش العراقي يحتاج إلى تطوير مهاراته وتزويده بأسلحة حديثة تواكب جيوش العالم»، مطالبا في ختام حديثه القائد العام للقوات المسلحة «بالاهتمام بشريحة الجرحى من خلال توفير العلاج والسكن اللائق لهم ولعوائلهم، وتكريمهم في كل مناسبة، ليعلم الجميع بأن هؤلاء والشهداء، هم أصحاب الفضل في استقرار البلاد».

جيش دفاعي

ويقول الخبير الأمني، فاضل أبو رغيف، إن «الجيش العراقي الحالي، جيش دفاعي وليس هجومي، فهو جيش أمّنت منه دول الجوار والمنطقة، ولم يعد تلك القوة الغاشمة التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي، ويمتلك الآن قدرات عالية وأثبت كفاءته في حروب المباني المشيّدة والعصابات والكر والفر، بعد دحره أعتى تنظيم إرهابي كاد أن يضرب المنطقة والعالم بأسره».

وعن تسليح الجيش تاريخياً يوضح أبو رغيف لمجلة «فيلي»، أن «التسليح العراقي بدأ انكليزياً ثم بعد الحروب التي دخلها عاد وتسلّح بالعقيدة التسليحية الروسية، وبعد عام 2003 اختلطت منابع ومناشئ التسليح، فصارت أوروبية شرقية وأوروبية غربية، فضلا عن الولايات المتحدة».

مطالب محورية وجوهرية

بدوره يدعو عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، وعد القدو، القائد العام للقوات المسلحة الى «ضرورة الالتفات إلى مجموعة «قضايا محورية وجوهرية، تبدأ بزراعة روح المواطنة لدى جميع القوات المسلحة، ونبذ العنصرية والطائفية والقومية، وباقي الأمور التي تمزّق وحدة صف الجيش العراقي، فضلا عن أهمية إبعاد الأحزاب السياسية عنه».

من جانب آخر، يحتاج الجيش العراقي، بحسب القدو خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن يكون «جيشا قادرا على مواجهة التحديات وخاصة الإرهاب، وأن يتسلّح بسلاح متطور خصوصا بما يتعلق بالتطور التكنولوجي، من كاميرات حرارية وأجهزة اتصالات ومواصلات، وكذلك الطائرات المسيّرة، فالحرب اليوم هي سيبرانية والكترونية».

ويتابع النائب، أن «المؤسسة العسكرية لم تُرفد بدماء جديدة منذ نحو 10 سنوات، لذلك يجب زجّ دماء جديدة شابة، وتم الطلب في قانون الأمن الغذائي برفد المؤسسة العسكرية بمالغ مالية تتناسب مع حجم التحديات التي تواجه العراق، وكذلك تم الطلب من القائد العام ووزير المالية بتخصيص درجات وظيفية لفتح التطوع للشباب وإحالة المسنين إلى التقاعد».

مؤسسة تخضع للمحاصصة

ويقول الخبير الاستراتيجي، د.أحمد الشريفي لمجلة «فيلي»، إن «المؤسسة العسكرية كانت ولا زالت تعاني من إدارة وظّفت في النظام السابق توظيفاً حزبياً أيدلوجياً، بحيث هيمن عليها حزب واحد ووظفها لأغراض سياسية بعيداً عن دورها الوظيفي، بأن تكون حارساً للوطن وحامياً وسوراً لحدوده».

ويضيف الشريفي، أن «المرحلة الحالية ونحن في ظل نظام ديمقراطي كنا نأمل أن تحظى المؤسسة العسكرية باستقلالية ولكن لم يتحقق هذا الأمر، فلا زالت المؤسستين الأمنية والعسكرية تخضعان للمحاصصة، التي هي عبارة عن ترويض سياسي للمؤسسات التي تمثل الحصانة للجبهة الداخلية والخارجية».

ويؤكد الخبير الاستراتيجي، أن «المؤسسة العسكرية تحتاج إلى تحسين منظومة القيادة والسيطرة بعيدا عن المحاصصة الحزبية، وتأمين استراتيجية للنهوض بواقعها سواء على مستوى المهارات القتالية، أو على مستوى القدرات التسليحية، بما يتناسب مع تحديات المرحلة، وتعزيز الجهد التقني، وتحسين المهارات القتالية عبر توسيع المؤسسات التدريبية والتطويرية للمقاتلين».

ويطالب الشريفي أيضاً بـ»إبعاد المؤسسة العسكرية عن الرؤى والتوجهات السياسية بما يتعلق بالتعاون مع التحالف الدولي والولايات المتحدة، كون البلاد لا تزال تحتاج إلى الدعم الدولي في ظل حرب توصف بأنها تهديد عابر للحدود، وهذه الحرب تحتاج إلى قدرات قتالية عالية تفتقر لها الإمكانيات الوطنية».

ويكمل الشريفي، «بالإضافة إلى الدعم اللوجستي في مسألة الأقمار الصناعية والحرب الإلكترونية، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه الا عبر التحالفات الدولية والتعاون مع الدول الكبرى»، مختتما حديثه بالتأكيد على أن «تكون المؤسسة العسكرية في يد المحترفين والمتخصصين من أبنائها الذين يؤمنون بشرف العسكرية والانتماء إلى الوطن بعيدا عن الهويات الفرعية».

«المؤسسة العسكرية كانت ولا زالت تعاني من إدارة وظّفت في النظام السابق توظيفاً حزبياً أيدلوجياً، بحيث هيمن عليها حزب واحد ووظفها لأغراض سياسية بعيداً عن دورها الوظيفي، بأن تكون حارساً للوطن وحامياً وسوراً لحدوده»

لنحلم بعراق مستقر

انس محمود الشيخ مظهر

تتمتع دول العالم المتحضر بنظام سياسي يقودها بغض النظر عن الحكومات التي تدير تلك الدول , ويمثل النظام السياسي ذاك الخطوط العريضة للدولة بما يتفق مع مصالحها العليا , بينما تقتصر مهمة حكوماتها على التحرك ضمن حدود تلك الخطوط العريضة دون تجاوزها وفق ما يخدم تعزيز النظام السياسي للدولة . وبذلك تبقى المصلحة العليا للدولة مصانة ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات.

وبمقارنة هذه الانظمة السياسية مع ما عليه الحال في دولنا في الشرق الاوسط «ومن بينها العراق» يمكن ملاحظة الفجوة الكبيرة التي تفصلنا عن العالم المتقدم في فهم وتطبيق الديمقراطية ومفهوم مصالح الدولة .

ان الخطيئة الوحيدة التي ارتكبت بحق العراق وادت الى كل هذا الوضع المهترئ الذي نعيشه حاليا هو دخول العراق الى ساحة الديمقراطية من بابها الخطأ بعد الألفين وثلاثة، بفرض حالة متقدمة على مجتمع خارج لتوه من حكم انفرادي دكتاتوري سبقته انقلابات (تيك اوي) عقب حكم ملكي مستورد ... وتطبيق قسري للديمقراطية في مجتمع يعاني من تشابكات قومية ودينية ومذهبية وحتى عشائرية ادى الى ارتدادات معاكسة عمقت تلك الانتماءات بدلا من ان تزيلها , ادت بدورها الى افساح المجال امام اجندات اقليمية ودولية لفرض نفسها على الساحة العراقية واستقطاب اطراف سياسية الى جانبها , مما وسع الهوة بين المكونات السياسية العراقية , حيث اصبحت شكل العلاقة بين الاطراف الدولية والاقليمية تؤثر على نمط العلاقة بين الاطراف العراقية بشكل طردي, فالتقارب الذي يحصل احيانا بين هذه الاطراف العراقية ما هو الا انعكاس لهدوء العلاقات بين تلك الاطراف الاقليمية والدولية , والتوافقات السياسية بين الاطراف العراقية عند كل تشكيل حكومة ما هو الا نتاج توافقات بين الاطراف الاقليمية والدولية المتصارعة على الساحة العراقية . امام هذا المشهد لم يتمكن العراقيون من خلق ما يمكن ان نطلق عليه «المصلحة الوطنية « او وضع اجندات عراقية خالصة حيث ضاعت بين الاجندات الاقليمية والدولية .

ما زاد من الطين بلة ان الطين العراقي لم يكتف ب»بلة» الاجندات الخارجية فقط بل اضيف اليه «بلة» الدم العراقي الذي سفكته فصائل مسلحة من الطرفين السني والشيعي , ادى الى زيادة الهوة بين المكونات العراقية واتساع الشرخ بينها . وان كانت الفصائل «المحسوبة على الطرف السني» قد تم محاربتها دوليا وقصقصة اجنحتها , فان الفصائل المسلحة الشيعية قد تم رعايتها وتغولها من قبل اطراف اقليمية , وقد اثبتت مسار الاحداث ان هذه الفصائل المسلحة تمثل التحدي الاكبر امام خلق نظام سياسي مستقر يراعي مصالح الشعب والدولة , فهي تحمي مصالح الجهات السياسية المرتبطة بها اولا ومن ثم مصالح القوى الاقليمية المرتبطة بها , بينما تضع المصالح العراقية العليا خارج سلم اولوياتها .

والسؤال هنا هل يمكن في الوضع الحالي خلق حالة عراقية مؤسساتية حقيقية ونظام سياسي يقود دولة ؟

بشكل عام يفترض ان العراقيين شعبا واحزابا قد توصلوا الى نتيجة مفادها ان العراق بحاجة الى استقرار سياسي والتقاط للانفس بعد عقود من اضطرابات سياسية بدات منذ تاسيس الدولة العراقية ولغاية يومنا هذا , لم يشعر المواطن العراقي فيها بمواطنته سواء على صعيد الافراد او المكونات.

ان ما ينبغي على العراقيين تداركه هو بناء جسور الثقة بين المكونات العراقية الثلاث الرئيسة , واول جسور هذه الثقة تكمن في الاعتراف بوجود مشاكل بين المكونات الثلاث , لها اسباب قسم منها متجذرة في التاريخ وبعضها معاصرة , فالمشكلة المذهبية بين السنة والشيعة لها جذور تمتد الى عصر الدولة الاسلامية القديمة , بينما بدات المشكلة القومية مع تأسيس العراق الحديث بحدوده الحالية . وبناء الثقة هذه لا تتحقق من خلال عقد المؤتمرات وتشكيل اللجان واصدار البيانات والمواقف الاعلامية المتفائلة , وانما بخطوات حقيقية يكون هدفها استقرار الدولة ...

المشكلة المذهبية وكيفية حلها

لقد نجح الاعلام الغربي والعربي والايراني في تشويه فكرة تحويل العراق الى ثلاث اقاليم « اقليم سني « و « اقليم شيعي» مع اقليم كوردستان الموجود كواقع حال , حتى بدا اكثر العراقيين يرونه بداية لتقسيم العراق وتهديد وحدته . وفي الحقيقة فان اي متابعة بسيطة لوضع العراق منذ تاسيسه مرورا بالالفين وثلاث ولغاية يومنا هذا تثبت ان بقاء العراق بوضعه الحالي لا يخدم مصالح العراق وانما مصالح دول المنطقة والدول العظمى ..

فالدول السنية في المنطقة ترى ان تشكيل اقليم شيعي يحوي معظم ثروات العراق سيجعل منه منطقة نفوذ خالصة لايران , ومنطلقا لنفوذ اقوى لها في المنطقة , وهذا يتعارض مع مصالح الدول السنية «العربية وغير العربية» في المنطقة .

بينما ترى ايران ان الوضع العراقي الحالي يصب في صالحها , في ان العراق كله الان ساحة مفتوحة امامها تتحرك فيها كما تشاء سياسيا واقتصاديا وامنيا , تتواصل من خلاله مع اذرعها في سوريا ولبنان .

اضافة الى ان هيمنة الاطراف السياسية المقربة لها على الحكومات العراقية المشكلة تفسح المجال امامها لتمرير توجهاتها واجنداتها في العالم العربي والجامعة العربية من خلال العراق , ولذلك فان تشكيل اقليم شيعي واخر سني مع الاقليم الكوردي سيحصرها في الجنوب العراقي مما سيقطع تواصلها مع اذرعها في المنطقة , لذلك فهي لا تشجع تحويل العراق الى اقاليم ثلاث ... وهكذا اتفق الفرقاء في المنطقة بشكل غير مباشر على ان من مصلحتها الحفاظ على عراق غير مفدرل وفي نفس الوقت غير مستقر.

امام هذه الارادات الخارجية يقف الشعب العراقي وحيدا يدفع ثمن تحول بلده الى منطقة صراع دولي واقليمي, ويصبح ضحية تاثير الاعلام الخارجي , في

رؤيـة ان مبـدأ الاقاليـم هـو ضـد وحـدة العـراق ومصلحتـه .
الحقيقـة المثبتـة تاريخيـا تؤكـد ان جـذور المشـكلة الشـيعية السـنية هـي سياسـية انطلقـت مـن مبـدا السـيطرة علـى الدولـة , بغـض النظـر عـن التفاصيـل العقائديـة فيهـا , وان لم يكـن بالامـكان حـل مشـاكل التاريـخ المتراكمـة , فـان بإمكاننـا حـل تبعاتهـا السياسـية الحاليـة وذلـك مـن خـلال الخطـوات التاليـة : -
- الاقـرار اولا بعـدم امكانيـة اي طـرف القضـاء عـلى الطـرف الاخـر والسـيطرة بمفـرده قسـرا علـى الحكـم , وهـو مـا اثبتـه التاريـخ منـذ الـف واربعمئـة عـام . وان كان قـد تحقـق لطـرف منهـما الاسـتحواذ عـلى الحكـم في بعـض مفاصـل التاريـخ , فـان ذلـك الاسـتحواذ كان مؤقتـا انتهـى مـع اول تغيـر سياسـي داخـلي او اقليمـي , لذلـك فعـلى الطرفـين الاقـرار بوجـود الطـرف الاخـر , وتقبـل طموحاتـه السياسـية دون ان يؤثـر ذلـك عـلى تطلعـات وطمـوح الطـرف المقابـل.
- ان تكـون الدولـة هـي القائـد بعيـدا عـن الخصوصيـة الشـيعية او السـنية , وعندمـا نقـول الدولـة فاننـا نقصـد النظـام السـياسي للدولـة الـذي يفـترض ان يبتعـد عـن الانتـماءات المذهبيـة والقوميـة .
- التحـول مـن الحكـم المركـزي الحـالي الى حكـم اتحـادي حقيقـي , فرغـم اقـرار الدسـتور بـان العـراق دولـة فدراليـة , الا ان المؤسسـات الحكوميـة المهمـة خاضعـة بشـكل كامـل لارادة طـرف واحـد فقـط , سـواء كانـت هـذه المؤسسـات تشريعيـة او تنفيذيـة اوعسـكرية , وهـذا يعتـبر فتيـل ازمـة يمكـن لـه ان يشـتعل في اي لحظـة مفصليـة.
- تطبيـق الفدراليـة بـين المكـون السـني والشـيعي بالشـكل الـذي يتـوائم مـع توجهاتهـما ضمـن العـراق الواحـد ,فـلا يشـترط ان تكـون الفدراليـة الشـيعية والسـنية نسـخة مـن فدراليـة كوردسـتان , فهنـاك انمـاط متعـددة للفدراليـة في مختلـف دول العـالم .
- لا يمكـن ان يتمتـع مكـون واحـد مـن المكونـين بفصائـل مسـلحة يتـم فتـح جميـع ابـواب الدولـة لهـا اقتصاديـا وسياسـيا وتسـليحيا , بينـما يفتقـر المكـون الاخـر الى ذلـك الا مـن خـلال افـراد تابعـين في النهايـة الى الفصائـل المسـلحة للمكـون الحاكـم . فامـا ان يتـم الغـاء الفصائـل المسـلحة الموجـودة لـدى المكـون المتحكـم , ويعـاد النظـر في تشـكيل المؤسسـة العسـكرية العراقيـة مـع مراعـاة النسـب المكوناتيـه , او ان يتـم تشـكيل فصائـل مسـلحة للمكـون الاخـر ايضـا بنفـس الصلاحيـات والامكانيـات ويتـم ضمهـما للمؤسسـة العسـكرية بشـكل حقيقـي حتـى لا تبقـى هنـاك فصائـل منفلتـة .
يمكـن تسـمية مـا سـبق بانهـا خطـوات عامـة لعـلاج المشـكلة المذهبيـة سياسـيا في العـراق , امـا النقـاط التفصيليـة فيهـا فيمكـن الاتفـاق عليهـا مـن خـلال الحـوار الحقيقـي البنـاء , مـن قبيـل الوضـع الاقتصـادي للكيانـين في العـراق وعلاقتهـما بالاقتصـاد الاتحـادي.
المشكلة القومية وكيفية حلها
منـذ الالفـين وثلاثـة وهنـاك مشـاكل محـددة تتجـدد مـع كل تشـكيل حكومـة , تعكـر اجـواء العلاقـة بـين اربيـل وبغـداد , مثـل مماطلـة بغـداد في تنفيـذ المـادة 140 , وعـدم اقـرار قانـون النفـط والغـاز , وعـدم اجـراء تعـداد عـام للسـكان , وهـي مشـاكل عملـت اطـراف سياسـية في بغـداد عـلى اسـتفحالها , افـرزت بدورهـا مشـاكل فرعيـة اثقلـت كاهـل العلاقـة بـين الطرفـين , مثـل العلاقـة بين مؤسسـة البيشـمركة والمؤسسـة العسـكرية العراقيـة , وانتشـار القـوات الامنيـة في المنطقـة الفاصلـة بـين الاقليـم والدولـة الاتحاديـة , والعلاقـة الجدليـة بـين ملـف النفـط وحصـة الاقليـم مـن الموازنـة الاتحاديـة , ومؤخـرا ملـف قصـف مناطـق كوردسـتانية مـن قبـل اطـراف توصـف بانهـا « مجهولـة».
والحقيقـة ان الكـورد تعاملـوا مـع العـراق منـذ تاسيسـه عـلى انـه دولتهـم وكانـوا عـلى اسـتعداد كامـل للتعامـل معـه ضمـن هـذا السـياق , غـير ان الحكومـات العراقيـة المتعاقبـة تعاملـت مـع كوردسـتان عـلى انهـا جـزء ملحـق بـه وليـس جـزءا اساسـيا منـه , مـع ان الكـورد التحقـوا بالعـراق بارادتهـم وتعاملـوا مـع الدولـة الوليـدة بانفتـاح كامـل . ادت نظـرة الحكومـات العراقيـة تلـك الى ان لا يشـعر الكـورد بالامـان عـلى وجودهـم في تلـك الدولـة , خاصـة بعـد الممارسـات القمعيـة للحكومـات الانقلابيـة بعـد العهـد الملـكي , ولم تكـن الحكومـات التـي اعقبـت الالفـين وثلاثـة بافضـل مـن اسـلافها في ابـداء نوايـا غـير طيبـة تجـاه الشـعب الكـوردي واقليـم كوردسـتان عـلى الاقـل لغايـة الان .
ان مـن اولويـات مـا يجـب ان تقـر بـه حكومـة بغـداد هـي ان هنـاك اقليـم شرعـي معـترف بـه في الدسـتور هـو اقليـم كوردسـتان , لـه حكومـة ومؤسسـات رسـمية يجـب التعامـل معهـا مـن خـلال النظـام المؤسسـاتي . وان تصـل الى قناعـة بـان محـاولات اضعـاف دورالاقليـم وحكومتـه لـن تجـدي نفعـا ولا تصـب في الصالـح العراقـي العـام , بـل سـتؤدي فقـط الى اضعـاف العلاقـة بـين بغـداد واربيـل اكـثر واكـثر . هـذه العلاقـة التـي اذا تـم تعزيزهـا فانهـا سـتؤدي الى اسـتتاب الوضـع العراقـي بشـكل عـام .
عـلى ذلـك ينبغـي ان تقـر الحكومتـان في بغـداد واربيـل بالحقيقتـين التاليتـين : -
-1 عـلى حكومـة بغـداد ان تاخـذ بنظـر الاعتبـار ان مسـار السياسـة الدوليـة الحديثـة تثبـت اسـتحالة تـلاشي اي كيـان سـياسي موجـود سـواء كان هـذا الكيـان دولـة او اقليـم , لذلـك فمحاولاتهـا اضعـاف اقليـم كوردسـتان لـن تفـضي الى نتيجـة .
-2 عـلى حكومـة اربيـل ان تقـر بـان طمـوح انفصالهـا عـن العـراق « عـلى الاقـل في الاوضـاع الاقليميـة الحاليـة» هـو امـر صعـب المنـال, لذلـك فـان مـن الـضروري عليـه الحركـة اسـتنادا الى هـذه الحقيقـة والانخـراط في الواقـع العراقـي بشـكل كامـل .
اذا اسـتطاع الطرفـان التعامـل مـع بعضهـما وفـق هـذه الرؤيـة فـان حـل المشـاكل بينهـما هـو امـر غـير مسـتحيل .
فطالمـا ضمنـت الحكومـة الاتحاديـة ان كوردسـتان سـتبقى ضمـن العـراق فحـل مشـكلة المناطـق المتنـازع لا ينبغـي ان تبقـى مسـتعصية حتـى في حـال ضمـت كركـوك وخانقـين وشـنكال الى اقليـم كوردسـتان حالهـا في ذلـك حـال دهـوك واربيـل والسـليمانية , فالمهـم هـو حـل المشـاكل مـن حيـث المبـدا وسـد الثغـرات امـام علاقـة طبيعيـة بـين الطرفـين .
وطالمـا ان البيشـمركة مؤسسـة عسـكرية عراقيـة فيمكـن للطرفـين « بغـداد واربيـل» الاتفـاق عـلى ضمهـا الى تشـكيلات وزارة الدفـاع العراقيـة , وتجهيزهـا بنفـس الاسـلحة التـي تمنـح للجيـش العراقـي .
واذا تـم اصـدار قـرار النفـط والغـاز فـان حسـم مشـكلة الملـف النفطـي بـين اربيـل وبغـداد سـيصبح امـرا مفروغـا منـه , ولـن تحتـاج بغـداد الى محـاولات اخضـاع السياسـة النفطيـة في كوردسـتان اليهـا , ولـن يكـون الاشراف عـلى ملـف نفـط كوردسـتان صعبـا طالمـا ان عمليـات الانتـاج والتسـويق واضحـة البيانـات .
يمكـن تحقيـق مبـدا تصفـير المشـاكل العراقيـة وتحويـل العـراق الى دولـة ذات نظـام سـياسي لا يتغـير بتغـير الحكومـات اذا تبناهـا رجـال دولـة حقيقيـين , ومسـؤولية تحقيـق هـذا الهـدف يقـع عـلى عاتـق المكـون المتحكـم « مكـون الاغلبيـة» فعـادة مـا تخـدم هكـذا تحـولات مصالـح المكونـات الاخـرى , لذلـك فـان المكونـين الكـوردي والسـني لـن يقفـا بوجـه هـذا التوجـه , لكـن هـل ان الاطـراف السياسـية الشـيعية مسـتعدة لهـذا التحـول ؟
في الحقيقـة ان الملفـات العالقـة بـين المكونـات العراقيـة لا ترقـى الى ان تسـمى بمشـاكل سياسـية وهـي ليسـت مسـتعصية عـلى الحـل شرط ان تكـون النوايـا حسـنة وتكـون هنـاك ارادة حقيقيـة لحلهـا , فقـد اسـتنزفت القـدرات الماليـة والبشريـة والسياسـية للعـراق خـلال قـرن مـن الزمـن ولا تـزال , وهنـاك اطـراف خارجيـة واطـراف داخليـة تابعـة لتلـك الاطـراف الخارجيـة تـدرك ان تصفـير المشـاكل هـذه لا يصـب في مصلحتهـا...

رغم ندوب الحرب..

تقرير أسترالي يُشبّه الموصل بـ "مدريد" إسبانيا و"ريو" البرازيل

استعرضت صحيفة «بريسبان تايمز» الأسترالية عدة قصص تعكس الحياة في العراق، وخصوصا في مدينة الموصل، فيما بعد انتهاء سيطرة تنظيم داعش، حيث ما تزال هذه المدينة التاريخية، تعاني من ندوب الوحشية والدم، لكن الآمال بنجاتها كبيرة.

فيلي

وشبّه التقرير الأسترالي، الذي ترجمته وكالة شفق نيوز، الموصل بمدينتي «الريو» البرازيلية أو «مدريد» الإسبانية في حيويتها وصخبها، حيث يحل منتصف الليل والمدينة ما تزال تنبض بالحياة، وعلى ضفتي النهر يلعب الرجال طاولة الزهر ويدخنون النرجيلة، بينما يلهو الأطفال في مدينة للملاهي، مستمتعين بساعات من الراحة من حرارة الصيف الحارقة.

واعتبر التقرير أن «تاريخ الموصل يعكس مرونة العراقيين المدهشة وهم في مواجهة المحن الكبيرة حيث يأتي التقدم والأمل بعد المشقات والخسائر، بينما تظهر مشكلات اخرى يعاني منها سكان المدينة، وتذكرهم بالمصاعب المستمرة في عرقلة طريق العراق نحو تحقيق الاستقرار والازدهار».

وذكر التقرير، بمرور خمسة أعوام على تحرير الموصل، وهي ثاني المدن العراقية كبراً، من قبضة تنظيم داعش، حيث دارت اشتباكات من شارع الى شارع ومن بيت الى بيت، بين القوات الحكومية والارهابيين، للسيطرة على ما وصفه بأنه «العاصمة الفعلية» لداعش، حيث تشهد الأنقاض في الشواطئ الغربية لنهر دجلة في البلدة القديمة والمباني التي اخترقها الرصاص، على هذه المعركة الوحشية، بالاضافة الى سنوات الحكم الثلاثة البائسة لداعش.

ونقل التقرير عن الطبيب ورجل الأعمال عثمان الصايغ (35 سنة) قوله: «كانت أيام شديدة السواد (..) لم يكن هناك مياه نظيفة، ولا كهرباء (..) ولا شيء من الأشياء البسيطة التي تبقيك

على قيد الحياة - ولا حتى بانادول.. هناك ناس ماتوا لانهم لم يجدوا الطعام، وكانوا يأكلون القمامة، وكان على الناس البقاء في المنزل».

وتابع الصايغ قائلا انه تعرض للسجن لانه كان يدافع عن شقيقه عندما جاءوا لمحاولة قتله، كما قتل عمه في غارة جوية، مضيفا أن «كل أسرة في هذه المدينة خسرت واحداً أو اثنين من أبنائها على الأقل».

وأثناء التجول في انحاء البلدة القديمة نحو الكنيسة الارثوذكسية الأرمينية، حيث سجن من قبل داعش، يتدخل رجل ثاني ليروي قصته حيث انه احتجز خمس مرات بينها في هذه الكنيسة وتعرض للضرب بسبب التدخين والشرب، كما جرى حرق منزله في وقت لاحق، مشيرا إلى أن «كثيرين آخرين كانوا أقل حظاً لأنهم خسروا حياتهم أو عائلاتهم بسبب تجاوزات أصغر».

وذكر التقرير أن الموصل كانت مركزا للتطرف العنيف والفوضى المدمرة التي مزقت شمال العراق خلال العقد الماضي، وهي تحمل الندوب الاكبر، الا انه برغم ذلك، هناك بعض الأمل على طول ضفاف شرق الموصل، التي نجت من الكثير من دمار المدينة القديمة، مبيناً أن «هؤلاء الموصليين من الصغار والكبار، يعيدون إحياء روح المدينة».

ولفت التقرير إلى أن الأسواق تعج بالحركة بما في ذلك المطاعم والمتاجر بما في ذلك متجر للخمور، مضيفاً أن «في البلدة القديمة، هناك حياة، إذ تشهد هذه البقعة تحسناً.

وأوضح التقرير الأسترالي، أن «مبادرة منظمة اليونسكو حول إحياء روح الموصل، أظهرت نجاحا بدرجة كبيرة في ترميم المواقع التاريخية، كما أنها تحقق تقدما في اعادة اعمار مسجد النوري الكبير، الذي شيد أيام السلاجقة، وصارت سمعته سيئة عندما اعلن داعش «خلافته» الجديدة منه، ثم قام مسلحو التنظيم لاحقا بتدميره.

ويتناول التقرير تجربة فاطمة عياد (26 سنة) وهي من أفراد الدفعة الأخيرة من الطلاب، والعديد منهم من النساء، والذين سيباشرون مهمة إعادة تأهيل المباني التاريخية، بعد استكمال برامج اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني، حيث درست فاطمة خلال الشهور السبعة الماضية تقنيات الترميم وارث وسمات مدينة الموصل ومبانيها، وهو ما يجعلها تشعر بالفخر لأنها ستلعب دورا في إعمار مدينتها.

ونقل التقرير عن فاطمة قولها «عندما أذهب الى مسجد النبي يونس (وهو موقع تاريخي يعتقد أنه يضم قبر

النبي يونان) واقف على نفس الحجارة حيث وقف الملك الاشوري سنحاريب، فانها ستكون لحظة عاطفية، مضيفة ان تاريخ المدينة حافل وجميل، ولهذا فان الموصل تحتاج الى أشخاص للمساعدة في اعادة بنائها، وهي تستحق ذلك، موضحة أنها «ليست مجرد مدينة، هي مدينة قديمة جداً، موطن لأشياء جميلة ليس بإمكان الناس تخيلها».

وأشادت فاطمة بالتقدم الذي تحقق في المدينة حتى الآن، من المباني والطرقات وحتى عقلية الناس، حيث هناك اشخاص من خلفيات متعددة يعملون معا من اجل احياء المدين، مضيفة «هناك نوع من الأمل».

عودة السياح

وبينما يعود أهل المدينة إليها تدريجيا، فإن السياح يعودون أيضاً، إذ نوه التقريرالأسترالي، إلى «آلية تقديم الفيزا لمواطني 37 دولة بمجرد وصولهم إلى الأراضي العراقية، حيث يتسابق السياح لمشاهدة العديد من كنوز بلاد ما بين النهرين التي درسوا عنها في مدارسهم».

ونقل التقرير عن خريج كلية الطب عبد الله القزاز، الذي اطلق موقع «زوروا الموصل» في العام 2021، قوله إنه استقبل نحو 100 سائح وساعد الكثيرين من خلال الانترنت، معرباً عن تفاؤله إزاء الازدهار المستقبلي لصناعة السياحة.

وأضاف أن «المدينة كانت في حالة حرب، ومرت بأوقات عصيبة، إلا أنها تحاول الآن أن تعود أفضل من أي وقت مضى»، مردفاً بالقول: «نريد أن نظهر أن الصورة النمطية بأن العراق هو عبارة عن حرب وانفجارات وموت، خاطئة».

استعادة المجد

وعمّا إذا كانت الموصل تستعيد مجدها القديم، عاد الصايغ للحديث مجدداً، وتقد ذلك، موضحا ان «الحياة اصبحت افضل، الا انه لا تزال هناك مشكلات عديدة، فهناك الفساد والكثير من الميليشيات، واللصوص يسرقون الادوية من محلاته».

في بغداد

وذكر التقرير أن «خلال الانتقال من الموصل إلى بغداد، هناك نقاط تفتيش عديدة للجيش، وأحيانا لرجال الفصائل المسلحة، وهو ما اعتبره التقرير «تذكير بالانقسامات التي تمزق المجتمع العراقي».

وعلى الرغم من أن داعش لم يتمكن من الاستيلاء على بغداد، إلا أن العاصمة لم تسلم من الإرهاب الذي أصاب بقية انحاء البلد»، وفقاً للتقرير، الذي أضاف أن «الندوب التي خلفتها جميع الصراعات التي سبقت ظهور داعش، من حرب العراق إلى حرب الخليج إلى الحرب الايرانية -العراقية، كانت عميقة أيضاً.

> الموصل كانت مركزا للتطرف العنيف والفوضى المدمرة التي مزقت شمال العراق خلال العقد الماضي، وهي تحمل الندوب الاكبر، الا انه برغم ذلك، هناك بعض الأمل على طول ضفاف شرق الموصل، التي نجت من الكثير من دمار المدينة القديمة،

الخلافات العميقة

تهدد تماسك "البيوت السياسية" في العراق:

بعضها مسيطر عليها وأخرى قد تصل لسحب البساط

تعصف الخلافات داخل بيوتات المكونات الأساسية الثلاث (الشيعية والسنية والكردية)، وطفا الصراع السني مؤخرا على السطح لأسباب سياسية كما يعزوها مراقبون، الذين رأوا أن الخلافات الشيعية «مسيطر عليها» ولن تصل إلى مرحلة التشظي، أو إلى الانقسامات في ما يتعلق بالبيت الكردي.

فـــيلي

يقـول القيـادي في تحالـف الفتـح، عـلي الفتـلاوي، إن «الـصراع السـياسي كان ولا زال وسـيبقى، لكـن اليـوم هنـاك صراعـات لهـدف معـين، إمـا مـن أجـل منصـب او قيـادة، أو فعـلا لخدمـة الشـعب سـواء في الكتـل السياسـية الشـيعية أو السـنية أو الكرديـة».

ويضيـف الفتـلاوي لمجلـة «فيـلي»، أن «الكتـل التـي لديهـا صراع عـلى أرض الواقـع الآن، هـي في داخـل المكونـين الكـردي والسـني، فـالأول يتمثـل بالـصراع بـين اليكتي والبـارتي المسـتمر، والثـاني ظهـرت خلافاتـه مـن خـلال تصريحـات سياسـييه سـواء مـن النـواب الحاليـين أو المقالـين أو المسـتقيلين، وآخرهـا كان ليـث الدليمـي الـذي سيسـحب البسـاط مـن تحـت محمـد الحلبـوسي».

الخلاف الشيعي

يوضـح الفتـلاوي أن «الخـلاف داخـل البيـت الشـيعي ليـس عـلى المناصـب، وإنمـا يعـود إلى الاختـلاف في وجهـات النظـر، الـذي سرعـان مـا ينتهـي بسـبب وجود حلقـة ارتبـاط ووصـل، حيـث هنـاك ثوابـت في القاعـدة الشـيعية وتآلـف ومنهـج اسـتراتيجي يعمـل عليـه المكـون، لذلـك المشـاكل مسـيطر عليهـا، ولـن تصـل إلى الـصراع السـياسي أو التشـظي أو الانفـراط في العقـد الشـيعي».

«المواطن يشعر بأن الحكومة تخدم الأحزاب وليس كما أدعت بأنها (حكومة خدماتية)، فلا يوجد تقديم للخدمة والإصلاح، وبالتالي فأن هذا الامتعاض الشعبي وخصوصا مع اقتراب عمر الحكومة من 100 يوم، قد يؤدي إلى خروج الشارع وعودة التظاهرات».

ويتفق مع هذا الطرح الباحث بالشأن السياسي، أبو ميثاق اليساري، الذي أكد أن «خلافات الأحزاب الشيعية المشتركة في حكومة محمد شياع السوداني لن تؤدي إلى حدوث انقسامات فيما بينها»، مبينا لمجلة «فيلي»: «أما الخلافات مع التيار الصدري فهي موجودة ومعروفة، لكن الفريق المشارك في الحكومة ومجلس النواب وبالعملية السياسية ليس لديه خلافات».

ويختلف رئيس مركز بغداد للدراسات الاستراتيجية د.مناف الموسوي، في أسباب الخلاف داخل الإطار التنسيقي بالقول إن «معظم خلافاته مسيطر عليها، وقد تحلها أطراف خارجية، لكنها (الخلافات) ليست على مبدأ أو منهج او رؤية، وإنما على المناصب، خاصة في قضية تبديل بعض المحافظين الذي يجري الحديث عنه، فهي تقاسم محاصصاتي حزبي مكوناتي».

وعن الخلاف بين الإطار والتيار الصدري، يشرح الموسوي لمجلة «فيلي» بأن «الخلاف العميق يعود إلى التباين في الرؤية، حيث أن التيار قدم مشروعا اصلاحيا تمثل بالذهاب إلى حكومة الاغلبية الوطنية، وتم محاربة هذا المشروع داخليا وخارجيا، ما أدى إلى انسحاب نواب التيار الصدري، ومستمر هذا الخلاف حتى الآن».

ويتابع الموسوي، أن «التيار الصدري اختار الوقوف مع القواعد الشعبية، واليوم هناك مجموعة من الاشكاليات تواجه الحكومة، أبرزها الامتعاض الشعبي من إجراءاتها وكونها لم تلف بالكثير من وعودها، وعلى رأسها خفض الدولار، بل على العكس هناك ارتفاع في أسعاره».

ويكمل، أن «المواطن يشعر بأن الحكومة تخدم الأحزاب وليس كما أدعت بأنها (حكومة خدماتية)، فلا يوجد تقديم للخدمة والإصلاح، وبالتالي فأن هذا الامتعاض الشعبي وخصوصا مع اقتراب عمر الحكومة من 100 يوم، قد يؤدي إلى خروج الشارع وعودة التظاهرات».

الخلاف السني

يرى السياسي والنائب الأسبق، مثال الآلوسي، أن «تجديد المسرح السياسي داخل الأحزاب أمر طبيعي في النظام الديمقراطي والبرلماني، أما مسألة الاستحواذ على الفرص وعزل الآخرين واستبعادهم فهو يدفع الشارع الدولة والمجتمع إلى عدم الاستقرار، ويعطي مساحات وفراغات خطرة تستغل من خلال الإرهاب والفاسدين».

ويدعو الآلوسي خلال حديثه لمجلة «فيلي» «البرلمان إلى أن يكون على قدر عال من المسؤولية، خاصة بعد انسحاب الصدريين، من خلال الشروع بانتخابات جديدة تبعد فكرة الاستحواذ، عبر مشاركة الصدريين وحتى المعارضين للنظام، أما في ظل التعامل الحالي وخاصة في ما يتعلق بسرقة القرن فإنه يدفع المواطنين إلى عدم الثقة بالعملية السياسية».

الخلاف الكوردي

يوضح القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني، محمود خوشناو، ان «الخلافات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعضها يتعلق بملف الانتخابات وكيفية عمل المفوضية وقانون الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان».

ويبين خوشناو لمجلة «فيلي»، بالإضافة إلى أن «سجل الناخبين يحوي أسماء وهمية وبعضها متوفياً، لذلك يجب تنظيف هذا السجل، لكي يعطي نتائج حقيقية غير مزيفة»، مشيرا إلى أن «مكونات التركمان والكلدان والاشوريين والارمن لديهم كوتة في الاقليم، وهناك نوع من السيطرة عليها من قبل الديمقراطي، لذلك يجب ان تكون هذه الكوتات لممثليهم الحقيقيين من خلال التوزيع العادل للمقاعد على جميع اقليم كوردستان».

ويختتم بالقول إن «هناك ملفات معقدة كثيرة في ادارة وفلسفة الحكم، ويرغب الاتحاد بإيجاد نوع من التقارب لإنهاء التصدع الموجود الذي ينعكس على اقليم كوردستان، ونأمل أن نصل إلى حلول».

من جهته؛ يؤكد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، مهدي الفيلي، أن «الخلافات في وجهات النظر موجودة، اما انشقاقات فحتى هذه اللحظة لا توجد لا في البيت الكردي او الشيعي او السني رغم كل ما حصل مع السيادة والعزم»، مبينا أن «الخلافات مع الاخوة في الاتحاد سيتم مناقشتها عبر حوارات ستعقد خلال الأسبوعين المقبلين من أجل حل هذه الإشكالات جميعها».

ويوضح الفيلي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «الموازنة ليس لها علاقة بالخلافات، وبحسب ما صرح به رئيس الوزراء وحتى في زيارة نيجيرفان بارزاني بأن هناك تفاهما كبيرا على تمرير الموازنة المتوقع إرسالها إلى البرلمان للتصويت عليها بسلاسة».

أدت لمقتل مئات المدنيين..

تحقيقات عن تورط كندا بأخطاء عسكرية قاتلة في العراق وسوريا

فيلي

كشفت صحيفة «أوتاوا سيتيزن» الكندية، يوم الاربعاء، ان قوات خاصة كندية تعاونت مع وحدة امريكية سرية متورطة بقضايا تتعلق بمقتل العديد من الابرياء خلال غارات وضربات جوية في كل من العراق وسوريا.

وبعدما أشارت الصحيفة الكندية في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، الى ان تفاصيل دور القوات الخاصة الكندية بالتعاون مع الوحدة الامريكية المسماة «تالون أنفيل»، ما تزال سرية، ذكرت ان التحقيقات الخاصة وجماعات حقوق الانسان كانت قدرت ان ما لا يقل عن 7 آلاف مدني قتلوا بسبب الضربات الجوية لقوات التحالف في العراق وسوريا.

مقتل مئات المدنيين بأعمال «متهورة»

واكد التقرير الكندي ان عسكرياً من القوات الخاصة الكندية كان ضمن فريق الوحدة الامريكية السرية المؤلفة من 20 فرداً في العام 2015، في حين ان العسكريين الكنديين ساهموا أيضاً بأدوار دعم لنشاط القوة الأمريكية أو كانوا مطلعين على نشاطاتها، وذلك استناداً الى ما تظهره الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة بالإضافة الى معلومات قدمتها مصادر عسكرية.

وذكّر التقرير بأن صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية كانت نشرت في كانون الاول/ ديسمبر عام 2021، ان «تالون أنفيل» تتحمل مسؤولية اطلاق عشرات الآلاف من القنابل والصواريخ في اطار الحرب على تنظيم داعش في العراق وسوريا، وهو ما ادى ايضا الى مقتل مئات المدنيين.

واضافت الصحيفة الأمريكية ان الأعمال «المتهورة» التي قامت بها الوحدة السرية ما بين عامي 2014 و2019، تسببت بإثارة قلق أعضاء في الجيش الامريكي وحتى وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية «سي آي ايه»، لان الوحدة السرية عمدت الى التحايل على القواعد المحددة من اجل ضمان حماية المدنيين، ما تسبب مثلا في مقتل مزارعين يعملون في حقولهم واطفالا يلهون في الشوارع وعائلات هاربة من القتال وقرويين يحاولون الاحتماء بالمباني.

مخاوف كندية

واوضح التقرير الكندي انه بعد مرور يومين على نشر الصحيفة الامريكية هذه المعلومات الاولى من نوعها حول «تالون أنفيل»، بدأت قيادة قوات العمليات الخاصة الكندية بطرح مخاوفها او احتمال ظهور تساؤلات تتعلق بدورها ضمن الوحدة الامريكية السرية.

ونقل التقرير عن رسالة بالبريد الالكتروني وجهها ضابط كندي الى الجنرال الكندي

مسؤولي البنتاغون اكدوا على صعوبة الحصول على احصائيات مؤكدة حول القتلى المدنيين او القيام بتحقيقات حول اتهامات سقوط ابرياء في تلك الغارات لان غالبيتها وقع في مناطق كان داعش يسيطر عليها.

مارتن غروس جين، قائلا «هل كانت اي مزاعم واردة في مقالة نيويورك تايمز معروفة لقيادة القوات الخاصة الكندية في ذلك الوقت أو ظهرت لاحقا؟».

ولفت التقرير الى ان الجنرال مارتن غروس جين عين في العام 2020 في منصب جديد كنائب للقائد المشرف على الادارة اليومية للقوات الكندية الخاصة.

وفي حين اشار التقرير الى ان حظر ظهور المعلومات المتعلقة بالمشورة المقدمة للجنرال غروس جين بشكل كامل، وفق ما هو ظاهر في الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة الكندية وفق حق الوصول الى المعلومات، وذلك لاسباب تتعلق بالامن القومي بحسب الجيش الكندي، الا انه اوضح ان وزارة الدفاع الوطني الكندية اقرت في بيان بأن احد اعضاء القوات الخاصة الكندية كان جزءا من الوحدة السرية «تالون أنفيل».

وتابع التقرير ان الوزارة الكندية لم تقدم تفاصيل حول الدور الذي أداه هذا الشخص الكندي ضمن الوحدة الامريكية السرية المؤلفة من 20 شخصا، الا انها لفتت الى ان العسكري الكندي كان جزءا من الجيش الامريكي في ذلك الوقت.

واضاف التقرير ان وحدة «تالون أنفيل» هي بقيادة «قوة دلتا» الامريكية الخاصة، علما بأن القوات الخاصة الكندية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع «قوة دلتا»، بالاضافة الى غيرها من الوحدات العسكرية الخاصة التابعة للقوات الامريكية.

ولفت التقرير الى ان العسكري الكندي جرى تعيينه ضمن «تالون أنفيل» ما بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ اكتوبر عام 2015، وان قيادة القوات الخاصة الكندية تؤكد انها مطلعة على المزاعم الموجهة للوحدة الامريكية والتي تم التحقيق فيها من جانب الجيش الامريكي، ولكن القوة الكندية ليس لديها اية معلومات اضافية تقدمها طالما ان الولايات المتحدة هي التي قادت التحقيقات.

مقتل سبعة آلاف مدني

وبحسب التقرير، فانه لم يتم التدقيق سوى في غارة جوية واحدة فقط نفذتها «تالون أنفيل» وتسببت بمقتل مدنيين، مشيرا الى ان الوحدة السرية كانت تتخذ من اربيل مقرا لها، ثم جرى نقلها لاحقا الى سوريا، وهي مسؤولة عن 80% من نحو 112 الف قنبلة وصاروخ جرى استخدامهم لضرب اهداف تابعة لتنظيم داعش، غير ان المنظمات الحقوقية

تتحدث ايضا عن مقتل ما لا يقل عن 7 الاف مدني في هذه الضربات الجوية في العراق وسوريا.

واشار التقرير الى ان مسؤولي البنتاغون اكدوا على صعوبة الحصول على احصائيات مؤكدة حول القتلى المدنيين او القيام بتحقيقات حول اتهامات سقوط ابرياء في تلك الغارات لان غالبيتها وقع في مناطق كان داعش يسيطر عليها.

وكانت «تالون أنفيل» تعمل وفق ثلاث مجموعات تتناوب طوال ساعات اليوم، في مهمات تتضمن جمع المعلومات من القوات البرية الحليفة، بما في ذلك القوات الخاصة الكندية، وذلك الى جانب البيانات التي تم جمعها من خلال الطائرات المسيرة والطائرات الاخرى واعتراض الارسال اللاسلكي والالكتروني.

251 غارة جوية كندية

وبحسب التقرير فإن مقاتلات جوية كندية نفذت 251 غارة خلال الفترة من 30 تشرين الاول/ اكتوبر عام 2014 الى 15 شباط/ فبراير عام 2016، واستخدمت خلالها 606 قنابل، معظمها على اهداف تقع في العراق، لكن القوات الكندية تقول انه ليس لديها معلومات تتعلق باصابة مدنيين بسبب هذه الضربات.

وختم التقرير بالاشارة الى ان حكومة المحافظين السابقة في كندا، ارسلت قوات خاصة كندية الى اقليم كوردستان لتدريب القوات الكوردية، وذلك في العام 2014، مضيفا ان الحكومة الليبرالية عمدت الى توسيع هذا البرنامج حيث قامت القوات الكندية باستخدام الضربات الجوية والانخراط في العمليات العسكرية المباشرة ضد العدو، لكن الحكومة الليبرالية والقيادة العسكرية للقوات الكندية كانتا تؤكدان انه يجب الا يتم اعتبار مثل هذه الأنشطة قتالية.

كتاب أمريكي يعيد قراءة الطريق نحو غزو العراق: حرب معقولة أم خطأ فادح؟

صدر كتاب أمريكي جديد يعيد قراءة الأحداث التي سبقت ورافقت وتلت قرار إدارة الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش، بشن حرب العراق العام ٢٠٠٣، طارحا التساؤل عما إذا كانت «خطأ فادحا»، ومن بالفعل يتحمل مسؤوليتها، معتبرا انه وفق الظروف والأحداث التي كانت قائمة وقتها، فان الحرب بدت ك«عمل معقول» هدفه حماية الولايات المتحدة من تراكم التهديدات.

فيلي

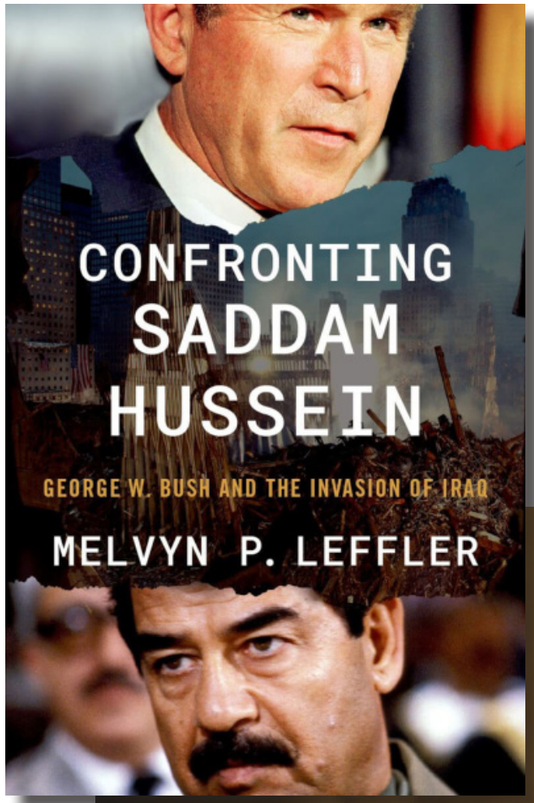

وأجرى موقع «لو فير» الامريكي قراءة في كتاب «مواجهة صدام حسين: جورج بوش وغزو العراق»، الصادر عن جامعة اوكسفورد، وهو للمؤرخ ملفين ليفلر، ويستهل تقريره الذي ترجمته مجلة «فيلي» بطرح السؤال التالي: «لماذا ارتكبت الولايات المتحدة الخطأ الفادح بغزو العراق العام 2003؟»، مشيرا الى التكاليف الهائلة للحرب بما فيها مقتل أكثر من 5 الاف جندي امريكي،و 2 تريليون دولار.

والى جانب ذلك، تسببت الحرب بحسب التقرير في تعزيز قوة إيران، والانقسام السياسي الحاد، وتدمير الثقة الداخلية بالحكم الأمريكي، وتضرر سمعة الولايات المتحدة في كافة أنحاء العالم.

وفي هذا السياق استعرض التقرير عددا من الشخصيات الرئيسية التي روجت للحرب أو ايدتها في البداية، لكنها حاليا تعتذر عن ذلك، بمن في ذلك، المؤرخ ماكس بوت الذي كان من أبرز المدافعين عن الحرب، وصار يصفها بأنها «خطأ فادح»، بالاضافة الى وزيرة الخارجية السابق هيلاري كلينتون التي اعتذرت عن التصويت بالسماح باستخدام القوة العسكرية الأمريكية.

والان، يعتبر التقرير انه بعد وضوح الأمور، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب فهمه يتعلق بكيفية ظهور الأحداث في ذلك الوقت وتأثيرها على صناع القرار ، وما إذا كان هناك مبرر لما فعلوه؟

بالاضافة الى التساؤل عما إذا كان من الواضح وقتها أن القضية تسير باتجاه خاطئ منذ البداية.

وذكر التقرير أن كتاب ملفين ليلفر يوفر أجوبة على مثل هذه الاسئلة حول الحرب الامريكية الثانية على العراق، حيث يقوم باعادة بناء تاريخية لخيارات ادارة بوش، مستندا على أبحاث وثائقية مكثفة ومقابلات مع كل من كان في عملية صنع القرار.

إلا أن التقرير اعتبر أنه من غير الممكن فهم قرار شن الحرب في العراق، من دون القيام بقياس التأثيرات على ادارة بوش بفعل كارثة هجمات 11 أيلول/سبتمبر وهجمات الجمرة الخبيثة التي بدأت بعد ذلك بوقت قصير.

وأوضح التقرير مستندا على ما ورد في الكتاب، أنه سرعان ما اتضح أن الهجوم الأول كان من تنفيذ تنظيم القاعدة، بينما مثل الثاني الذي استخدم فيه سلاح دمار شامل، لغزا مرعبا، حيث كان من المحتمل أن الدكتاتور العراقي صدام حسين هو الجاني.

ولفت التقرير إلى انه بغض النظر عمن يقف وراء الهجمات، فإن التحرك من أجل العمل على تجنب هجوم إضافي، كان ضرورة ملحة. ويذكر الكتاب أن مستشارة الأمن القومي السابقة كوندوليزا رايس وصفت الأجواء التي كانت سائدة في البيت الأبيض وقتها بالقول «كل يوم منذ (11 سبتمبر/أيلول)، كان 12 سبتمبر/ايلول.. حيث كان لدى الجميع الاحساس الكبير باننا متخلفين خطوة واحدة خلف الارهابيين، ونواجه خطر وقوع هجوم ناجح آخر».

واشار الكتاب الى انه بعد وقوع اسبوعين على هجمات 11 ايلول/سبتمبر، اعلن بوش الحرب العالمية على الإرهاب، مضيفا انه رغم أن افغانستان كانت بمثابة المعقل الرئيسي لتنظيم القاعدة واسامة بن لادن، وكان يفترض أن تكون الساحة الرئيسية لتلك الحرب، إلا أن «العراق ظل مشكلة ملتهبة».

وينوه الكتاب إلى أنه لم يظهر أي مؤشر يدل على ان صدام حسين هو الضالع بهجمات 11 ايلول/سبتمبر، الا ان العديد من المعلومات الاستخبارية أظهرت تورط صدام حسين بشكل مباشر في رعاية هجمات ارهابية في كافة انحاء الشرق الاوسط وما هو أبعد من ذلك.

وبالاضافة الى ذلك، اظهرت معلومات استخباراتية اخرى، ليست مثبتة، ان صدام حسين كان يمتلك اسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية وكان يعمل على امتلاك أسلحة نووية.

واشار التقرير الى ان صدام حسين كان الزعيم العالمي الوحيد الذي أشاد بهجمات 11 أيلول/سبتمبر، مضيفا أنه بعد ثلاثة أيام من وفاة أول أمريكي بسبب إصابته بمرض الجمرة الخبيثة، تحدثت صحيفة عراقية عن أنه «يجب على الولايات المتحدة أن تتجرع سمها».

واوضح التقرير انه في أذهان ادارة بوش، فان الخطر الدائم كان يتمثل بأن صدام حسين سيقوم بتقديم اسلحة الدمار الشامل لجماعة ارهابية، فيما كان يلوح امام البيت الابيض احتمال وقوع «11 ايلول ثاني» وأكثر فظاعة، بعدما كان البيت الأبيض فشل بالفعل في تجنب الكارثة الكبيرة.

ويكشف الكتاب انه «حتى الصقور داخل ادارة بوش، لم يكونوا في خريف العام 2001، يعتبرون ان العراق يشكل تهديدا وشيكا، ولم يكونوا يروجون للحرب الشاملة».

يقول ليفلر في كتابه إنه من السهل دحض الاسطورة القائلة بان ادارة بوش قررت مهاجمة العراق مباشرة بعد 11 سبتمبر/ايلول، ثم كذبت على الجمهور بشأن المعلومات الاستخبارية. ويتابع قائلا ان الاسطورة الاخرى تتمثل في ان واشنطن غزت العراق في سياق مشروع للمحافظين الجدد لتحقيق الديمقراطية في الشرق الاوسط.

ويرى الكتاب انه بدلا من هذه الأساطير، فإن ادارة بوش كانت تركز على نقطتين، اولا تأمين الحماية من هجوم آخر، وثانيا منع تحول العراق كدولة مسلحة نوويا مسيطرة على الشرق الاوسط.

ويشير الكتاب إلى أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف، بدأت إدارة بوش باتباع نهجين متداخلين، الأول هو تغيير النظام، وذلك بالتخلص من صدام، ربما من خلال اثارة انقلاب ضده، او اجباره على الهروب. ام النهج الثاني فهو من خلال نزع سلاح العراق، أي إبقاء صدام في موقعه، ولكن إقناعه بتسليم أسلحته.

ومن اجل النجاح بالقيام بذلك، كان يتحتم على ادارة بوش استخدام «الدبلوماسية القسرية» و«ترهيب» صدام، بحسب ما يقول ليفلر في كتابه، ومن خلال التلويح باستخدام التهديد بالقوة لازاحة الدكتاتور العراقي من السلطة، واستغلال التلويح باستخدام القوة من أجل الدفع نحو استئناف التفتيش وضمان الثقة بأن العراق لا يمتلك اسلحة دمار شامل.

ويقول مؤلف الكتاب ان بوش لم يكن يعرف بالفعل اي من هذين الهدفين له الاولوية، حيث كان في بعض الاحيان يريد ازاحة صدام ليشعر بالاطمئنان إلى أنه لا يوجد خطر بوقوع اسلحة الدمار في ايدي الارهابيين، وفي أوقات أخرى كان يريد استخدام التهديد المتمثل بمسألة التفتيش، كخدعة من أجل التبرير للغزو العسكري والإطاحة به.

ويتابع الكاتب أن هذه الدوافع المتداخلة والمتضاربة كانت تدور في ذهن بوش طوال العام، ولم يتمكن من حسمها بوضوح، إلا أن كل منها اصبح اكثر اقناعا لاحقا.

واشار الكتاب الى انه بينما كانت ادارة بوش تتجاذب الأفكار حول أفضل الوسائل من أجل مواجهة صدام، كان هناك تدفق مستمر من المعلومات الاستخبارية المثيرة للقلق، حيث أنه في أيار/مايو من العام 2002 ، ظهر ابو مصعب الزرقاوي، احد كبار مخططي

> **من السهل دحض الاسطورة القائلة بان ادارة بوش قررت مهاجمة العراق مباشرة بعد ١١ سبتمبر/ايلول، ثم كذبت على الجمهور بشأن المعلومات الاستخبارية. والاسطورة الاخرى تتمثل في ان واشنطن غزت العراق في سياق مشروع للمحافظين الجدد لتحقيق الديمقراطية في الشرق الاوسط.**

القاعدة، في بغداد، وكشف تقرير استخباراتي انه بالاضافة الى الزرقاوي، كان هناك أفراد من المرتبطين بتنظيم القاعدة يتواجدون في بغداد وهم على تواصل مع زملائهم الذين قد يكونون متورطين بشكل مباشر في التخطيط لهجوم.

ويكشف ذلك التقرير ايضا ان حوالي 200 ارهابي من تنظيم القاعدة، ربما كانوا تحت قيادة الزرقاوي، انتقلوا الى منطقة غير خاضعة للحكم في شمال شرق العراق، حيث كانوا يقومون بتجارب بيولوجية وكيماوية.

وفي هذا الاطار، قامت المخابرات الامريكية باعادة مراجعة كافة الادلة وخلصت بتقييم شامل الى ان برنامج الاسلحة البيولوجية المتجدد في العراق يمثل «تهديدا موثوقا، إلا أنه بعيد التحقق».

ويشير الكتاب إلى أنه فيما كان الضغط يتزايد من اجل القيام بعمل عسكري، قام البنتاغون بإعداد خطة جديدة للحرب على العراق، واقرها بوش. لكن ليفلر يقول في كتابه؛ إن «التخطيط للحرب لم يكن يعني الحرب»، وان المخطط كله كان جزءا من حملة الضغوط، حيث ظل بوش متحفظا بشأن خوض الحرب وظل يأمل ان تحقق «الدبلوماسية القسرية» نتائج.

يتناول ليفلر في كتابه ما كان يجري على مسار الدبلوماسية المكثفة اللاحقة، سواء العلنية أو في قاعات الأمم المتحدة حيث القى بوش كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، متحدثا عن امكانية بقاء صدام في الحكم في حال وافق بشكل فوري وغير مشروط بالكشف عن جميع أسلحة الدمار الشامل.

وبعدما لفت التقرير الى انه تبين لاحقا ان صدام لم يكن يمتلك هذه الاسلحة، ينقل عن كتاب ليفلر قوله إن صدام كان يظن أن بإمكانه التفوق على الامريكيين وتحديهم، ولم يكن يعتقد ان ادارة بوش ستستخدم القوة للاطاحة بنظامه، وان الامريكيين برايه كانوا متأكدين انه لا يملك اسلحة دمار، وهم يمارسون معه لعبة الخداع، وترهيبه وإجباره على الفرار، لكنه كان على ثقة بأنهم لن يقوموا بغزو.

ويوضح الكتاب أنه في أواخر كانون الثاني/يناير 2003، فيما كانت الولايات المتحدة تحرك قواتها الى مواقع حول العراق، فان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد كان لا يزال يعمل من أجل دعم العمل الدبلوماسي لتطبيق «الدبلوماسية القسرية» برغم اعتقاده أن الحرب حتمية.

أما وزير الخارجية كولن باول فقد كان لا يزال يبحث عن حل دبلوماسي، الا ان صدام ظل متمسكا بتحديه.

ومع حلول شهر اذار/مارس، اصبحت الصعوبة متمثلة في ان القوات الامريكية صارت موجودة فعليا في الميدان، ولم يكن من الممكن إبقائهم في الميادين لشهور مع اقتراب الصيف والحرارة العالية، بما سيظهر الولايات المتحدة كأنها نمر من ورق.

واوضح التقرير ان عملية نشر القوات في سبيل تطبيق سياسة الضغط، تسببت في إثارة سلسلة من الأحداث التي من غير الممكن تقريبا ايقافها.

ويخلص الكتاب إلى القول إن ادارة بوش ارتكبت أخطاء فادحة في الفترة التي سبقت الحرب ثم في قيامها بالحرب، وكان هناك فجوات في المعلومات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل.

ويتابع أن الفكرة التي ترسخت في واشنطن وفي العواصم الغربية لدى صناع السياسة ومحللي المخابرات والصقور والحمائم «انهم يعرفون» ان العراق لديه امكانية على شن حرب كيميائية وبيولوجية وكان يسعى الى بناء قدرات نووية ايضا.

ويخلص الكتاب ايضا الى القول ان محللي الاستخبارات بسبب اقتناعهم بان صدام كان يخفي اسلحة الدمار الشامل لمحاولة الخروج من العقوبات، فإنهم كانوا يفتقرون الى الرؤية لتصور انه تعمد تعزيز الانطباع الخاطئ بأنه يمتلك اسلحة الدمار الشامل بهدف تخويف كل من إيران وشعبه.

إلا أن الكتاب يؤكد برغم ذلك، أن المسؤولية عن الفشل في التدقيق في المعلومات الاستخباراتية، والبحث في فرضيات بديلة حول سلوك صدام، تقع أساسا على عاتق مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت ، وفي النهاية على الرئيس الأمريكي بوش نفسه.

كما تتطرق الخلاصة الى القصور في وضع تصور لمرحلة ما بعد صدام، أي اسئلة اليوم التالي ومن سيحكم العراق بمجرد رحيل الطاغية، وكيف سيحكم، وكيف سيتم التعامل مع الاضطرابات التي ستظهر في المحافظات العراقية وموجات الانتقام،ومتى ستنقل القيادة الى القادة المحليين، وكم عدد القوات التي يتحتم ابقائها هناك للحفاظ على النظام، وما العمل بالجيش العراقي وحزب البعث الحاكم.

ورأى التقرير أن «بوش يتحمل المسؤولية النهائية عن عدم الاهتمام بالتخطيط لما بعد الحرب».

ونقل عن رامسفيلد قوله في ذلك الوقت «لم اكن اعتقد ان حل الخلافات السياسية الداخلية للدول الاخرى، وتزفيت الطرقات، ومد خطوط الكهرباء، وحفظ الأمن في الشوارع، وإقامة أسواق الاوراق المالية، وتنظيم الهيئات الحكومية الديمقراطية، هي مهام لرجالنا ونسائنا بالزي العسكري».

ويلفت الكتاب إلى أنه بعد ذلك جاءت سنوات من الفوضى وسفك الدماء.

ويقول الكتاب إن قرار خوض الحرب، لم يكن خطأ فادحا، رغم إهمال المسؤولية من جانب قادة الأمة.

وتابع أنه بالنسبة لصناع القرار في إدارة بوش والأغلبية من الحزبين في الكونغرس، وللعديد من عامة الناس، فإن التوجه الى الحرب بدا وكأنه مسار عمل معقول جدا بهدف حماية الولايات المتحدة من التهديد المتراكم.

ترجمة: مجلة «فيلي»

ضوء على ميسان العراقية و"صانع الملوك" مقتدى الصدر

تعد أحد معاقل التيار..

سلّط موقع «المونيتور» الأمريكي، الضوء على الشعبية التي يتمتع بها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في محافظة ميسان، التي كان رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني محافظا لها في الماضي، مشيرا الى الفقر المتفشي وأجواء التوتر السائدة فيها حيث هناك وجود لفصائل في الإطار التنسيقي المنافس، واتهامات بعمليات تهريب عبر الحدود مع إيران.

■ فيلي

ورصد تقرير الموقع الامريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»، شبانا يوزعون بعد صلاة الجمعة في المسجد المركزي في ميسان، صور آية الله العظمى محمد محمد صادق الصدر الذي اغتيل في العام 1999، ويحظى باحترام واسع، وهو والد مقتدى الصدر.

واحدة من أكثر المحافظات فقراً

ووصف التقرير محافظة ميسان بأنها ما تزال واحدة من أكثر محافظات العراق فقراً، مشيرا الى ان عدد كبير من الرجال الأكبر سنا الذي كانوا يتوافدون الى خارج المسجد، يحملون ندوب واثار جروح واعاقة بسبب سنوات قتالهم في صفوف «جيش المهدي» التابع للصدر، ضد قوات «الاحتلال الأمريكي» في فترة ما بعد العام 2003.

الصدر «صانع ملوك»

وذكر التقرير أنه ما يزال يُنظر الى مقتدى الصدر على أنه «صانع الملوك» في العراق، مشيرا الى انه ما يزال بعيدا عن الأضواء منذ أحداث العنف في المنطقة الخضراء في آب/ أغسطس الماضي.

وذكّر التقرير بقرار الصدر قبل «أحداث الخضراء» بشهرين بانسحاب نوابه من البرلمان واستقالتهم بعد شهور من الصراعات السياسية، ثم قراره هو بالتنحي عن السياسة، وتولى محمد شياع السوداني لاحقا رئاسة الحكومة، والذي كان الصدر يعارضه، مشيرا الى ان السوداني تولى مناصب حكومية في ميسان نفسها.

ولفت التقرير إلى ان العديد من المقاتلين الموالين للصدر قتلوا في ظروف مريبة خلال العام الماضي في ميسان، وهي منطقة وصفها التقرير بأنها اكتسبت سمعة في السنوات الماضية بتهريب المخدرات على طول حدودها الطويلة مع إيران والنزاعات العشائرية والميليشياوية القاتلة.

وتابع التقرير ان التوترات والصراعات بين انصار الصدر والفصائل المرتبطة بشكل وثيق بإيران تكررت خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى أن العديد من المتظاهرين الاوائل في العام 2019 ضد الحكومة، والقتلى الذين سقطوا من صفوفهم في ذلك الوقت، كانوا من مدينة الصدر في بغداد، وهي احدى معاقل التأييد الاخرى للصدر، والتي جاءها الكثير من المهاجرين من محافظة ميسان، بحثا عن العمل خلال العقود الماضية.

هل سيتحدى الصدر الحكومة؟

ولفت التقرير إلى مقرات الفصائل المسلحة المرتبطة بخصوم الصدر في الإطار التنسيقي، التي أصابها الكثير من الأضرار في مناطق مختلفة من مدينة العمارة، مركز محافظة ميسان، مشيرا إلى أن هذه المقرات تعرضت للهجمات بعد بدء تظاهرات العام 2019 وما تزال

مغلقة حتى الآن.

واضاف ان العديد من انصارهم ما زالوا في المدينة في ظل شائعات بأن البعض منهم يمتلكون مصالح تجارية في الاحياء الأكثر رخاء في المدينة.

وبعدما ذكر التقرير الامريكي بأن الصدر الأب -محمد محمد صادق الصدر- الذي ما تزال صوره منتشرة في اللوحات الاعلانية في انحاء العراق كافة، بعد أكثر من 20 عاما على اغتياله بسبب تحديه لصدام حسين واستخدام مناسبات صلاة الجمعة كوسيلة للتواصل مع اتباعه وحشد القوة من أجل معارضة النظام، اشار الى ان مقتدى الصدر، بحسب ما تشير بعض الدلائل، وبعدما أعلن انسحابه من الحياة السياسية مرارا، واحتفاظه بموقع الرجل الاقوى في العراق، يعتزم القيام بالامر نفسه بتحدي النظام، بما في ذلك في ميسان نفسها.

واعتبر التقرير ان اهتماما إعلاميا ضئيلا يمنح لميسان خارج بعض الأخبار عن عمليات ضبط المخدرات، لكن المحافظة الفقيرة، تلعب تأثيراً قوياً ازاء ما يجري في العاصمة بغداد ايضاً.

وأشار إلى أن المحافظ الحالي لميسان علي دواي لازم، وثيق الصلة بالصدر، وقد تم تداول اسمه من قبل كمرشح محتمل يدعمه الصدر لمنصب رئيس الوزراء بعد انتخابات العام 2018، وهو يدير هذه المحافظة الجنوبية الشرقية منذ أكثر من عقد، بعدما آل اليه المنصب خلفا لمحمد شياع السوداني الذي كان محافظا لميسان في العام 2010، وشغل في السابق عددا من المناصب في ميسان، بما في ذلك قائمقام مدينة العمارة منذ العام 2004.

وذكر التقرير أنه رغم حصول الصدر على أكبر عدد من الاصوات في الانتخابات الاخيرة وفي انتخابات العام 2018، إلا أنه في المرتين لم يكن رئيس الوزراء من

«الفارق الرئيسي بين المقاتلين التابعين للصدر وبين الجماعات المسلحة المقربة من الاحزاب ضمن الإطار التنسيقي، هو انها تعمل بالانابة عن «دول أجنبية»، بينما يعمل التيار الصدري في المقابل من أجل «السيادة العراقية».

اختيار التيار الصدري.

أموال وأسلحة ومخدرات

وتحدث التقرير الأمريكي عن تزايد المخاوف خلال الشهور الاخيرة إزاء نشاط في حركة نقل أموال واسلحة ومخدرات عبر الحدود في ميسان، حيث ان البعض يزعم أن منافسي الصدر، من الأحزاب والفصائل المرتبطة بإيران، يلعبون ادوارا في هذه النشاطات التجارية المربحة.

ونقل التقرير عن رجل معمم من أنصار الصدر طلب عدم نشر اسمه، انتقاداته لتورط بعض الأطراف المشاركة في الحكومة في تجارة المخدرات هذه، مطالبا بتعزيز إجراءات المراقبة للحدود.

وقال ان سجن من يتعاطى المخدرات لا قيمة له، إذا كان الهدف هو منع دخول المخدرات والأسلحة إلى البلد.

شخصية وطنية

ونقل التقرير عن رجل آخر في مسجد مسيان قوله إن أعضاء التيار الصدري كافة «على استعداد للتضحية بأنفسهم» فداء للصدر والمصلحة العامة.

وفي حين اشار التقرير الى ان من أكثر الانتقادات السائدة ضد التيار الصدري أن أتباعه كأنهم شبه طائفة دينية، فإنه قال إن الحقيقة المتمثلة بانهم يتبعون أوامره بالكامل، يشكل نقطة ايجابية في بعض الاحيان مثلما جرى عندما أمر الصدر بوقف القتال في المنطقة الخضراء في الصيف الماضي.

وتحدث «المونيتور» مع قائد سابق في جيش المهدي منذ العام 2004، حارب ضد القوات الامريكية، ثم عضوا في سرايا السلام التي قاتلت ضد تنظيم داعش، وقال إن «الفارق الرئيسي بين المقاتلين التابعين للصدر وبين الجماعات المسلحة المقربة من الاحزاب ضمن الإطار التنسيقي، هو انها تعمل بالانابة عن «دول أجنبية»، بينما يعمل التيار الصدري في المقابل من أجل «السيادة العراقية».

واعتبر القيادي العسكري الصدري ان هذه الفصائل «تتلقى التمويل، وأن من يمنحها المال، يريد منها شيئا في المقابل»، وذلك في اشارة الى ايران.

وذكّر التقرير بأن الصدر دائما ما اتخذ «موقفاً وطنياً اكبر من موقف الفصائل المرتبطة بالحرس الثوري الايراني»، مشيرا الى انه انتقد مرارا جماعات عراقية مسلحة تقاتل عبر الحدود الى جانب الحكومة السورية، بقيادة إيران، ضد تنظيمات مسلحة.

وردا على سؤال حول من يتمتع بسلطة أكبر في ميسان، قال القيادي الصدري انهم ليسوا من الشبان الذين يراقبون الشوارع، ولا اولئك الذين يحلمون عددا اكبر من الاسلحة، وانما من يفوز بالتصويت.

وتابع قائلا «انه واضح أليس كذلك؟ انظر إلى الانتخابات الاخيرة. انه التيار الصدري طبعا».

منظمات «غير حكومية»

تغزو العراق.. مشاريع تجارية أم إنسانية؟

توجد في العراق أكثر من 5 آلاف منظمة غير حكومية مسجلة رسميا في دائرة المنظمات غير الحكومية إحدى دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وفيما يؤكد مختصون على الدور الإيجابي الذي تؤديه هذه المنظمات في المجتمع، يرى آخرون أن بعضها عبارة عن مشاريع تجارية لغرض الربح فقط.

فيلي

وظهرت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد السقوط النظام عام 2003، بحسب الناشطة النسوية إسراء النصراوي، وبدأت المنظمات بتقديم المساعدة لعوائل الشهداء والجرحى والمتعففة، فضلا عن إطلاق مبادرات وبرامج ونشاطات مختلفة (اجتماعية، ثقافية، انسانية) في كل أنحاء العراق.

وقالت النصراوي لمجلة «فيلي»، «لكن هناك بعض المنظمات تعمل في فترات معينة، وتتلقى الدعم من جهات سياسية أو حزبية، ففي وقت الانتخابات على سبيل المثال، يلاحظ على بعض المنظمات، زيادة في نشاطاتها بشكل غير مسبوق، مستهدفين العوائل الفقيرة والمتعففة في سبيل كسب أصواتهم للفوز في الانتخابات».

وتابعت: «وكذلك هناك منظمات تعمل

لغرض الربح المادي من خلال جمع تبرعات من بعض المواطنين المقتدرين ماديا، على اعتبار أنها تساعد المواطنين، لذلك يُعتقد أنها منظمة خيرية، لكن هذه المنظمة لا تؤدي دورها بالشكل الصحيح، فهي تعمل لفترة معنية وتساعد أشخاصا محددين، فضلا عن وجود منظمات فقط بالاسم، فلا تقدم نشاطات أو محتوى».

وطالبت النصراوي، في ختام حديثها، وسائل الإعلام خاصة والحكومة عامة، بـ»توجيه الأنظار إلى المؤسسات والمنظمات التي يمكن تسميتها في الوقت الحاضر بـ(مشاريع تجارية)، وتمييزها عن المنظمات الأخرى الحقيقية التي تؤدي دورها بالشكل الصحيح وموجودة على أرض الواقع».

مهام المنظمات

وعن مهام المنظمات في العراق، أشار المتحدث باسم الأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيدر مجيد، إلى أن «عدد المنظمات غير الحكومية العراقية التي تمتلك شهادات صادرة من دائرة المنظمات غير الحكومية، أكثر من 5 آلاف منظمة محلية، و175 فرعا لمنظمة أجنبية، ويتنوع عمل هذه المنظمات بحسب اختصاصات والقطاعات التي تعمل فيها».

وأوضح مجيد، خلال حديثه للوكالة، أن «دائرة المنظمات لديها فرقا ولجانا داخل تلك المنظمات لمتابعة عملها والإشراف عليه، فضلا عن المساهمة في تسهيل تحركات المنظمات في بغداد والمحافظات لتنفيذ مشاريعها، عبر منحها التصاريح والتخويلات بالتنسيق مع قيادة العمليات المشتركة، ومركز العمليات الوطني».

ولفت إلى أن «عمل المنظمات سواء المحلية أو الأجنبية يتركز على الإغاثة وتقديم المساعدات الانسانية، وزاد هذا الأمر بشكل خاص بعد عام 2014 بسبب سيطرة تنظيم داعش ونزوح الملايين من المواطنين، وكذلك تساهم المنظمات بإعادة تأهيل المناطق المحررة».

وزاد مجيد، بالقول «كان للمنظمات دور بتقديم العون والمساعدات الانسانية والطبية والغذائية أثناء جائحة كورونا إلى جميع المواطنين وخاصة المصابين منهم، وأطلقت دائرة المنظمات غير الحكومية حملة وطنية شاركت فيها نحو 300 منظمة لمساعدة أكثر من 4 ملايين مواطن في عموم العراق».

وبين أن «منظمات المجتمع المدني، تُنظّم فعاليات ثقافية وفنية، وبعضها تقدم دورات وورش تدريبية لتطوير مهارات المواطنين والموظفين والكفاءات داخل العراق وخارجه، بالإضافة إلى تقديمها مشاريع تخص القطاع الزراعي والمائي والتغيرات المناخية، لذلك تدعم الحكومة العراقية عمل المنظمات وتعوّل عليها في الكثير من الأمور».

ماذا تحتاج المنظمات؟

وبشأن حاجة المنظمات، رأت الناشطة في مجال حقوق الإنسان، سارة جاسم، أن «المنظمات وخاصة الناشئة منها تحتاج في بدايتها إلى تسهيل مهام التسجيل، وخصوصا الإجراءات الأمنية في بغداد المتعلقة بالحصول على تأييد السكن، ففي بعض الأحيان يستغرق الحصول عليه عاما كاملا».

وأكدت جاسم خلال حديثها للوكالة، «الافتقار للتمويل والدعم المالي سواء الحكومي أو المنظمات المانحة الدولية، الذي أصبح حكرا لبعض المنظمات الكبيرة والقديمة في هذا المجال».

وأشارت إلى أن «ما ذكر أعلاه جعل أغلب المنظمات الناشئة تعتمد على تبرعات أعضائها لتستمر في العمل واللجوء لشروط المنظمات الكبيرة لتزكيتهم ومنحهم الدعم المالي لبعض المبادرات الصغيرة، التي قد لا تُذكر شيئا، وفي الوقت نفسه تُقيّد عمل المنظمة».

وواصلت الناشطة المدنية، حديثه بالقول إن «ضعف الشراكة بين بعض مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وإجراءات أخرى تضاف إلى معاناتهم في تسجيل المنظمات في كل وزارة أو محافظة للقيام بعملهم أو الفئة المستهدفة التي قد تتطلب جهات عديدة».

ونوهت إلى أن «المنظمات قد تمضي شهوراً ولا يُنجز العمل بالوقت المحدد له، بسبب بطئ الإجراءات وصحة الصدور من دائرة المنظمات لكل وزارة، رغم معرفة الطرف الثاني أنه عامل رئيسي في تحقيق الأهداف المشتركة من حيث تحسين الأوضاع في البلاد».

عمل المنظمات

أما طبيعة عمل المنظمات، فبينت جاسم، أن «ذلك يرتبط بنوع المنظمة وقدرة إدارتها على الإنجاز، فبعضها قد يكون لغرض الربح فقط، ومصدر رزق لا أكثر، لكن الأغلب لها أهداف وقضايا رسمتها منذ نشأتها وتسعى إلى تحقيقها لجعل المجتمع والبلد أفضلا».

قانونية المنظمات

وفي هذا الصدد، ذكر الخبير القانوني، فيصل ريكان، أن «منظمات المجتمع المدني، منظمات غير حكومية تعمل وفق القانون رقم 12 لسنة 2010، ومن أهداف هذا القانون الذي يشكل إطار عمل المنظمات، هو تعزيز حرية المواطن من خلال العمل في منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وضمان استقلاليتها ودعمها وتطويرها بما ينتج عنه تعزيز دور هذه المنظمات في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه بالوسائل السلمية والديمقراطية».

وحول أهداف القانون، قال ريكان، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إن «هذه المنظمات تكون غير ربحية أو نفعية، وقد نصت الفقرة أولا من المادة 39 من الدستور العراقي على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها وينظم ذلك بقانون».

وأشار إلى أنه على ضوء ذلك «صدر القانون رقم 12 لسنة 2010، وسبق لسلطة الائتلاف أن أصدرت الأمر 13 لسنة 2003 لتنظيم عمل هذه المنظمات، وكذلك صدر القانون رقم 1 لسنة 2011 لينضم عمل منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان».

«عدد المنظمات غير الحكومية العراقية التي تمتلك شهادات صادرة من دائرة المنظمات غير الحكومية، أكثر من ٥ آلاف منظمة محلية، و٥٧١ فرعا لمنظمة أجنبية، ويتنوع عمل هذه المنظمات بحسب اختصاصات والقطاعات التي تعمل فيها»

أفاد موقع «ميديا لاين» الأمريكي، بأن المحافظات السنية في العراق (نينوى، الأنبار، وصلاح الدين)، تشهد طفرة ازدهار كبيرة في مشاريع الإعمار والبناء بعد سنوات على تحريرها من قبضة تنظيم داعش.

"تزدهر رغم الفساد".. المحافظات السنية بعين أمريكية

فيلي

وذكر الموقع الأمريكي المتخصص بأخبار الشرق الأوسط، في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، أن «هذه المحافظات التي تشكل نحو ثلث مساحة العراق، تتعافى بعدما مرت بأزمات كبيرة منذ احتلالها من قبل داعش في العام 2014، حيث توقفت عندها عمليات التمويل الحكومية ودمرت الأجزاء الرئيسية من هذه المدن خلال الضربات الجوية والمعارك خلال حرب تحريرها».

وأضاف التقرير، أن «أكثر من 7 ملايين شخص يعيشون في هذه المحافظات، وعاد العديد منهم الى بلداتهم ومدنهم بعدما نزحوا خوفاً من داعش في العام 2014».

ونقل الموقع الأمريكي، في تقريره عن مراقبين أشاروا إلى أن «قيمة مشاريع إعادة الاعمار في المحافظات تبلغ ما بين 60 مليار دولار و100 مليار دولار».

مشاريع نينوى

وأكد مساعد مدير بلدية الموصل، صفوان مهند، «الانتهاء من رفع 15 مليون طن من مخلفات الحرب من الموصل، وأن هناك المزيد مما يمكن القيام به»، لافتاً إلى «تعبيد 20% من شوارع المدينة، إضافة إلى أعمال جارية لترميم إضافي، وتوسع كبير في البنية التحتية».

وأخبر مهند، الموقع الأمريكي، أن «الجانب الأيسر من الموصل، قد جرى

إعادة إعماره بالكامل، لكن أيمن المدينة ما زال بحاجة إلى الكثير من الاعمار بسبب الدمار الكامل هناك»، حيث كان يختبئ عناصر داعش.

وبحسب التقرير، فإن هناك «أكثر من 150 مشروعاً يجري تنفيذها في الوقت الحالي في محافظة نينوى، وهناك مشاريع إضافية مستقبلا مع إقرار الميزانيات.

ونوه مهند، إلى أن «مشاريع الاعمار منتشرة في محافظة نينوى، مشيرا الى ان «اجمالي عدد المشاريع تجاوز قيمتها 15 مليار دولار حتى الان»، مضيفا أن «العمل لم يكن سهلا بازالة الانقاض، والمشاريع تتحرك بسرعة».

تقدم الأنبار

ومن جهته، قال عضو مجلس محافظة الانبار احمد العلواني أن «المشاريع التي تتم حاليا في المحافظة تبلغ قيمتها أكثر من 25 مليار دولار»، مضيفاً أن «محافظة الانبار واسعة، وهناك الكثير من الاموال من اجل اعادة الاعمار».

وبين العلواني، أن «شيوخ العشائر وكبار السياسيين والتجار يعملون سوية الى جانب المحافظة من اجل تنفيذ هذه المهمة في حين تنشط الشركات بعمل ووتيرة سريعين.

وذكر المسؤول المحلي، بحسب التقرير الأمريكي، أن «الانجاز فائق، وجرى انفاق اموال طائلة ومئات الملايين من الدولارات يتم توزيعها على العائلات التي تضررت منازلها من اجل اعادة اعمارها مجددا»، مشيرا إلى أن «دولاً ساعدت في حملات اعادة الاعمار، ومن غير الممكن إنكار دورها، بالاضافة الى منظمات دولية».

وأوضح العلواني، أن «مخلفات الحرب رفعت باكملها، وجرى إعادة اعمار معظم الشوارع التي تعرضت تضررت بشدة بسبب القصف»، مضيفا أن «العديد من المشاريع الخاصة لاعادة الاعمار تجري حاليا».

واستدرك: «بسبب ضعف الخدمات التي توفرها الحكومة، تجري عمليات لبناء مجمعات سكنية ضخمة، وأن هناك خططاً لإقامة اكثر من 100 الف وحدة سكنية في مختلف مناطق الانبار، إضافة إلى إقامة مصانع كبيرة بما في ذلك مصنع للاسمنت».

صلاح الدين

أما في محافظة صلاح الدين، فإن المسؤول في المحافظة سعدون الجبوري، أشار إلى أن «هناك حملة اعمار ضخمة ومشاريع خاصة تمضي بسرعة كبيرة».

ونقل التقرير الأمريكي، عن الصحفي العراقي خالد الحمداني، الذي يعمل كمدير للعلاقات العامة في منتدى التجار والاقتصاديين في العراق، قوله إن «الأموال المخصصة لمشاريع البناء مصدرها من الميزانيات المخصصة لإعادة الإعمار، إلى جانب أن المساهمات التي يقوم بها تجار محليون، وذلك بالرغم من وجود فساد».

واشار الحمداني، بحسب الموقع، إلى أن «أهالي محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين هم بمعظمهم من التجار ورجال الاعمال وهم الذين يساهمون في إصلاح مدنهم ومناطقهم، والعمل جار وفق الخطة».

الملف الأمني

ولفت إلى أن «الحكومة قررت اخيرا ان تسمح لاهالي هذه المناطق بان تكون لهم سيطرتهم على مناطقهم، وان يكونوا هم من يحميها»، موضحاً في هذا السياق أن «جانبا من هذا تحقق بسبب أن الحشد الشعبي أخرج من هذه المناطق، ويجري الآن تشكيل قوات الشرطة والجيش من أبناء هذه المحافظات».

وفي السياق، نقل الموقع الأمريكي، عن رافي سلمان، وهو أحد سكان الموصل، قوله «سعيد بالحريات الجديدة.. بات يمكننا الخروج، وهناك مناطق مفتوحة على مدار الساعة، والعديد من المتاجر التي تم فتحها، والاهالي يعودون الى منازلهم».

من جهته، يشعر أمجد رزاق، وهو من سكان الفلوجة، بالفخر ازاء حسن مشاريع البناء المقامة، قائلا «هذه المسألة اصبحت شديدة الوضوح، والمناطق المحررة تمر الان بحالة اقتصادية كبيرة للغاية».

أما مزهر خربيط، وهو مالك إحدى شركات المقاولات في الأنبار، قال «هناك مشاريع في جميع المجالات، وسنرى هذه المحافظات السنية افضل خلال السنوات الخمس المقبلة».

«الانجاز فائق، وجرى انفاق اموال طائلة ومئات الملايين من الدولارات يتم توزيعها على العائلات التي تضررت منازلها من اجل اعادة اعمارها مجددا».

تواجه الكثير من النساء في العراق خطر العنف بأشكاله المختلفة، ومنه «العنف الجنسي»، وسط دعوات بضرورة نشر توعية عامة تبين مخاطر الفعل على الضحية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منه.

فيـلي

بينه "الجنسي"..

نسوة عراقيات يواجهن تعنيفاً خطيراً متنوع الأشكال

وتقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان، رقية سلمان، إن «هناك ثلاث فئات تتعرض إلى العنف، (الأطفال، المراهقين، والمتزوجات)»، وتوضح لمجلة «فيلي»، أن «الأطفال وخاصة المتسولين منهم في الشوارع، دائما ما يتعرضون إلى العنف الجسدي».

وتضيف سلمان، «كذلك المراهقات اللواتي يتزوجن يتعرض إلى نوع من العنف الجنسي عند ممارسة العلاقة الزوجية، كون أجسامهن لم يكتمل نموّها بعد، ما يسبب لهن أمراضاً صحية، وكذلك الحال مع بعض النساء اللواتي يتعرضن للعنف على يد أزواجهن عند العلاقة وغيرها».

وهذا ما تؤكده المواطنة رهف (35 عاما) بالقول: «تزوجت بعمر 14 سنة، من رجل كبير في السن (55 عاما)، وكان يعنّفني جنسيا، ونتيجة لذلك كنت أعاني

> تشير منظمات حقوقية إلى أنواع عديدة من العنف ضد النساء في العراق، تشمل العنف الجنسي والجسدي، والعنف الأسري، والإتجار بالفتيات، وزواج القاصرات، وجرائم الشرف.

من أمراض نسائية»، داعية خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «المحاكم العراقية إلى تحديد سن الزواج للفتيات بما يناسب مع اكتمال البنية الجسدية لهن».

ومن أنواع العنف الذي تتعرض له النساء هو التحرش، و»معظم حالات التحرش تكون ما بين سن 6 و12 سنة، لذلك يجب تعليم الأطفال ما هو التحرش سواء اللفظي أو الجسدي لحماية انفسهم منه والابلاغ عنه في حال تعرضوا له، ونشر هذه التوعية والثقافة بكل الطرق المتاحة»، بحسب الباحثة الاجتماعية، وردة الخطيب.

وتوضح الخطيب لمجلة «فيلي»، أن «قانون العقوبات 393 يُجرّم من يقوم بفعل التحرش للأطفال ما دون سن 18 عاماً، لكن في حال تجاوز عمر الضحية (الفتاة) العمر المذكور، فإن القانون يجيز للمتحرش الجنسي والمغتصب الزواج بالضحية مقابل الاخلاء عن سبيله، لذلك يجب تغيير هذه الفقرة القانونية وإيجاد قوانين صارمة لردع المتحرشين».

من جهتها تؤكد الأخصائية النفسية، بتول عيسى، أن «ضحايا العنف الجنسي يشمل كل الأعمار، ولكن أكثرهم من الأطفال والمراهقين لجنس الإناث»، مبينة أن «معظم الضحايا يتكتمون عن الواقعة تجنبا للفضيحة أو التصفية على يد عائلاتهم، ما يؤخر علاجهم».

وتبين عيسى لمجلة «فيلي»، أن «أهم طرق العلاج هي نفسية سلوكية واستثارة حركة العين السريعة للتقليل من حدة الصدمة، بالإضافة إلى الأدوية والعلاج الإسنادي»، مشيرة إلى أن «تأخر مراجعة الطبيب النفسي قد يؤدي إلى تأزم الحالة النفسية وبالتالي يصعب علاجها».

بدورها تعرّف الحقوقية، أزهار الدليمي، الاغتصاب بأنه «فرض اعتداء جنسي على الآخر، رغما لإرادته، ويكون من خلال استخدام العنف أو القوة أو التهديد بالاذى والاجبار، وأحيانا تكون الضحية مخدّرة أو مسكّرة ليتمكن الجاني من فعل عمله بالشكل الصحيح».

وتضيف الدليمي لمجلة «فيلي»، أن «قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 عاقب هذا الجرم بعدة عقوبات، منها المادة 393 التي تعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت لكل من واقع أنثى بغير رضاها».

وتشير منظمات حقوقية إلى أنواع عديدة من العنف ضد النساء في العراق، تشمل العنف الجنسي والجسدي، والعنف الأسري، والإتجار بالفتيات، وزواج القاصرات، وجرائم الشرف.

وسجلت وزارة الداخلية العراقية، 15 ألف حالة عنف منزلي للعام 2020 فيما سجلت الوزارة 17 ألف حالة عنف أسري في عام 2017 حيث تحتل اعتداءات الرجال على زوجاتهم الأغلبية من الحالات المسجلة بواقع 9 آلاف حالة.

وفي نفس الإطار كشف مجلس القضاء الأعلى عن 17 ألف حالة عنف أسري في عام 2019.

وشهدت حالات الانتحار أيضا ارتفاعا، حسب السلطات العراقية التي سجلت أكثر من 700 حالة انتحار خلال 2021 بارتفاع 100 حالة، شكلت فئة ما دون العشرين عاما قرابة 37 في المئة من المجموع الكلي، فيما جاءت أعداد الإناث المنتحرات في تلك الإحصائية بـ44 في المئة.

ويؤكد ناشطون وناشطات أن الإحصائيات المعلنة عن العنف الأسري لا تمثل سوى قمة جبل الجليد، بسبب عزوف الضحايا عن الإبلاغ عن الاعتداءات التي يتعرضون له، خوفا من التقاليد الاجتماعية وعقاب الأهل.

السجناء الاطفال والأحداث
بمواجهة التنمر وغياب الرعاية

تمثل اوضاع السجناء المحتجزين في السجون العراقية من الاطفال وبأعمار اقل من 18 عاما ملفا شائكا لدى الحكومة والرأي العام؛ الذي يدعو الى الاسراع في حسم ملفاتهم بما يؤمن توجيههم الى ابواب اصلاحية تتوافق مع أعمارهم وبما يؤمن اشراكهم في الحياة الاعتيادية، ولجم أي دوافع للجريمة قد يولدها حجزهم لمدد طويلة وما ينجم عن ذلك من مخاطر على المجتمع.

فـــيلي

بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٢٢ أعلن وزير العدل في الحكومة العراقية الاتحادية عن انخفاض أعداد النزلاء الاحداث، فيما أشار إلى أهمية البحث عن أسباب جنوح الأحداث للجريمة وضمان عدم عودتهم للسجن.

وقال في اثناء الزيارة التي قام بها لدائرة اصلاح الاحداث رافقه فيها وكيل الوزارة الاقدم، ان «القوانين العراقية والاتفاقيات الدولية منحت الحدث اهتماما خاصا، لذا فأن مهام دائرة اصلاح الاحداث كبيرة لأنها تتعامل مع فئات الصبيان والاحداث والشباب المحكومين او الموقوفين، الذين هم بحاجة الى عناية ومعاملة خاصة»، مشددا على تقديم الدعم الكامل لعمل الدائرة وانه يساند البرامج المعدّة في الاقسام التابعة للدائرة، لإعادة تأهيل النزلاء المحكومين فكريا ومهاريا واعادتهم الى المجتمع بشكل ايجابي بعيدا عن افكار الجريمة والتطرف، بحسب تعبيره.

ولم ينس الوزير التشديد على «اهمية التوسع في انشاء المدارس وتعليم الاحداث القراءة والكتابة والانخراط في التعليم وتسهيل عملية اداء الامتحانات، وفتح المزيد من الورش المهنية كالخياطة والحلاقة والتركيز على المكتبات والقراءة والارشاد»، مزيدا بالقول، ان «النزلاء الاحداث قد جنحوا وارتكبوا الاخطاء، وهنا يجب اعادة تأهيلهم وتقويمهم وايجاد الاسباب التي ادت بهم الى ارتكاب الجريمة، ليكونوا عناصر فعّالة في المجتمع، وكذلك الاهتمام بملف الاطعام ومتابعة اوضاعهم الاجتماعية والنفسية والصحية».

وتتضارب الارقام بشأن اعداد المعتقلين في السجون العراقية ومن بينهم الاطفال والاحداث، فقد اعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية في منتصف شهر كانون الاول 2022 أن «السجون العراقية تشهد اكتظاظاً بمئات الآلاف من السجناء»، بحسب قوله، لافتاً إلى أن هناك قضايا كثيرة بالإمكان اطلاق سراحهم أو التخفيف من أحكامهم لحين حصول اتفاق سياسي على إطلاق برنامج العفو العام، على وفق تعبيره، محذرا بالقول أن «السجون العراقية رديئة وغير جيدة سواء كان على مستوى الطعام أو على مستوى الاكتظاظ»، موضحاً أن «اللجنة سجلت الكثير من الأمور غير المتوافقة مع الاتفاقيات والأعراف الدولية»، على حد وصفه.

في ربيع 2022 كشفت دائرة إصلاح الأحداث في وزارة العدل العراقية أن العدد الكلي للمحتجزين الأحداث لديها يتراوح ما بين 1500 و 1600 محتجز، 60% منهم متهمون بقضايا إرهابية، فيما تفيد منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها استندت فيه على تقرير للأمم المتحدة في نهاية كانون الثاني 2022 «باحتجاز السلطات العراقية العام الماضي لأكثر من 1000 طفل، بعضهم لم تتجاوز أعمارهم 9 سنوات، بتهم تتعلّق بالأمن القومي، لا سيما الاشتباه في صلاتهم بتنظيم داعش».

وفي وقت سابق في عام 2021 قالت مفوضية حقوق الإنسان في العراق أن عدد الموقوفين والمحكومين في مواقف الاحتجاز وسجون دائرة الإصلاح في العراق نحو 76 ألف شخص و3 آلاف امرأة فضلاً عن ألفَي حدث»، منهم 49 ألف محكوم، يتوزعون في أكثر من 30 سجناً بين مراكز التحقيق والاحتجاز والإصلاحية، على وفق البيانات التي اصدرتها المفوضية، كما ان وزارة العدل الاتحادية قالت أن السجون قليلة وأعداد السجناء أكثر من المراكز، و أن «أعداد المحكومين والموقوفين في تغير مستمر».

وبحسب عضوة في مجلس النواب فان من بين الوف الاطفال في السجون العراقية، أطفال يعود نسبهم إلى عناصر عراقية في تنظيم داعش وآخرون من آباء يحملون جنسيات أجنبية بينها الفرنسية والألمانية والأسترالية وغيرها، بحسب قولها، مشيرة الى ان هؤلاء

الأطفال سيبقون في السجون إلى إشعار آخر، كون جميع الدول الأجنبية ترفض استقبالهم، ويبقى العراق هو المسؤول عنهم، على حد وصفها، منوهة الى ان تركيا وأذربيجان هما الدولتان الوحيدتان اللتان وافقتا على عودة عدد منهم، إذ استقبلت تركيا عددًا من الأطفال من آباء أتراك، لافتة الى ان الاطفال ليس لديهم مستقبل كونهم من دون مدارس ولا يملكون جنسية ووضعهم صعب جدًا، بحسب تعبيرها.

وكانت الأمم المتحدة قد افادت أن بعض الأطفال الموقوفين في العراق ما زالوا غير قادرين على تلقّي التعليم برغم الهزيمة التي مني بها تنظيم داعش، ولا يستطيع هؤلاء الأطفال حتى الحصول على الوثائق المدنية التي تؤهلهم للالتحاق بالمدارس اذا اطلق سراحهم.

وترى باحثة اجتماعية أن العراق لا يملك الإمكانات المالية والاستعدادات الكافية لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال من جديد بهدف دمجهم في المجتمع مرة أخرى، بحسب قولها، وحذرت من ان عدم وجود مدارس خاصة لهم والإبقاء عليهم في ظروف كهذه سيجعلهم مجرمين أو إرهابيين يسيرون على خطى آبائهم ومن ثمّ سيكون من الخطر تركهم على هذا الحال، على حد قولها، كما ان المحاكم العراقية نظرت في أكثر من 20 ألف قضية إرهاب ضد مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش ومن ضمنهم مئات الأطفال، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الذي يجد أن ذلك بعيد عن تحقيق العدالة، وأن هذه المحاكمات تشوبها عيوب خطرة.

كما ان حقوقيين ونواب قد اشاروا الى تواجد كثير من الاطفال مع امهاتهم المعتقلات، وقالوا إن وضع الأطفال مع أمهاتهم في السجن مرفوض من الناحية الإنسانية قبل أن يكون مرفوضا من الناحية القانونية، وتعهدوا بالعمل مع وزارة العدل ومؤسسات حقوق الإنسان لإيجاد صيغة تضمن لهم حياة كريمة وتعليما كما هو حال الأطفال الآخرين.

الناطق الرسمي باسم وزارة العدل كان نفى ما جاء في تقارير الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية، وقال إن القانون يسمح بوضع الطفل بصحبة والدته لمدة ثلاث سنوات، وبعدها يجري تسليمه إلى ذويه أو إلى إحدى دور الرعاية.

وينص القانون العراقي، أن على السلطات القضائية، التي تتعامل مع قضايا الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما وقت ارتكاب الجريمة المدعاة، إرسال الطفل المدان إلى «مدارس التأهيل»، المخصصة لتوفير التأهيل الاجتماعي وإعادة الإدماج عن طريق التعليم أو التدريب المهني.

ويبين خبراء قانونيون ان تواجد الاطفال مع امهاتهم السجينات يأتي بعد الحاح من قبل الام، وان القضاء العراقي لا يحبذ التوسع في هذا الموضوع أي ان يتواجد الاطفال بكثرة مع امهاتهم؛ ويشيرون الى دور الدولة التابعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي هي ملزمة باستقبال الاطفال المشردين واليتامى، وهو مكان أفضل بكثير من السجون، لافتين في الوقت نفسه الى ضرورة تحسين اوضاع الاطفال المرافقين لأمهاتهم السجينات.

وبرأي المراقبين يعد ملف السجون من الملفات المهملة لدى الدولة العراقية، على حد وصفهم، فيما اعربت لجنة حقوق الإنسان النيابية على لسان رئيسها عن «الأمل في أن يولي رئيس الوزراء الاهتمام بهذا الملف»، مبدياً «التعاون التام معه في إعادة العراق إلى مصاف الدول التي تراعي حقوق الإنسان من جميع الجوانب»، بحسب قوله.

الاصرار على المنهج المغلوط مقتل العملية السياسية

صادق الازرقي

يظهر أن الطبقة المتنفذة الحاكمة في العراق لم تتعلم من اخطائها التي تسببت في تراكم العثرات والمشكلات في شتى مناحي الحياة العراقية؛ وهي تصر على التصرف بالنهج ذاته الذي أنتج الكم الهائل من المعضلات المتفاقمة، التي لم يجدوا حلا لها حتى الآن لتحقيق الاستقرار المطلوب وفتح طريق المستقبل مثلما يصرح سياسيوهم .

يصرون على الأسلوب ذاته، الذي أوصل البلد إلى الخراب وعطل إمكانيات التطور والرقي؛ لنلحق في الاقل بدول مجاورة واقليمية.

فبعد المشكلات الكبيرة التي تولدت عن الانتخابات العامة الأخيرة في تشرين الاول 2021، وتأخر تشكيل الحكومة لأكثر من عام، يعاودون الآن تكرار الاخطاء ذاتها والتشبث بحلول عقيمة ثبت فشلها، وربما ينتج عن ذلك امور اقسى مما شهدناه حتى الآن؛ وهذه المرة يتعلق الأمر بمجالس المحافظات، واختيار المحافظين.

فقد تحدثت اللجنة القانونية النيابية على لسان عضو فيها يوم الخميس ٢٢ كانون الاول ٢٠٢٢، عن تواجد مقترحين الأول، أن تجرى الانتخابات وفق الآلية الأخيرة التي أجريت فيها الانتخابات البرلمانية، وهناك مقترح آخر بأن تجرى الانتخابات على وفق الدائرة الواحدة، على حد قوله؛ ونرى هنا أنهم ما يزالون يدورون حول الحلقة ألمفرغة ذاتها التي أنتجت الاخفاق، لاسيما فيما يتعلق بإدارة شؤون المحافظات وتوفير الخدمات و الحياة اللائقة بأبنائها.

لم يحاولوا حتى التفكير بحل آخر مغاير ينقذ الأوضاع من كبوتها، فيصرون على إنتاج مؤسسات إدارية بلدية وخدمية على الاسلوب ذاته المبني على التنافس السياسي، وما يتبعه من عرقلة عجلة الاعمار والبناء؛ وهو ما لمسناه طيلة عقدين منذ التغيير عام 2003، بالتشبث بطريقة المحاصصة وتوزيع المناصب بين الأحزاب المتنافسة «والمتشاركة» في آن واحد، حتى تلك التي تخسر في الانتخابات، مثلما أصروا على ذلك بقدر تعلق الامر بالانتخابات العامة.

المفارقة الخاطئة أنهم يربطون الأمر بإقرار الموازنة، وكأن العملية السياسية لن تستقيم الا بالأموال التي يجري تقاسمها، إذ تقول اللجنة القانونية أن «الانتخابات تنتظر الانتهاء من الإجراءات الفنية ومن ثم الموازنة».

في حين أن المنطق يحتم أن يجري تجاوز قضية الموازنة والأمور الفنية بالتباحث بشأن تنفيذ النظام الانتخابي الأمثل في تبوء مسؤولية ادارة المحافظات؛ الذي ينسجم مع حالة البلد واوضاعه وإقراره قبل إقرار الموازنة، فليست ثمة علاقة مباشرة بين الأمرين، كما ان الانتقادات والاتهامات لطالما كانت توجه بشأن تعاظم الكلف المالية غير الضرورية المتعلقة بتنفيذ عمليات الاقتراع.

وقد يقول قائل ترى ما هو البديل الامثل؟

برأيي أن الانتخاب المباشر للمحافظين وحتى مدراء البلديات، وغيرها من المناصب المحلية، هو الافضل لأوضاع العراق، وبدورهم فإن هؤلاء المسؤولين المنتخبين يختارون نوابهم ومسؤولي الخدمات والمرافق الحياتية في المحافظة والاقضية والنواح، ليتحملوا المسؤولية عن النجاح او الاخفاق، وذلك عرف معمول به في معظم البلدان الديمقراطية في أوروبا وامريكا إذا لم تكن جميعها.

وان معرفة الناس بالأفراد المرشحين لتلك المناصب واختيارهم بصورة مباشرة، يحمل الجماهير بدورها مسؤولية نتائج ذلك الاختيار، وكي لا يرمي المسؤول فشله بتحقيق اهدافه على الآخرين مثلما درجنا عليه في المدة الماضية.

ان المطلوب من المسؤولين المحليين في المحافظات هو ترقية حياة الناس، وتنفيذ البرامج الخدمية التي ترفع من مستوى معيشتهم، وتهيء لهم متطلبات الحياة المستقرة المرفهة، وليس الانشغال بالصراعات السياسية التي يجب ان تقف عند حد الفوز في الانتخابات العامة؛ واذا تطلب الامر اجراء انتخابات محلية فلا ضير من ذلك، ولكن اختيار مسؤولي المحافظات والبلديات برأيي يجب ان يجري بصورة مباشرة على اساس الترشح الفردي والكفاءة، فذلك هو السبيل الواقعي لتنفيذ البرامج الخدمية والارتقاء بحياة السكان.

لقد لاحظنا في المدة الماضية ان المسؤول حين يخطئ وينتج عن خطأه نتائج كارثية تعوق حياة السكان، وتتسبب في تدهور احوالهم واوضاع مناطقهم، عادة ما يرمي بمسؤولية الفشل على قوى اخرى تشترك معه في ادارة المناصب المحلية، بل ان مسؤولين ونواب احزاب اتهموا حتى قوى خارجية بمنعهم من تحقيق مطالب الناس، وذلك اسلوب ذرائعي غير فاعل وغير منتج، اذ ان على المسؤول الاداري ان ينفذ في جميع الاحوال برامجه وخططه الخاصة بمحافظته ومنطقته، واذ لم يفلح في ذلك فلا داعي للبقاء في المنصب.

ذلك هو السياق السليم لإدارة شؤون السكان، اذ نرى انها لن تتطور نحو الاحسن الا باختيار الكفاءات التي يعرفها الناس في مناطقهم بخلاف الانتخابات العامة التي درجنا على تنفيذها كل اربع سنوات في النظام الانتخابي المعمول به، الذي لم يفلح في الارتقاء بالبلاد؛ وكثيرا ما وجهت الانتقادات له وطالب متخصصون والرأي العام بتغييره بما يتلاءم مع اوضاع ابناء الشعب ليحقق اهدافهم في الحياة الحرة الكريمة.

ان اسلوب ادارة المحافظات والاقضية والنواحي وشتى المجمعات السكانية بطريقة تقسيم المناصب بين الاحزاب المتواجدة، بغض النظر عن كونها فائزة ام خاسرة في الانتخابات، انتج وضعا بائسا، اذ المقياس في نجاح اي عملية سياسية هو نجاحها في توفير مطالب الناس والارتقاء بأوضاعهم المادية والمعيشية بتأمين الخدمات الراقية التي تنسجم والاوضاع المعاصرة؛ وتفعيل المشاريع والاستثمارات الصناعية والزراعية، وتشغيل الايدي العاطلة، وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي للسكان، وغيرها من الاحتياجات، وقد لمس الناس بالتجربة ان طريقة توزيع مسؤولية المحافظات المحلية على الاحزاب السياسية غير فاعلة، ولم ولن تحقق ما يتطلع اليه الناس، وان البحث عن البديل يتسم بأهمية قصوى، وان البديل العملي الذي طرح من قبل والمطروح الآن هو انتخاب المحافظين بصورة مباشرة بغض النظر عن نتائج الانتخابات العامة، كما ان علينا ان نكتشف البدائل الامثل مع كل تجربة خاسرة.

عصر ذهبي عراقي

سبق «وادي السيليكون» بألف عام

ذكر موقع «فيزيكس» (فيزياء)، البريطاني المتخصص بالأخبار العلمية، ان العراق سبق بقرون عديدة قيام «وادي السيليكون» الشهير في الولايات المتحدة، عندما انشأ في القرن العاشر الميلادي، مركزا عالميا ساهم في ظهور اختراعات كان لها أثرها الدائم في ميادين الجبر والجغرافيا والفلك والطب والهندسة.

فيلي

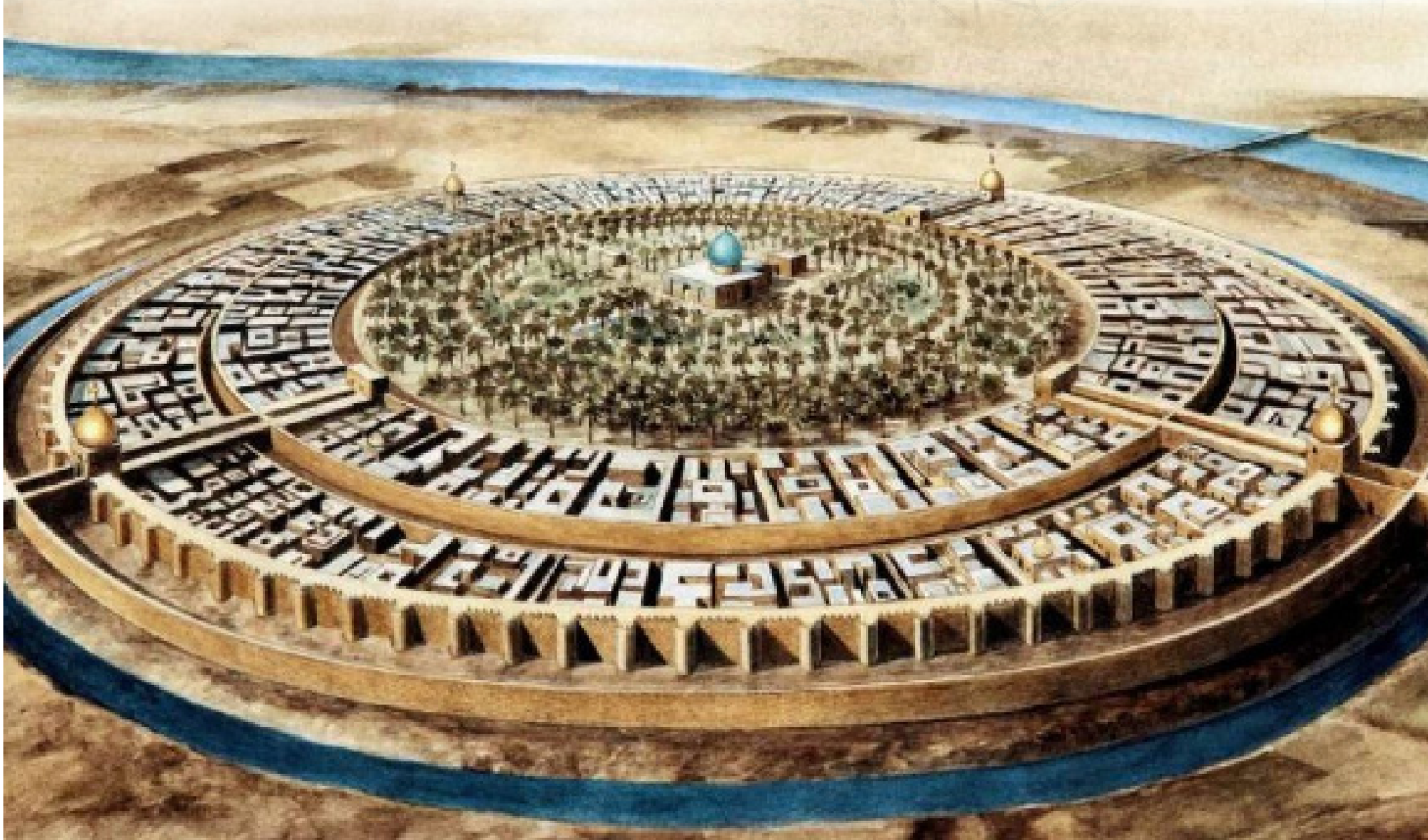

وأوضح التقرير البريطاني، الذي نشر باللغة الإنجليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، إن المركز العراقي، الذي أطلق عليه «بيت الحكمة» خلق «ثورة في العلوم»، مشيرا الى ان التعاون اظهر دائما انه المحرك الرئيسي للابتكار العلمي والتكنولوجي، ويمهد لتحقيق بعض أعظم التطورات.

وبعدما أشار إلى ان وادي السيليكون يعبر حاليا عن هذه الفكرة، الا انه يعتبر جزءا واحد من سلسلة طويلة من مثل هذه المراكز التي سبق لها أن مهدت الطريق من قبل، محددا في هذا السياق، أن أحد هذه المراكز جاء من بغداد، وذلك خلال مرحلة العصر العصر الذهبي الإسلامي في القرن الرابع الاسلامي (القرن العاشر الميلادي).

وأوضح التقرير، أنه بينما كانت أوروبا تعيش ما عرف باسم «عصور الظلام»، ظهر «بيت الحكمة» في العراق، حيث تم جمع العديد من الأعمال العظيمة من بلاد فارس والصين والهند واليونان وترجمتها الى العربية، بما في ذلك أعمال أرسطو وإقليدس.

وبحسب التقرير فإن هذه البيئة المتنوعة ثقافيا ولغويا، ادت الى ظهور ابتكارات اصبح لها إرث دائم في ميادين تشمل الجبر والجغرافيا وعلم الفلك والطب والهندسة.

واشار التقرير الى ان خلال فترة عمله طوال ثلاثة قرون ونصف، فقد ارتاد «بيت الحكمة» عدد من المفكرين متعددي المواهب، ومن بينهم الاخوة بنو موسى، وهم ثلاثة علماء من الفرس عاشوا في بغداد في القرن التاسع الميلادي، وكانوا بمثابة فريق متعدد الاختصاصات،

في الرياضيات وعلم الفلك والهندسة.

وتابع التقرير ان الاخوة بنو موسى ترجموا أعمال من لغات أخرى إلى اللغة العربية، ووفروا الرعاية للمترجمين آخرين واستثمروا الأموال في شراء المخطوطات النادرة، بالإضافة الى انهم كانوا منخرطين في السياسة وساهموا في تطوير البنية التحتية للحياة المدنية، إلى جانب موهبتهم في المجال الموسيقي.

إلا أن التقرير تحدث عن مساهماتهم الاهم المتمثلة في الاجهزة الالية، او ما يسمى «الاوتوماتا»، موضحا أن أحد أعمالهم المنشورة في العام 850 ميلادي، هو «كتاب الاجهزة الذكية»، المترجم باسم «كتاب الحيل»، والذي يقدمون فيه الشرح حول الالات التي كانت بمثابة أسلاف الروبوتات الحديثة.

وبحسب التقرير فإن هذه الاجهزة الالية (الاوتوماتا) اشتملت على آلات موسيقية ميكانيكية وعازف آلة الفلوت يعمل بالبخار.

وينقل التقرير عن الأستاذ في جامعة فريجي في أمستردام توين كويت سير قوله إن هذا الموسيقي الميكانيكي الآلي، يعتبر أول آلة قابلة للبرمجة في العالم.

الى ذلك، اشار التقرير الى عالم اخر من «بيت الحكمة» هو محمد بن موسى الخوارزمي ، الذي الهم اسمه مصطلحا يستخدمه العالم حاليا دائما وهو «الخوارزمية»، موضحا ان ارث الخوارزمي يتضمن جزئين، حيث أن مصطلح «الجبر» مستوحى ايضا من احد كتبه، وهو «كتاب الجبر»، أو «كتاب الاكتمال».

وتابع التقرير أن كتابه يعتبر احد، ان لم يكن الوحيد، المنشورات الأولى في العالم لقواعد الجبر. واضاف ان الخوارزمي قدم مساهمات مهمة ايضا في علوم الجغرافيا والفلك.

ولفت إلى أن الخوارزمي عمل بشكل وثيق مع الكندي، وهو عالم من العصر العباسي في الامبراطورية العباسية التي امتدت سيطرتها من باكستان الحالية الى تونس، ومن البحر الأسود الى المحيط الهندي.

واوضح التقرير ان الكندي هو الذي قام بتعريف الأرقام الهندية زملائه وأقرانه في العالم العربي، مضيفا أنه بالعمل مع الخوارزمي، جرى تطوير الأرقام العربية التي نستخدمها حاليا اليوم (اي الأرقام من 0 الى 9).

ويشير التقرير إلى مساهمة الكندي من خلال كتاب له حول تحليل الشيفرات، بالإضافة إلى استخدامه الاستدلال الاحصائي، وهو شكل من اشكال تحليل البيانات، وهو ما يصفه الباحثون بانه احد اقدم الامثلة المعروفة لكلتا الطريقتين.

ولفت التقرير إلى أن مكتبة الكندي الشخصية كانت مذهلة، وهو اثار غيرة الاخوة بنو موسى وتآمروا عليها حيث تعرض للضرب وتم طرده من «بيت الحكمة» وصودرت مكتبته واعطيت لهم.

اختفى من دون أثر

وذكر التقرير أنه بعد مرور قرون من تقوية الاعمال الفكرية والتطور التقني، تعرض «بيت الحكمة» الى الدمار على أيدي المغول خلال حصار بغداد في العام 1258، ولم يبق منه أثر.

واشار الى ان غياب الادلة الاثرية على وجوده قديما، دفع بعض العلماء الى التشكيك في وجوده، أو بالحديث عن ان وجوده يعكس حالة ذهنية فقط.

وحتى ان الباحث اليوناني ديمتري غوتاس في كتابه «الفكر اليوناني، والثقافة العربية»، ان «بيت الحكمة» كان فكرة رومانسية في احسن الاحوال، وكان بمثابة أرشيف وطني فقط، وهو ما يرفضه باحثون آخرون.

الا ان جوتاس يقر في الوقت نفسه على انه فيما بين الأعوام 800 و 1000 ميلادي، كان هناك نشاط واسع من الترجمة في الشرق الأوسط ساهمت في ترجمة شاملة للأعمال اليونانية غير الأدبية إلى اللغة العربية.

وتابع التقرير أن المترجمين في ذلك العصر، كانوا يحظون بتقدير قوي، ولهم مكانتهم الاجتماعية وايضا للنخبة التي كانت تساهم في تمويل أنشطتهم في الترجمة.

وينقل التقرير عن علم الفيزياء والنظريات جيم الخليلي قوله في كتابه «باث فايندرز» انه كانت هناك «بالفعل مؤسسة تسمى بيت الحكمة، وقد توسع نطاقها بدرجة كبيرة لتتحول من مجرد مكتبة للقصر، الى مركز للمنح الدراسية للعلوم الاصلية».

وخلص التقرير الى القول انه حتى لو كان «بيت الحكمة» صغير بمساحته، إلا أنه أتاح ظهور ثقافة اكتساب المعرفة والتخصصات المتعددة في بيئة غنية وحيوية، وبالتالي فان ارثها ومساهمتها في الأبحاث المعاصرة واضحان.

دروس لليوم

وبعدما قال التقرير إنه رغم عدم توفر الكثير مما نعرفه عن «بيت الحكمة»، إلا أن المسألة الأكثر وضوحا هي أنه كان مدفوعا بالتقدير الأفكار الغنية التي يمكن أن تظهر في بيئة حيوية متعددة التخصصات.

ولهذا، قال التقرير إن «بيت الحكمة» يبدو أقل شبها لوادي السيليكون الذي يظهر تركيزه المباشر على الأرباح التجارية ويعرف عنه انه يستقطب الاعمال التي لا تتميز بالضمير، بينما يبدو «بيت الحكمة» مكانا يشبه البيئة التعاونية التي يمكن تحقيقها من خلال التعليم العالي.

واعتبر التقرير أن أحد مفاتيح نجاح «بيت الحكمة» يتمثل في الدعم المالي المستمر من الخلفاء الحكام، الذين كانوا القادة السياسيين والدينيين للدول الاسلامية، المعروفين باسم الخلافة، مضيفا أن العلماء كانوا يركزون فقط على منحتهم التعليمية، بدلا من التقدم من أجل الحصول على التمويل.

والى جانب ذلك، فان جمع المعرفة كان يحظى بالاحترام والمكافاة والتشجيع، وهو ما ساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والازدهار، متسائلا «ما الذي يتطلبه الأمر لخلق مساحة مثل هذا اليوم؟»، داعيا الى القيام بإعادة تقييم كاملة لطريقة ادارة التعليم العالي وتمويله وتقييمه وكيفية تدريسه؟. كما حث على «أخذ صفحة من كتاب» علماء بغداد في القرن الرابع الاسلامي، من اجل التعلم منهم.

> حتى لو كان «بيت الحكمة»، صغير بمساحته، إلا أنه أتاح ظهور ثقافة اكتساب المعرفة والتخصصات المتعددة في بيئة غنية وحيوية، وبالتالي فان ارثها ومساهمتها في الأبحاث المعاصرة واضحان.

أسواق السلع المنزلية والكهربائية

استيراد غير منظم و"ماركات" مغشوشة

تكاثر بصورة لافتة منذ عام ٢٠٠٣ تدفق البضائع الأجنبية إلى السوق العراقية بفعل عوامل عدة لعل في مقدمتها الضرائب التي لا تكاد تذكر عند استيراد اي جهاز؛ ولقد تواصل تدفق تلك السلع حتى الآن، وكان للحاجات المنزلية المستعملة نصيبا وافرا من الاستيراد، يحبذ السكان شراءها ظنا منهم أنها أفضل من السلع الجديدة، اذ كثيرا ما يقال لهم في الدعاية لتلك السلع، انها «ماركات» اصلية، ألمانية أو أميركية أو فرنسية وغيرها من المسميات.

فيلي

ويقول مراقبون أنه ومنذ عام 2003، شهدت الأسواق العراقية دخول بضائع ومواد من شتى المناشئ، منها بضائع أصلية وذات جودة عالية وكثير منها بضائع فاسدة أو مغشوشة، يتلاعب التجار ومافيات الاستيراد بعلاماتها التجارية، على حد قولهم.

ويقول مسؤول في وزارة التخطيط الاتحادية في حديث لوسائل الإعلام أن مسحا لفرق التفتيش في الوزارة أظهر أن نحو 55% من المواد المستوردة كان ينبغي ألا تدخل العراق، لافتًا إلى أن أغلب هذه البضائع هي أجهزة كهربائية ومنزلية ومواد طهي وقطع غيار للسيارات وبعضها مواد بلاستيكية غير صالحة للاستعمال البشري بسبب رداءة جودتها، مضيفا أن «تلك البضائع تستورد بمبالغ ضخمة وتصل إلى الأسواق، بسبب الفساد في المنافذ الحدودية، بينما تتكبد البلاد خسائر ضخمة، لاسيما أنه كان يمكن استيرادها بنفس السعر بجودة أعلى» بحسب تعبيره.

ويقول متعاملون ببيع وشراء تلك الحاجات أن الغش الصناعي والبضاعة الفاسدة، سمة من سمات السوق العراقي في ظل غياب الرقابة على المنتجات المحلية أو المستوردة وغياب السيطرة النوعية والجهات الرقابية الفاعلة، ما ادى إلى انتشار ظاهرة العلامات التجارية المقلدة، على حد وصفهم.

واستنادا الى خبراء الاقتصاد فان كثيرا من الدول تعتمد على الاستيراد بسبب عدم إمكانية الإنتاج الصناعي فيها، إلا أن جميع البضائع المستوردة تخضع لمعايير صارمة في التدقيق والجودة، إلا في العراق، بحسب قولهم، مشيرين إلى أن البلد يفتقر لمنهجية استيراد منضبطة ومجدية، فجميع البضائع المستوردة لا تخضع للسيطرة النوعية وبات العراق مكبًا لجميع البضائع المقلدة والفاسدة التي ترفض كثير من الدول استقبالها، بحسب قولهم.

وكان عضو في مجلس محافظة البصرة التي يقع فيها أبرز منافذ الاستيراد، قد جاهر بالقول في وقت سابق، أن التزوير فيما يتعلق بالسلع المستوردة يجري بتغيير تاريخ صلاحيتها وبتزوير شهادة المنشأ للدولة المصنعة للبضائع، لافتًا إلى أن عمليات التزوير تجري إما للتهرب من الجمرك أو لإدخال بضائع رديئة، على حد قوله.

أحد التجار يقول أنه يعمل في تجارة المواد الكهربائية منذ أكثر من 20 عامًا، ومع احتراف عمليات الغش الصناعي، باتت مهمة كشف البضائع المقلدة شبه مستحيلة حتى بالنسبة له، ضاربا مثالًا على البضائع المزورة التي باتت منتشرة في الأسواق العراقية، بقوله أن المراوح الكهربائية من نوع «رامكو» باتت تباع في الأسواق بنصف سعر الأصلية منها، شاكيا من أن الزبون دائمًا ما يتهمه بأنه يبيع هذه المراوح بأكثر من ضعف سعرها عن بقية المحلات.

ويردف، أن بعض التجار من ضعاف النفوس باتوا يذهبون بالمادة أو الجهاز الكهربائي الأصلي إلى الصين ليقلدوا صناعته وعلامته التجارية، ثم يورد المزور منها إلى العراق ليباع بأقل من سعر الماركة الأصلية، مشيرًا إلى أن لا

سبيل للزبون بكشف التقليد إلا من عن طريق تفكيك الجهاز والاطلاع على مكوناته الداخلية، ولكن بعد فوات الاوان على حد وصفه.

ويلفت حقوقيون إلى أن هناك قوانين تحارب تلك الظواهر، مشيرين إلى أن القوانين العراقية والاتفاقيات الدولية التي كان العراق قد وقع عليها نصت على محاربة الغش التجاري والتقليد، إلا أن أي أثر لهذه القوانين والاتفاقيات لا زال غائبًا، على حد وصفهم.

ويشيرون إلى ان قانون العلامات والبيانات التجارية رقم (21) لسنة 1957 المعدل في المادة (35) الباب السادس (الجرائم والعقوبات)، نص على الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية على كل من زور علامة تجارية مسجلة بصورة قانونية او قلدها بطريقة يراد منها خداع الجمهور.

وينوه قانونيون إلى تواجد ما اسموها مافيات متخصصة تعمل على تزييف العلامات التجارية والماركات في العراق وخارجه، وأن هذه المافيات تعمل على تزوير العلامات التجارية في داخل البلاد أو استيراد معدات ومكائن تمكنها من تزوير البضائع داخل العراق مستغلة جهل المستهلك المحلي وضعف الرقابة الحكومية، على حد قولهم، لافتين إلى أن الشركات المقلدة تعمد إلى استعمال اسم مقارب ومشابه للعلامة التجارية الأصلية كإضافة حرف أو تغييره واستعمال ذات نوع الخط المكتوب بها، وهذا ما يعد تضليلاً للمستهلك وخداعًا، فضلاً عن أن القانون تطرق إلى محاسبة كل من يروج أو يبيع البضائع المقلدة أو استعمل بطريقة غير قانونية علامة تجارية مسجلة مملوكة لجهة أخرى، على حد قولهم.

ويدعو مشاورون قانونيون إلى تفعيل دور الجمارك وجهاز التقييس والسيطرة النوعية، وإلا فإنه وفي حال عدم تطبيق القانون الآن بكل حذافيره، فإنه قلما تجد محلاً أو مركز تسوق في العراق لا يضم بضائع مغشوشة أو مقلدة، بحسب قولهم، كما دعوا إلى تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية والجمركية، لأن ضحية التهاون هو المستهلك العراقي الذي يدفع أموالًا طائلة مقابل بضائع ترفض غالبية الحكومات بيعها لمواطنيها لرداءتها، عل حد وصفهم.

وفضلا عن تلك المخاطر فإن مشكلات أخرى ترتبط بتوسع مساحات اسواق السلع المنزلية والكهربائية ومنها المستعملة وغيرها، وهذه المشكلات تتعلق باستعمالات الأرض في داخل المدن وانواعها؛ الاستعمال السكني والتجاري والصناعي والخدمي والأراضي المخصصة لأغراض النقل والمناطق الخضر والتنزه ومناطق الترفيه.

وتقول دراسة أكاديمية أنه نتيجة لهذا التضارب في نسب استعمال الارض أخذت الفوضى تدب في معظم الاستعمالات بحيث أصبح الإنسان الحضري هو المتضرر من هذه الحالة غير المخططة وبخاصة لأحد أهم هذه الاستعمالات وهو الاستعمال التجاري؛ وذلك لانخفاض مساحة حصة الفرد منه برغم ارتفاع نسبة المستفيدين من هذا النشاط الذي يعمل فيه حاليا أكثر من (50%) من سكان بغداد في سن العمل، على حد قولهم، مزيدين القول «ولهذا نجد الفوضى قد حلت بجهات واسعة من مدينة بغداد وبخاصة مناطقها التجارية المركزية والمتركزة في قطاع الرصافة وقطاع الكرخ فضلا عن بعض الأحياء في قطاعات بغداد الأخرى».

المافيات تعمل على تزوير العلامات التجارية في داخل البلاد أو استيراد معدات ومكائن تمكنها من تزوير البضائع داخل العراق مستغلة جهل المستهلك المحلي وضعف الرقابة الحكومية...

شؤون وشجون المولدات وتوفير الكهرباء الهم الباقي

فيلي

تتواصل معضلة توفير الكهرباء للسكان في العراق لاسيما في العاصمة بغداد من دون انقطاع، حتى في الأشهر التي يتحسن فيها الطقس وتقل الأحمال، ما اضطر السكان ويضطرهم الى اللجوء الى المولدات الأهلية، فيما يعزو السكان استمرارهم بدفع المبالغ للمولدات الأهلية وبعضهم يقول انه يدفع ايضا في الوقت نفسه الى ما يسمى بالكهرباء الوطنية الى وجود اتفاق بحسب ما يصرح به بعضهم على ادامة الانقطاعات وابقاء المشكلة لتحقيق الارباح على حساب السكان على حد قولهم.

وبرغم ان محافظة بغداد، بحسب بيان لها، وضعت تسعيرة محددة لـ«أمبير» المولدات الأهلية والحكومية، في شهر كانون الأول 2022، الا انه لا يجري الالتزام بها ويضطر السكان الى دفع اجور عالية يقتطعونها من حصة عائلاتهم لادامة توفير الكهرباء في أوقات انقطاعها التي تواصلت برغم تحسن الجو وقلة الأحمال، وهو ما تتحجج بشأنه في العادة ما تسمى بالكهرباء الوطنية، بالادعاء بزيادة الأحمال بحسب المراقبين.

تقول المحافظة بحسب بيان، إنه، تقرر أن تكون تسعيرة الأمبير لشهر كانون الأول للمولدات الأهلية والحكومية من الساعة ١٢ ظهراً وحتى الساعة ١ ليلاً بـ ٤ الأف دينار، وبالتناوب مع الكهرباء الوطنية، وبالإمكان إضافة ١٠٠٠ دينار فقط، للمولدات التي ليس لديها حصة وقودية، و تكون تسعيرة التشغيل الليلي من الساعة ١٢ ظهراً وحتى الساعة ٦ صباحاً بـ ٦٠٠٠ دينار وبالتناوب مع الكهرباء الوطنية، وبالإمكان إضافة ١٠٠٠ دينار فقط للمولدات التي لا تمتلك حصة وقودية، اما سعر الأمبير ٩٠٠٠ دينار فيكون بالنسبة للتشغيل الذهبي ٢٤ ساعة وبالتناوب مع الكهرباء الوطنية، ويمكن إضافة ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ دينار فقط، للمولدات التي ليس لديها حصة وقودية، بحسب بيان محافظة بغداد.

ويقول السكان ممن جرى الالتقاء معهم من شتى مناطق بغداد انه وبسبب تحسن الجو فان التشغيل الذهبي المتواصل الغي تماما لاسيما في الليل حتى الصباح ومع ذلك ظلت اسعار الامبير عالية وتبلغ في حدها الادنى 10 الاف دينار.

ويتفق معظم الذين جرى الالتقاء بهم او صرحوا لوسائل الاعلام، انه كثيرا ما يجري التواطؤ بحسب تعبيرهم بين مشغلي محطات الكهرباء الوطنية

واصحاب المولدات الأهلية على تكرار اطفائها لاسيما في نهاية الشهر لغرض اجبارهم على دفع المبالغ التي يقتطعونها من ارزاق اسرهم بدفعها للمولدات بحسب قولهم؛ ويقول بعضهم بحزن «كأنهم يقولون لنا ان مشكلة الكهرباء لن تحل ولن نوفرها لكم» بحسب تعبيرهم.

وبحسب أحد السكان «هناك شخصيات ذات نفوذ تدير وزارة الكهرباء، أنا لا ألوم الوزير وحده، لأن هناك مافيات كبيرة تتعاون مع أصحاب المولدات، والمواطن هو الضحية الوحيد»، على حد قوله.

ويقول مواطن آخر من بغداد إن الكهرباء الوطنية غير متوفرة، بحسب قوله، لذلك يعتمد المواطنون فقط على المولدات، إلا أن أصحابها لا يخضعون للمحاسبة لتلاعبهم بسعر الأمبير الواحد الذي يصل إلى 25 ألف دينار عراقي في بعض الأحيان لاسيما في اشهر الصيف، على حد قوله، فيما يقول صاحب مولدة أهلية أن «الحكومة لا تزودنا بالوقود لأنها إذا وفرته لنا سنخفض سعر الأمبير مثلاً إذا كان 10 آلاف ستصبح حينها 5 آلاف»، بحسب تعبيره.

ويصف احد السكان ملف الكهرباء في العراق بأنه موضوع «معقد جدا وأسهم في تفاقم مأساة المواطن الفقير»، ويشير إلى أنه منذ عام 2003 حتى اليوم لم تصل الكهرباء إلى البيوت بشكل صحيح، وتزايدت ساعات انقطاعها، مما دفع أصحاب المولدات الأهلية إلى رفع سعر الأمبير ليصل إلى ما بين 20 و30 ألف دينار، وهو ما يفوق قدرة المواطن الفقير، على حد وصفه.

ويردف أن كثيرا من العائلات العراقية تتوسل إلى أصحاب المولدات نهاية كل شهر لعدم امتلاكها رسوم الدفع، فيضطر صاحب المولد لأخذ الرسوم

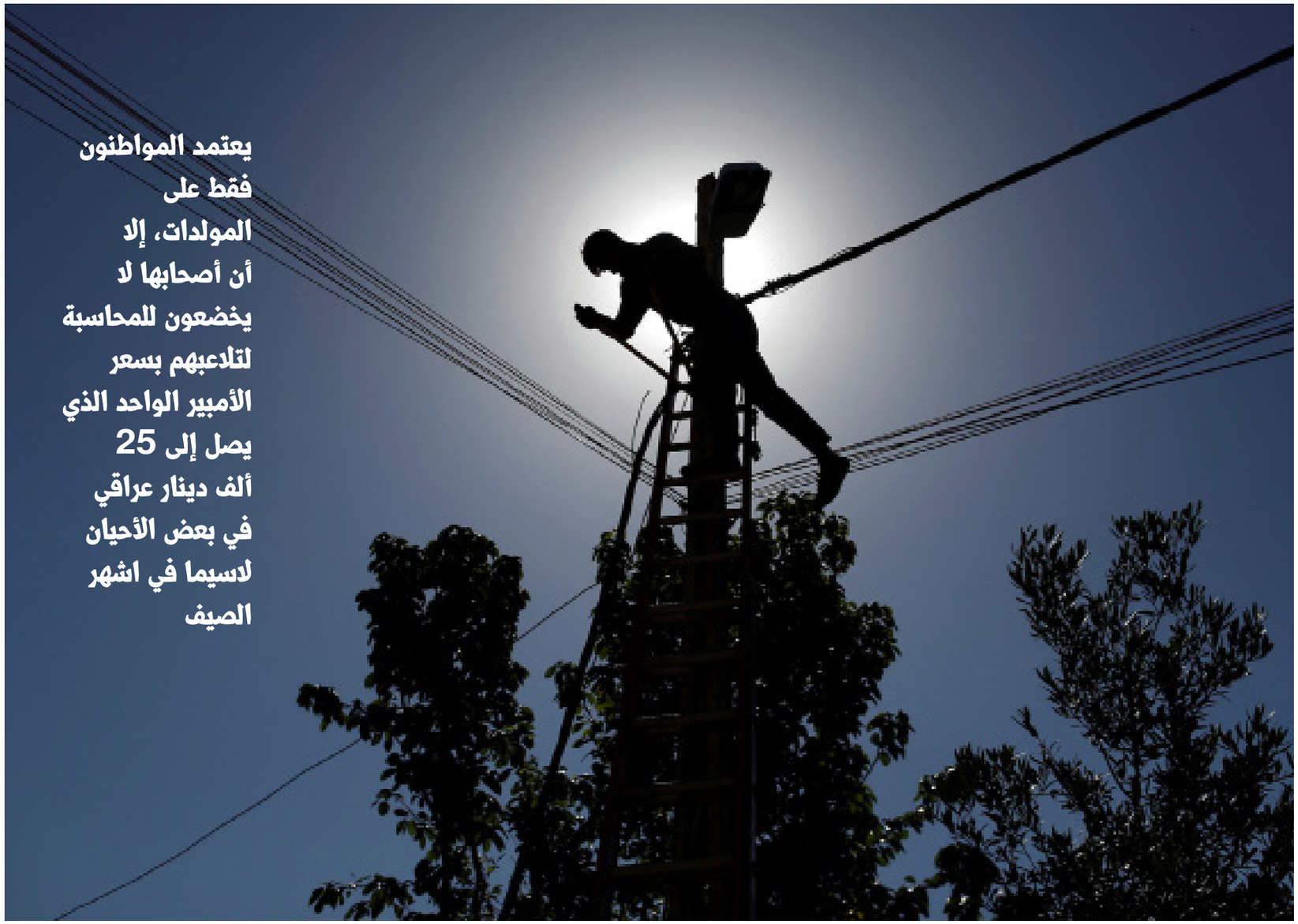

يعتمد المواطنون فقط على المولدات، إلا أن أصحابها لا يخضعون للمحاسبة لتلاعبهم بسعر الأمبير الواحد الذي يصل إلى 25 ألف دينار عراقي في بعض الأحيان لاسيما في اشهر الصيف

على أقساط، وقد يقطع بعض أصحاب المولدات الكهرباء عن العائلات التي لا تستطيع دفع الفواتير الشهرية، بحسب قوله.

وكانت عضو في لجنة الكهرباء والطاقة النيابية قد قالت في تصريح «أننا لم نلمس أي دور رقابي لمحافظة بغداد عند فرض تسعيرة معينة للأمبير الواحد، فكثير من العائلات تقدم الشكاوى ونجد تهاوناً من الجهات ذات العلاقة مع أصحاب المولدات، وتحول أصحاب المولدات إلى تجار يتعاملون بالمليارات وفشلت الحكومة في مراقبتهم ومحاسبتهم»، على حد قولها، مزيدة القول أن «الحكومة فشلت في تطوير شبكة الكهرباء وأيضاً في مواجهة السوق الموازية، ولم تتخذ خطوات جريئة في سبيل تحرير هذا القطاع وتلبية أبسط متطلبات المواطنين ولم تجد حلولاً جذرية لمشكلة الكهرباء».

ويلفت احد السكان الى أن المولدات الأهلية لا تسد حاجة الناس من الكهرباء لأنها تفتقر إلى كثير من معايير التجهيز الصحيح، مثل انخفاض قوة التيار وتذبذب ساعات التجهيز والعشوائية في التنظيم، وأغلبها مولدات متهالكة تتعطل لأوقات طويلة، تصل في بعض الأحيان إلى أيام متتالية، بحسب قوله.

ويضيف القول «أما بشأن الحوادث ومشكلات المولدات والقتل وما تسببه من مشكلات اجتماعية فهي كثيرة، وهناك كثير من أصحاب المولدات لا يبالون بحاجة المواطن إلى الكهرباء، والمواطن يعاني الأمرّين»، مضيفا أن بعض الخلافات مع أصحاب المولدات تتطور أحيانا إلى ارتكاب جرائم مثل القتل وحرق المولدات وغيرها، على حد قوله.

اما اصحاب المولدات فيقولون أن رسوم المولدات التي يجري تقاضيها من المواطنين شهريا «لا تكفي لمصاريف صيانة المولد وتكاليف الوقود الباهظة، وقد يضطر كثيرون إلى بيع مولداتهم إذا استمرت المشكلة»، على حد وصف احدهم.

يشار الى ان الجدل بشأن اسعار المولدات وفشل التجهيز الحكومي في سد النقص يقابله ايضا التحذير من مخاطر الاستمرار بالعمل بالمولدات الاهلية على صحة السكان، وبحسب ما اعلن عنه باحثون بريطانيون فأنهم اكتشفوا كيف يؤدي تلوث الهواء إلى الإصابة بالسرطان.

وأظهر الفريق البحثي في معهد فرانسيس كريك في لندن وركز على شكل من أشكال التلوث يسمى المواد الجسيمة 2.5 المعروفة باسم PM2.5 ، وهي أصغر بكثير من قطر شعرة الإنسان ومصادر انبعاثها متعددة مثل مولدات الكهرباء المشغلة بالوقود ومنه الديزل والبنزين والاحتراق غير الكامل للمواد، وانبعاثات السيارات، و حرق القمامة في بعض الدول والمحروقات الزراعية، وتفاعلات كيميائية في الغلاف الجوي، وانبعاثات المصانع، حرائق الغابات ...الخ. و إذا كان التعرض لها لمدد زمنية طويلة فان لها آثارا خطيرة مثل أمراض السرطان وامراض الرئة المزمنة وأمراض القلب والدم، وبحسب احصائية سابقة لمنظمة الصحة العالمية فان تقدير الوفيات المبكرة وصل الى 4.2 مليون حاله في العالم عام 2016 بسبب هذه الملوثات الهوائية.

كما يذكر ان دراسة أجراها باحثون في الجامعة الأمريكية في بيروت بينت أن تركيز الملوثات القوية في الغلاف الجوي يرتفع في المناطق الحضرية بلبنان في أثناء أوقات الذروة لتشغيل مولدات الديزل، مشيرة الى ان هذه الملوثات عبارة عن مواد مسببة للسرطان والتشوهات، وهي نوع من الغازات يسمى الهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات (PAH) التي تنتج عن حرق الوقود. ويقارب معدل تلوث الهواء في بيروت ضعف الحد الآمن للتلوث الذي وضعته وكالة حماية البيئة الأمريكية وهو 12 ميكروجرامًا لكل متر مكعب.

عمرهما تجاوز 3800 عام..

لوحان آشوريان سُرقا من العراق يكشفان أصل اللغة العبرية

فيلي

تناولت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، الاكتشاف «المذهل» المتعلق بلوحين مسماريين آشوريين عمرهما ٣٨٠٠ سنة، كانا قد سرقا من العراق خلال حرب العام ١٩٩٠، وطواهما النسيان طويلاً.

وذكرت الصحيفة الاسرائيلية في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، ان علماء التاريخ والاثار واللغة في بلاد ما بين النهرين يمضون معظم اوقاتهم وهو يجرون الابحاث حول لغات مثل: الأكدية والسومرية والعيلامية والآرامية والأوغاريتية وذلك من خلال محاولات فك رموز الالواح المسمارية!.

«أمر مثير»

وحول هذا الاكتشاف، ينقل التقرير عن البروفيسور في معهد علم الاثار في الجامعة العربية وقسم حضارات الشرق الادنى، ناثان واسرمان، قوله «انه امر مثير، وانا متحمس».

اما زميله في قسم الاثار في جامعة تل ابيب البروفيسور يورام كوهين، فيصف ما جرى بأنه «تغيير يمثل اهمية اساسية للغاية»، مضيفا انه شيء «مذهل».

واوضح التقرير ان القضية تتعلق بلوحين مسماريين يرجع تاريخهما الى العام 1800 قبل الميلاد، اي قبل 3800 عام، وهي حقبة الملك البابلي حمورابي، المعروف في التاريخ بصاحب «شريعة حمورابي» التي تمثل المخطوطة الاكثر شمولا للقانون في الشرق القديم.

وذكر التقرير انه تم العثور على اللوحين في العراق خلال حرب الخليج وتم نقلهما من العراق الى مكان «آمن» في الخارج، مشيرا الى ان البعض يقول انهما مسروقان.

وأضاف ان اللوحين اهملا بعد ذلك من بين آلاف الوثائق الاخرى والاكتشافات الاثرية.

رونالدو وميسي

وتابع قائلا انه بعد اكثر من 30 سنة من اكتشافهما، فإن باحثين مرموقين أثارا انتباههما مؤخرا، وهما العالم اندرو جورج من جامعة لندن ومانفريد كريبيرنيك من جامعة جينا الالمانية.

ويشير واسرمان الى العالمين بالقول انهما بمثابة «رونالدو وميسي في عالم الاثار».

وذكر التقرير ان العالمين نشرا في العدد الاخير من مجلة «علم الآشوريات والآثار الشرقية» الفرنسية، صورا للوحين المسماريين مرفقة بتحليل حول المعلومات المتعلقة بهما.

وتوضح مقالة عالمي الاثار ان النص الموجود على اللوحين المسماريين يشبه الدليل اللغوي، وهو مقسم الى جزئين، حيث تضم في البداية كلمات وعبارات في اللغة العمورية - الكنعانية، التي انقرضت ولم يتوفر لدى العلماء حتى الان سوى القليل من المعرفة عنها، وتضم في الجزء الثاني ترجمات هذه الكلمات والعبارات الى اللغة الاكدية، وهي لغة معروفة للعلماء وبالإمكان قراءتها وترجمتها.

اكتشاف مهم

ونقل التقرير عن كوهين قوله انه «في هذا النص القديم، تظهر كلمات بإمكان اي شخص يعرف العبرية ان يتعرف عليها فورا»، مضيفا انه «ليس بالضرورة ان تكون لغويا، لكي تفهم صلتها بالعبرية».

وتابع قائلا «بشكل اساسي، نحن ننظر الى اجدادنا فيها»، مشيرا الى أن النص يبرهن بشكل حاسم على انه «خلال الالف الثاني قبل الميلاد كانت هناك لغة شديدة القرب من اللغة العبرية».

اما واسرمان فيقول انه «اكتشاف مهم جدا لاي شخص يتحدث العبرية».

ولفت التقرير الى ان كوهين قام بنقل النص العموري - الكنعاني من الكتابة المسمارية الى الحروف العبرية، ثم قدم الترجمة العبرية الحديثة لها، حيث ظهرت جمل مثل «اعط الماء على ايدينا، واسكب لنا النبيذ، واحضر لنا الخبز، واعد المائدة، وسأقوم بتقديم تضحية من اجل ربي».

دليل لغوي

ووصف التقرير ذلك بأنه بمثابة «دليل لغوي» وهو يتضمن ايضا عبارات تتعلق بالاجتماعات بين الناس، ومخاطبة الملك، واعداد الطعام والمواقف من الحياة اليومية، ما يمثل عملية التوثيق الوحيد للغة العمورية - الكنعانية والمثال الاكثر اكتمالا لها حتى الان.

ويقول كوهين انه «لدينا حتى الان، معرفة جزئية جدا باللغة العمورية - الكنعانية.. والان فجأة تم الكشف عن اللغة لنا بشكل موثق مع قواعد اللغة والمفردات والعبارات وحتى الشعر».

أم العبرية

واشار التقرير الى ان واسرمان كان متحمسا ازاء هذا النص الذي يتضمن ايضا اسماء الالهة وتعبيرات عن الحب، ونقل عنه قوله «انه امر لا يصدق. كانوا يتحدثون نوعا من العبرية. انها ليست عبرية حقا، لكنها قريبة من العبرية».

وتابع قائلا انها بمثابة «ام العبرية» مشيرا الى ان «غالبية العلماء متفقون على ان العبرية تطورت منها وترتبط بها».

الا ان اللغز الاكبر بالنسبة الى واسرمان يتعلق بمن هم العموريين، مشيرا الى انهم «كانوا بمثابة شعب صعد الى الظهور فجأة، موضحا انه شعب بلغ مرحلة النضج السياسي في حوالي العام 1800 قبل الميلاد».

ولفت الى ان العموريين ذكروا في الكتاب المقدس، على انهم احد الشعوب التي سكنت في كنعان في الوقت الذي احتلتها قبائل بني اسرائيل، مشيرا الى ان الاسرائيليين تلقوا الاوامر بأن «يقطعوا» نسلهم.

وبين انه في كتاب «سفر عاموس»، جرى وصف العموريين بأنهم «طوال القامة كالارز واقوياء كالسنديان».

مشكلات المرور..
المخالفات والايرادات والحوادث

ويبينون ان المخالفات اليومية اصبحت مشهداً مألوفاً في شوارع البلاد، منها قيادة السيارات من دون إجازات السوق بوساطة شبان بأعمار صغيرة، وعدم الالتزام بقواعد السير، وعدم المعرفة والإلمام بأصول قيادة السيارات وإرشادات المرور في الشوارع وغير ذلك، بحسب قولهم، فيما يلفت آخرون الى انه برغم ان الحكومة حددت مبالغ معينة تستوفى لغرض تأدية المعاملات المرورية، ومنها وثائق امتلاك المركبات والاختبارات وتجديد الاجازات وغيرها، فان جهات تدخل على الخط تستوفي اموالا اضافية بوساطة المعقبين او غيرهم على حد قولهم.

وكانت مديرية المرور العامة، قد اعلنت في نهاية عام 2022 عن تشديد إجراءاتها لمحاسبة مرتكبي المخالفات المرورية.

فيلي

يلفت المعنيون بشأن المرور، وكذلك المراقبون، الى ان العاصمة العراقية بغداد والمحافظات الأخرى تسجل حوادث سير يوميّة تتسبّب بمصرع وجرح كثير من السكان، في مشهد بات يشكّل أحد أبرز مسبّبات الوفيات، في ظل استمرار التعثر بفرض قوانين مرورية عصرية أو إيجاد حلول للطرقات المتهالكة، على حد وصفهم.

وقال مدير اعلام المرور لوكالة شفق نيوز، «بحسب توجيهات وزير الداخلية وبإشراف المدير العام لمديرية المرور العامة فقد تم التنويه لمدة 3 ايام بإجراء حملة توعوية تثقيفية عن المواد القانونية المنصوص عليها في قانون المرور رقم 8 لسنة 2018، وبعدها بدأت مديرية المرور العامة بإجراءات مشددة لرصد المخالفات المتنوعة وحسب القانون المروري لأسباب كثيرة منها عدم التزام عدد من سائقي المركبات بالقانون المروري وبقواعد السير والمرور وكثرة الحوادث المرورية من جراء عدم الالتزام بذلك».

مشيرا الى ان المحاسبة تقع على من يقود المركبة بتهور ورعونة وسرعة شديدة ويسير عكس الاتجاه وعدم ارتداء حزام الأمان والاجتياز الخاطئ من جهة اليمين واستعمال الهاتف عند السياقة، بحسب قوله.

وفي محافظة صلاح الدين قامت مديرية المرور العامة، بما قالت انه حملة مشددة ضد مرتكبي المخالفات المرورية في المحافظة، بحسب إعلام المديرية، الذي اوضح إن «مفارز مديرية مرور صلاح الدين باشرت وبأشراف مدير مرور محافظة صلاح الدين بحملة مشددة لمحاسبة مرتكبي المخالفات المرورية وفرض الغرامات بحق المخالفين وان المديرية حثت المواطنين على الالتزام الطوعي بقانون وأنظمة المرور».

وفيما يتعلق برداءة الطرق التي تتصدر اسباب كثرة الحوادث أوضحت مديرية المرور العامة، تأثير المطبات على حركة السير والزخم في الشوارع، فيما نفت استحصالها على حوافز من الغرامات المفروضة، بحسب المتحدث باسمها الذي تطرق الى أسباب الاختناقات والزخم المروري وقال انها تعود الى كثرة المركبات، اذ كان عددها قبل عام 2003 نحو 250 الف مركبة في العراق، اما في الوقت الحالي فتقدر عدد المركبات الموجودة في بغداد فقط بنحو 7 ملايين مركبة من دون ان يطرأ اي تحديث او توسيع للشوارع، على حد وصفه.

وزاد بالقول ان «مطبات وتخسفات الشوارع اثرت بشكل كبير على حركة السير»، مبينا ان «حركة المركبات تحسب بالثواني ومرور المركبة على المطب يستغرق 4 ثواني»، بحسب تعبيره.

وارجع اسباب الزخم المروري في جانب الرصافة الى ان تصميم الشوارع فيها على الطراز البريطاني، بحسب وصفه، بحيث تكون ضيقة والتقاطعات متصلة واحدة بالاخرى، بعكس تصميم جانب الكرخ الفرنسي الذي يتميز بشوارعه العريضة وتقاطعاته المفتوحة الواحدة على الاخرى، فضلا عن تكدس وزارات الدولة في جانب الرصافة، وكذلك تواجد اكبر مركز تجاري في العراق هو الشورجة في الرصافة، كذلك المخالفات وعدم الالتزام بقواعد السير واشارات رجل المرور وتواجد «التكتك» وغيرها من الامور التي تؤدي الى حدوث زخم، بحسب تعبيره.

وعن الايرادات ذكر مدير اعلام المرور، ان هناك اربعة محاور للإيرادات في مديرية المرور، تسجيل المركبات وتحويلها، والغرامات، واصدار اجازات السياقة والطرق والجسور، مشددا على ان «الايرادات تذهب الى خزينة الدولة في وزارة المالية، التي بدورها تقوم بتوزيع الايرادات على الوزارات وفق ميزانية كل وزارة»، على حد وصفه.

واوضح بالقول ان حصة دائرة المرور تحددها وزارة المالية وفقاً للموازنة ولاصحة لاستحصال المرور حوافز من الغرامات المفروضة على المواطنين، بحسب تصريحه.

وكان اللواء المتقاعد مقدم برنامج وقفة مرورية عمار وليد الخياط، قد لفت الى خلاصة الرسوم المفروضة فيما يتعلق بشتى القضايا المروري والتعاملات في الدوائر التابعة لها بالقول ان نقل ملكية المركبة يكلف 50 الف دينار، و مخالفة عدم تجديد السنوية 25 الف دينار، وان لكل سنة تأخير بتجديد السنوية 10 الاف دينار (10 لكل سنة)، اما تكلفة السنوية الجديدة التي صلاحيتها 5 سنوات 50 الف دينار، وضريبة الطرق والجسور 30 الف دينار، وطبع لوحة «المانية» 30 الف دينار.

اما عن مبلغ الكشف على المركبات فيقول انه يبلغ 5 الاف دينار و اعادة تسجيل 10 الاف دينار؛ فيما حدد الكلفة الاجمالية لإصدار اجازة سوق لأول مرة بـ 135 الف دينار وهي تشمل، الفحص الطبي 25 الف دينار وكذلك (١٠ اسعافات اوليه / ١٠ الاختبار النظري / ١٠ الاختبار العملي)، ومع رسوم اصدار اجازة السوق 80 الف دينار، فيكون المجموع لاصدار اجازة السوق لأول مرة 135 الف دينار، على حد قوله.

وتطرق الى تجديد الاجازات بالقول، إذا كانت الاجازة مشروع وطني فان رسوم تجديد الاجازة الخصوصي هي 30 الف دينار، ورسوم تجديد الاجازة العمومي هي 50 الف دينار؛ اما اذا كان الاجازة منتهية فغرامة 50 الف دينار ماعدا من نفدت اجازاتهم في مدة وباء كورونا فلديهم استثناء من هذه الغرامة، على حد وصفه.

وزاد القول، اذا كانت الاجازة خصوصي منتهية فعن كل سنة تأخير الفي دينار، واذا كانت الاجازة عمومي منتهية فعن كل سنة تأخير 4 الاف دينار، اما إذا كانت الاجازة بحسب المشروع الموازي القديم فيكلف التجديد للعمومي 100 الف دينار، وللخصوصي 80 الف دينار.

واوضح ان رسوم تجديد الاجازة في المشروع الموازي اعلى من رسوم تجديد الاجازة في المشروع الوطني، منوها الى ان تلك الزيادة هي 50 الف دينار وهي رسوم التحويل من المشروع الموازي القديم الى المشروع الوطني الجديد.

وعن مسببات الحوادث وكذلك الاجراءات القانونية يقول مقدم في مديرية المرور العامة، ان «أسباب الحوادث التي تسجل يومياً في البلاد تعود لجملة عوامل، منها المخالفات المرورية، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين، والمطبات والحفر في الشوارع، وعدم اتساع الشوارع لأعداد السيارات في البلاد»، مردفا، أن «هذا يقع على عاتق الهيئة العامة للطرق والجسور، عدا عن عدم تعاون الأجهزة الأخرى مع المديرية لتطبيق القوانين»، وشكا من أن «تطبيق القانون بالعراق يواجه بصعوبة أحياناً، وقد تعرض الكثير من عناصر المرور للاعتداء والضرب من قبل مسؤولين وأبنائهم وجهات حزبية أخرى، بمجرد محاولة إلزامهم بتطبيق قواعد السير»، بحسب قوله، مشددا على أن «تطبيق القانون بحاجة إلى دعم الجميع، وخصوصاً الأجهزة الأمنية والقضائية، وأن تُسنَد لرجال المرور محاسبة المخالف أياً كان»، بحسب تعبيره.

"حيرة" .. محاولة انعتاق الدراما العراقية وكسر الانتشار النمطي

يظهر أن الدراما العراقية تحاول أن تشق لها طريقا جديدا بعد الانحسار الكبير الذي شهده واقع التمثيل العراقي منذ عقود؛ وعدم انتشاره مقارنة بالدراما في الدول الأخرى، لاسيما المصرية والسورية وحتى الخليجية.

فيلي

وقد جاءت المحاولة في هذه المرة بوساطة مسلسل «حيرة» الذي تفيد المعلومات أنه تصدر مؤشرات البحث على جوجل «ترينـد» ومنصات التواصل الاجتماعي، وذلك بالتزامن مع عرضه على قناة MBC العراق ومحطات عربية اخرى.

و «حيرة» مسلسل تلفزيوني درامي عراقي مُستوحى بحسب النقاد من مسلسل تركي بعنوان «سامحيني»؛ اما المسلسل العراقي فهو من إنتاج مجموعة إم بي سي، عرض لأول مرة منذ 18 ايلول 2022 على قناة إم بي سي العراق، المسلسل من سيناريو وتأليف العراقي حامد المالكي، ومن بطولة ممثلين عراقيين من ابرزهم، الكسندر علوم، زهراء بن ميم، إياد الطائي، براء الزبيدي، و بكر خالد، و حيدر عبد ثامر، أنعام الربيعي و بتول كاظم، وهو من اخراج ثائر يوسف؛ وتعليقا على اشتراكه في المسلسل يعبر ممثل الدور الرئيس فيه، الكسندر علوم، عن حماسته لخوضه تجربة مسلسل ممتد الحلقات، واعداً المشاهدين بأن «البصمة العراقية ستكون حاضرة بقوة في الأحداث من خلال إبراز العادات والتقاليد، وحكايات المنزل العراقي كما نطرح قضايا المرأة المختلفة في المجتمع».

وبرغم الانتقادات التي وجهت إلى المسلسل فيما يتعلق باقتباس السيناريو التركي وتناقض كثير من الأحداث التي يعرضها مع مجريات الواقع العراقي فإنه حقق تفاعلا كبيرا من قبل الجمهور العراقي وحتى المشاهدين في العالم العربي.

وهو يتكون من 250 حلقة بحسب ما يقال، وقد تجاوزت الحلقات المعروضة منه حتى الآن حاجز الـ 90 حلقة، ويتصدر ما يسمى «التوب 10» حاليًا في أكثر من دولة بحسب التصنيفات. وقد جرى تصوير أحداث المسلسل العراقي في منطقة الفاتح بمدينة اسطنبول التركية، وهي من المناطق التي تتميز بطبيعتها الخضراء الواسعة، وتحتوي على عديد المناطق السياحية والتاريخية، اذ جرى اختيار هذا المكان؛ لأنه يتناسب مع طبيعة العمل السينمائي الذي حقق نسبة عالية من الإيرادات منذ عرضه في ايلول 2022، ومازالت حلقات المسلسل تعرض حتى الآن.

ويجري الحديث الآن عن اشتراك الفنانة العراقية كادي القيسي في المسلسل كبديل بعد فسخ العقد مع الفنانة زهراء بن ميم، وهي تونسية من ام عراقية، بحسب الإعلام الفني الذي ذكر أن هناك كثيرا من الأسماء التي رشحت كبديل للفنانة زهراء من بينها رولا عادل، وبعد جولة مفاوضات وشروط مع القيسي كون العقد طويل الامد، حصل الاتفاق وباشرت في التصوير والدخول لموقع العمل.

كما ان هذا العمل يشكل التعاون الأول بين الكسندر علوم وزوجته المطربة رحمة رياض التي قامت بغناء المقدمة الموسيقية للعمل.

وكانت آخر أعمال الفنان ألكسندر علوم، مسلسل «ألماس مكسور».

وتعليقا على اهتمام الجمهور بهذا المسلسل يرى نقاد وباحثون، أن للجمهور العراقي بشكل خاص، والعربي بشكل عام، ذوقا خاصا في قراءة القصص أو مشاهدتها؛ فهو جمهور عاطفي بطبعه، على حد وصفهم، وبرغم ان كاتب القصة (السيناريو) والمخرج هما ابناء هذا الجمهور إلا أنهما أو الكاتب بصورة خاصة، يتفاجأ أحيانا بردة فعل وتفاعل كبير من قبل الجمهور مع بعض شخصيات قصته الثانوية تاركاً الشخصيات الرئيسة وراء ظهره، بحسب تعبيرهم.

المسلسل خرج عن سيطرة ورؤية المؤلف من حيث لا يشعر، بحسب قولهم، اذ سيطرة شخصية (فريدة) على المسلسل برمته، حتى تحول اسم المسلسل من (حيرة) الى (فريدة) عند المشاهد العراقي، بحسب بعض النقاد ..

واستنادا الى قول بعض النقاد فان المسلسل العراقي (حيرة) يفتقر للإنتاج، فإنتاجه متواضع جداً، بحسب قولهم، مشيرين الى ان فيه من الأخطاء الفنية ما ليس بالقليل، منها أنه لم يصور مشاهده في بغداد، وطرق بعض العادات المرفوضة عند الشعب العراقي، إلا أنه حقق نجاحاً، ليس لأنه مسلسل ناجح أو جاء بفكرة جديدة، لكنه جاء في وقت الجمهور العراقي يفتقر فيه للإنتاج التلفزيوني المحلي من جهة، ومن جهة أخرى كان اختيار المخرج للممثلين وتلاؤم الشخصيات مع شكل وكاريزما الممثل واقعيا بدرجة كبيرة، على حد قولهم.

ويلفت النقاد الى ان المسلسل برمته ذهب لدى الجمهور نحو شخصية (فريدة) وإعطائها دور البطولة وإن لم يسع الكاتب والمخرج الى ذلك؛ فلقد بدأ الكاتب حكايته بـ «سمر» وجعلها بطلة قصته حتى ان صورة اعلان المسلسل تركزت على ثلاث شخصيات عدنان وابنه جمال وسمر، على وفق قولهم، عادين ان المسلسل خرج عن سيطرة ورؤية المؤلف من حيث لا يشعر، بحسب قولهم، اذ سيطرة شخصية (فريدة) على المسلسل برمته، حتى تحول اسم المسلسل من (حيرة) الى (فريدة) عند المشاهد العراقي، بحسب بعض النقاد، مزيدين بالقول ان جميع أفراد العائلات بكبارها وصغارها تفاعلت وتعاطفت مع (فريدة) الأكثر مظلومية في المسلسل، حتى أن المؤلف والمخرج أرادا أن يهربا من الظهور الهائل لشخصية (فريدة) الى شخصية لا تقل أهمية عنها وهي (رويدة)، لكنهما فشلا في ذلك؛ بحسب قولهم، معربين عن اعتقادهم أن أحد أهم أسباب هذا الاخفاق هو الاختيار غير الموفق للممثلة التي أدت دور «رويدة»، هذا الامر يتعلق بالمخرج فقط اذ كان اختياره للممثلة غير موفق، بحسب وصفهم، فهي لا تلائم الدور من حيث الشكل والكاريزما، مستدركين بالقول، ان هذا ليس انتقاصا من الممثلة، بل ان أدوارا أخرى قد تناسبها في مناسبات أخرى.

ويقول النقاد ان المؤلف نجح في ان يجعل من «سمر» المظلومة ابتداءً (مكروهة)، وذلك بسبب بحثها عن الانتقام، وأوضح أن الحقد مرض نفسي يؤدي بصاحبه الى التهلكة، برغم انها تطالب بحقها وتبحث عن أخذ ثأرها من «عدنان» كبير العائلة؛ وجعل من طيبة ونقاوة «فريدة» سلاحا لا يملكه أي أحد؛ ورأوا ان طريقة حبها لـ «جمال»، تمثل الحب الحقيقي (القلبي) لا العقلي المبني على المصالح، لكنه في الوقت نفسه ضيع حق «سمر» وإن أثبت حق «فريدة»، على حد وصفهم.

وينوه النقاد الى ان المسلسل لم ينتهي بعد، والاحداث بدأت تشتد، وقد تبدأ بالانفراج فقد أخذ الوضوح وانكشاف الحقيقة قربه من شخصيات المسلسل الرئيسة، على حد قولهم، وزادوا بالقول، سننتظر لنرى ماذا ستكون عليه نهاية المسلسل، وهل سيوفق الكاتب والمخرج في جعل النهاية كما يريدها الجمهور ام لا؟

وفي تعريف لموسوعة «ويكيبيديا» بالمسلسل تقول ان «حيرة» مسلسل عراقي جديد يحقق انتشارا ونجاحا كبيرا في جميع دول العالم العربي بشكل كبير، وأن هذا المسلسل تناول عديد القضايا الاجتماعية التي عانى منها المجتمع العراقي في السنوات الماضية، واستطاع المخرج أن يختار القصة المناسبة في هذا العمل ليحقق هذا النجاح الكبير، بحسب الموسوعة، التي اثنت على الأعمال العراقية في السنوات الاخيرة وقالت انها اثبتت قوة إخراج وإبداع كبير في التمثيل، لتصبح هذه الاعمال محط أنظار الجمهور العربي؛ واعطت «حيرة» كمثال لأنموذج التمثيل الناجح على حد وصفها، منوهة الى ان من عوامل نجاح هذا العمل، بحسب قولها، انه ضم كوكبة من نجوم الفن العراقي وهو واحد من الأعمال الفنية الذي احتوى على عدد كبير من الأحداث، وان هذه الأحداث تجذب الجمهور العربي وتزرع عنصر الاثارة والتشويق في نفوس المتابعين؛ لهذا السبب أصبحت عمليات البحث نشطة عن هذا المسلسل العراقي، بحسب قول «ويكيبيديا».

دار الازياء العراقية
بلا "موضات" ولا مشاركات

كانت لدار الازياء العراقية في اعقاب تأسيسها سنة 1970 لغرض عرض أزياء الشعوب والأمم التي سكنت أرض العراق عبر شتى العصور، و كذلك لعرض آخر «موديلات» الازياء المحلية والعالمية و تصاميم المصممين العراقيين، بحسب اهداف الدار، نشاطات واسعة؛

■ فيلي

ففي كل سنة تقريبا كان لها برنامج ومنها مثلا العروض في إيطاليا عام 1971، وفي إسبانيا/ مدريد / برشلونة و تركيا / أزمير عام 1973، و ألمانيا الديمقراطية ومصر عام 1974، وتركيا / إسطنبول والجزائر و فرنسا و بلغاريا في صوفيا و بلوفديف، عام 1975، وفي المانيا الغربية في العاصمة برلين وفي درسدن عام1976، وفي سويسرا - جنيف معرض لوزان و ألمانيا الغربية/ فرانكفورت / بون و إيطاليا / روما عام 1977؛ وفي عام 1978 في اليابان و يوغسلافيا و بولندا والنمسا؛ وفي عام 1979 في السنغال و سوريا والأردن و الاتحاد السوفييتي و عام 1980 في الولايات المتحدة ألأمريكية في واشنطن ونيويورك ولوس أنجلوس و ديترويت وسان فرانسسكو، والكويت وبريطانيا و فرنسا و إسبانيا (مدريد و غرناطة و إشبيلية و سويسرا (جنيف و لوزان في مؤتمر الممتلكات ألآثارية).

وفي عام 2003 ابان اسقاط النظام المباد تعرضت الدار للنهب، ثم جرى إعادة تعميرها واستعملت البناية لاحقاً لتكون وزارة الثقافة العراقية، ثم عادت البناية بعد ذلك لدار الازياء العراقية مع تغيير اسمها إلى (الدار العراقية للأزياء)؛ وتعد من أهم معالم منطقة زيونة في بغداد من جهتها المطلة على شارع فلسطين، بحسب المراقبين.

وآخر نشاط شاركت فيه الدار هو 2014 باحتفالية معرض بغداد الدولي، وكان ضمن النشاطات عام 2009 في اربيل- الصداقة الدنماركية واقليم كردستان، وفي بغداد «عيد تأسيس اتحاد نساء كردستان»؛ كما وثقت الدار لأزياء الحضارة السومرية (3500 ق.م) والأكدية (2350 ق.م) والحضارة الآشورية (650 ق.م) والحضر (200 ق.م) وصولاً إلى الأزياء الفولكلورية التي تمثل التراث الشعبي العراقي، بحسب المتخصصين.

واستنادا الى الارقام بلغ عدد مشاركات الدار العراقية للأزياء 195 عرضا في شتى دول العالم شملت أكثر من 55 دولة فضلا عن 250 عرضا داخليا للمدة من 1970- 2003 والمشاركة في أكثر من 14 افتتاحا وختاما لمهرجان بابل الدولي. وبرأي المراقبين فان الدار تعاني حالياً الإهمال وقلة الدعم.

وتقول مشرفة على إعمار المبنى، وإعادة تأهيله إن الدار تعد من العلامات الثقافية الفارقة للبلد وانها

عرضت بين عامي 2014 و2015 ضمن برنامج تحديث وإعادة صياغة للأوبريتات والعروض، عرضاً للحقب الزمنية المتنوعة مثل الأكدية والآشورية والبابلية، مشيرة الى ان ذلك أثار حفيظة الأحزاب السياسية الحاكمة واعتراضها على ما يعرض باعتبار أنه لا يمت للإسلام بصلة، بحسب وصفهم، وكان ذلك سبباً في توقف نشاط الدار، على حد قولها.

وتضيف انه في عام 2018 عمد المصمم على تقديم أوبريت جمعت فيه أزياء جميع مكونات الشعب العراقي تاريخاً وحاضراً، وسماه «أنا العراق» ونجح في فك الحصار عن الدار، بحسب قولها.

والمفارقة انه و مع بداية وباء كورونا (كوفيد19-) في حزيران 2020، تحولت الدار بحسب المشرفة الى انتاج كمامات طبية نتيجة فقدها في الأسواق، ومع ذلك جرت التهيئة والإعداد ل (المؤتمر العالمي الأول لأنسجة الأزياء ومكملاتها لحضارات وادي الرافدين)، الذي شارك فيه أكثر من 25 بلداً وبلغ عدد المشاركات ما بين بحوث وأوراق بحثية وتصاميم أكثر من 75 مشاركة، ورفعت على منصة (زوم) وزاد عدد الحاضرين عن 1300 شخص، بحسب المديرة العام للدار، التي تقول «أنتجنا في هذه المرحلة أيضاً 50 قطعة من الأثواب إلى فرقة بابل الموسيقية، وأصدرنا جريدة (انخيدونا) إضافة إلى كثير من النشاطات».

وتلفت مسؤولة الإعلام في الدار في احاديث صحفية الى اهتمام وزير الثقافة والسياحة والآثار السابق، ووكيل الوزارة المدير العام للدار العراقية للأزياء بالوكالة، اللذان أوليا رعاية خاصة بالدار عن طريق التنسيق والانفتاح على المؤسسات الأخرى لتحفيز التكامل وتوفير بيئة للتعاون مع بقية المؤسسات لتعزيز أهمية الدور الثقافي والفني المعني بالجمال والأزياء التي تعد مرآة الشعوب وتعكس الروح الحضارية النابضة بالحياة، على حد وصفها.

وكشفت عن أن 200 دعوة لمشاركات دولية للدار في أنحاء العالم المتنوعة، لكن في الوقت الحاضر تفتقر الدار للتخصيصات المالية الكافية لإقامة العروض الخارجية، وفي حال تلقي الدعوات لا تستطيع الدار المشاركة لعدم توفير غطاء مالي لتغطية كلف السفر من قبل الدولة المضيفة، على حد قولها.

وكان وكيل وزارة الثقافة والمدير العام للدار العراقية للأزياء قد قال، اننا توجهنا نحو البناء والترميم مع توفير البيئة المثالية من أجهزة التكييف والمصاعد والحمامات، وتجهيز قاعة المسرح والتمرين بالمستلزمات الضرورية، وبعدها نظمنا زيارات ولقاءات مثمرة مع جهات ممولة وداعمة وحصلنا على دعم مقبول من البنك المركزي ورابطة المصارف، بحسب قوله.

ويوضح «منذ ذلك الحين فتحت أبوابنا للمؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية لإقامة مهرجانات وأماسي تعرف بنشاطات الدار، وبرغم قلة الملاك في قسم العروض وغياب التخصيصات المالية كان الحل لتقديم عروضنا بوساطة التنسيق مع جامعات ومؤسسات وتنظيم جلسات تصوير في المناطق الفلكلورية والتاريخية»، بحسب قوله، وينوه الى تنظيم عروض في الأندية الاجتماعية تخص المكونات والحضارات التاريخية «ونجحت عروضنا في المناطق المنكوبة مثل الموصل وسامراء، وللإعلان عن الجمال المعماري للدار وتأكيد حضورها التاريخي البهي لا يمر شهر من دون أن يكون للدار مشاركة أو اثنتين في الأقل في مسرح الدار أو حديقتها التي جرى تصميمها لإحياء أماس نوعية كسبت ود العائلة العراقية بغزارة وشغف»، بحسب تعبيره.

وعن المشاركات الدولية يوضح انهم حصلوا على دعوات عدة للمشاركة في العروض، مستدركا «لكننا لا نملك موازنة لبطاقات السفر أو كلف الإقامة، ولم نتوقف عن مخاطبات وزيارات المسؤولين والجهات الداعمة من أجل تذليل هذه الصعوبات، نظراً إلى أهمية المشاركة الخارجية وإظهار الحضارة العراقية وأزياء المكونات المتنوعة وجمالية التطور في هذا المجال الذي يعكس هوية العراق عبر الإبداع والجمال»، مردفا القول «نحن نعمل بحرص لاستعادة الصورة الدولية للدار كالسابق، لكن العقبات المالية والإنتاجية تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك، ونحن نسعى إلى تجاوزها».

مصمم الأزياء في الدار يعقد مقارنة بين الفترتين، فيصف المرحلة الأولى بالمدة الذهبية ويقول «كانت الدار في أوج زهوها تتمتع بتمويل خاص يشمل الإيفادات والسفر لشراء المواد الأساس ومكملاتها وتلبية الدعوات الخارجية بشكل متواصل، والآن يقتصر عملنا على حضور المشاركات المحلية والتبضع من الأسواق المحلية، ولا يخفى على أحد أن معظم أسواق بغداد فقيرة وبضاعتها رديئة».

ويعزو السبب إلى أن «البلاد توجهت بعيداً من الفن»، بحسب تعبيره، ويرى أن «الخطة الأنجح لاستعادة مكانة الدار هي استقطاب الكفاءات الفنية، فضلاً عن الدعم المادي للدار وأقسامها الفنية، وتغليب أصحاب الموهبة على الملاكات الإدارية، إذ يتخطى اليوم عدد الإداريين أربعة أضعاف عدد الفنيين»، على حد قوله.

في عام ٢٠١٨ عمد المصمم على تقديم أوبريت جمعت فيه أزياء جميع مكونات الشعب العراقي تاريخاً وحاضراً، وسماه «أنا العراق» ونجح في فك الحصار عن الدار...

اتجاهات الشباب العراقي تتغير

ومراقبون يسجلون تنامي النزعة العلمية

في معرض العراق الدولي للكتاب الذي اقيم مؤخرا في بغداد تسبب إقبال الجمهور على حضور ندوة صانع المحتوى أحمد الغندور الشهير بـ «الدحيح» في إغلاق المنافذ المؤدية للمعرض، بسبب الحضور الكثيف للناس.

■ فيلي

وافاد المتابعون للحدث ان نحو عشرة آلاف قارئ عراقي من أعمار مختلفة جلهم من الشباب تدافعوا لحضور ندوة الدحيح بالمعرض، وهي المرة الاولى التي يزور فيها بغداد، تلبية لدعوة من الدار المنظمة لمعرض العراق الدولي في دورته الثالثة التي انعقدت في المدة من 7 إلى 17 كانون الاول 2022، برغم ان الندوة جرى تأجيلها بسبب تأخر في مواعيد وصول الدحيح الى بغداد لحضور المعرض، واعتذر الغندور للجمهور الكبير الذي تحمل عبء الحضور من جميع مناطق العراق، بحسب تعبيره، مشددا على أن سبب التأجيل خارج عن إرادته بعد ان أدركت إدارة المعرض حاجته للراحة بعد إرهاق السفر الطويل، بحسب تصريحاته.

ويقول مراقبون انه وتحت ضغط الاستقبال الجماهيري الحافل، بحسب تعبيرهم، أعرب الدحيح عن شعوره بالسعادة لهذا الاستقبال، ناقلين عنه قوله «لم أكن اتوقع مثل هذا الاستقبال الذي أعده أفضل ما عشت في حياتي»، موجها الشكر للجمهور العراقي، بالقول انه صاحب الحضارة العريقة، بحسب وصفه، موضحا أنه لم يكن يعرف ان لديه جمهورا بهذا الاتساع الكبير، وان حضوره للعراق جاء في لحظة قرر فيها ان يكون مختلفا وراغبا في الخروج الى الناس والعالم، بحسب قوله.

ومن المعروف ان أحمد وليد محمد الغندور، وبحسب تعريف الموسوعات،

هو باحث وصانع محتوى يوتيوب مصري، اشتهر باسم الدحيح نسبةً لاسم قناته على اليوتيوب وهو أحد المشاهير في مجال تبسيط العلوم، درس علم الأحياء في كلية العلوم في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أنشأ الغندور قناته «الدحيح» على موقع يوتيوب عام 2014 وبدأ بنشر مقاطع فيديو تتمحور بشأن تبسيط العلوم بطريقة سهلة مع مزجها بشيء من الكوميديا، وازدادت شهرته في مصر وكثير من الدول المتحدثة باللغة العربية بعد تعاقده مع شبكة الجزيرة بلس عام 2017، واستمر ذلك حتى 9 حزيران 2020، لينتهي التعاقد بناءً على رغبة الشبكة، وفي تشرين الاول 2020 عُرضت أولى حلقات برنامجه «متحف الدحيح»، ثم في 2021 قام بتقدم برنامج «الدحيح» على قناة أكاديمية الإعلام الجديد قبل أن ينتقل لتقديمه على قناة متحف المستقبل، واختير الغندور في القائمة القصيرة لجائزة IBC العالمية 2019 لأكثر الشباب المؤثرين في الإعلام، كما أدرج اسمه في قائمة الأشخاص الأكثر تأثيراً في العالم العربي لعام 2018، واختاره مركزُ الشباب العربي في قائمة «روّاد الشباب العربي» وهي قائمة تتضمن «مجموعة من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الـ 35 عاماً من شتى الدول العربية، وبرأي المتابعين والمتخصصين فانه برامجه ذات اثر إيجابي في المجتمع.

ولم يخلو سجل الدحيح من لانتقادات من قبل جهات دينية عدت كلامه اقتباسا لكلام الملحدين واشادته بهم، بحسب قولهم، وقالوا انه ينفي الضبط الدقيق للكون وخلق الكون، بافتراض أن هناك مليارات الأكوان المتعددة، ووجود كوننا هو أمر محتمل كواحد من بين مليارات الأكوان غير المنضبطة، كما انه يشكك في خلق الإنسان والكائنات الحية، بحسب وصفهم.

الا ان تلك الآراء جرى نفيها من قبل متابعي الدحيح ومناصريه، الذين يقولون ان الانتقادات لطرحه ونشاطه تميزت بغياب الرد العلمي والموضوعي، وإشهار سيف الإقصاء، واتهام من ينتقد الدحيح، بأنه يكفره ويحكم بإلحاده، لافتين الى انه حتى لو صح نقل الدحيح عن الغربيين فانه ينقل علومًا غربية اثبتت صحتها بالتجارب؛ وتساءلوا: ان أكثر العلماء ملحدين، فهل نترك العلم؟ وبرأي المراقبين فان اتجاهات الشباب العراقيين بدأت منذ مدة تنحو نحو التوجه الى الافكار العلمية والاتجاهات العملية والتجريبية بعد ان كانت الوجهة الى التيارات الدينية في عام 2003 وما بعده، ويفسرون ذلك بأسباب عدة منها الاداء الاقتصادي والسياسي السيء للحكومات التي شكلتها الاحزاب الدينية الاسلامية طيلة المدة الماضية والى جزعهم من ذلك، وفقدان الثقة بها على حد وصفهم.

ومن الفعاليات الجماهيرية التي جرت مؤخرا افتتاح الدورة التاسعة من مهرجان «أنا عراقي أنا أقرأ» في حدائق «أبو نواس»، وسط بغداد، فضلا عن انطلاقه في الوقت نفسه، في ستّ محافظات أُخرى، هي، ديالى، ميسان، الديوانية، الأنبار، البصرة، نينوى. وقد لاحظ المراقبون والمعنيون بالثقافة الجماهيرية ان المهرجان استقطب جمهورا كبيرا من القرّاء معظمه من الشباب الرجال والفتيات قدرت اعدادهم بالألوف.

وشهد المهرجان توزيع 40 ألف كتاب مجّاني على الحضور وهو ما يصفه المنظّمون بأنّه المهرجان الأكبر من حيث توزيع الكتب المجّانية في الشرق الأوسط، بحسب قولهم، إذ أسهم فيه عددٌ كبير من المتبرّعين من أصحاب المكتبات والكتّاب والقرّاء، إلى جانب التبرّع بمكتبات شخصية، من قبل عائلات مشاهير عراقيين متوفين؛ وبدأت التحضيرات للمهرجان قبل شهرين من انطلاقه، اذ فُتح باب استقبال تبرُّعات الكتب عبر صندوق خاص وُضع وسط شارع المتنبي في بغداد، الذي يشهد حضورا جماهيريا كبيرا.

وقد اختارت «مؤسسة أنا أقرأ»، المُشرفة على المهرجان، الشاعرَ الراحل عام 2022 مظفّر النّواب، كشخصية للدورة الحالية، اذ خُصِّصت له زاوية اشتملت على ألفي نسخة من كتاب «مختارات من شعر مُظفّر النّواب»، الذي اصدره «الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العراقيين» خصّيصًا للفعالية، إلى جانب تبرّع «الاتحاد» بثلاثة آلاف كتاب متنوّع من إصداراته.

وشهد المعرض فعاليات متنوّعة من معارض فنية، ومسرح دمى وزوايا خاصّة بأدب الطفل، وجلسات تتناول قضايا تمسّ حياة الفرد العراقي كظاهرتي التصحّر وجفاف الأهوار؛ كما شهد المعرض عروضا موسيقية وغنائية.

ويقول القائمون على المهرجان «كل سنة تصلنا أفكار جديدة من الشباب الجدد المتطوعين الذي وصل عددهم في هذا العام الى مئة من غير أعضاء المهرجان من المؤسسين وأعضاء الهيئة الإدارية»، كما يسجل المراقبون ان المميز في هذا العام أن المهرجان أقيم في خمس محافظات غير بغداد وفي اليوم ذاته.

كما شهد المهرجان زخما جماهيريا على الزاوية الوحيدة غير المجانية ضمن مهرجان «أنا عراقي أنا أقرأ «، الخاصة بكتّاب العراق لتوقيع كتبهم التي صدرت حديثا، ويقول المنظمون ان هذا الموسم هو الأكثر إقبالا من الجمهور على هذه الزاوية، كما اقيم حفل فني في المهرجان قادته فرقة الموسيقار مصطفى زاير، لاقى تفاعلا كبيرا من الحضور الذين طربوا للمقطوعات التي عزفت والغناء الذي قدمه أكثر من عضو في الفرقة؛ و سجَّل المهرجان حضورا مميزا بمشاركة واسعة وكبيرة من شتى الأعمار والفئات، التي تتجول بين أروقة الكتب ورفوف المعرفة، بحسب تعبيرهم.

اقتصاديون انتقدوه واعتبروه ((هشاً ومهملاً))..

يواجه قطاع التأمين في العراق تحديات كثيرة تعيق أخذ دوره الحقيقي في مجال التأمين على الحياة وتعويض الخسائر التي قد تلحق بالمؤتمنين جراء الحوادث، فيما يؤكد مختصون على ضرورة توفير بيئة قانونية جديدة لهذا النظام، تحقق الفائدة للمواطنين كما في بلدان العالم الأخرى.

■ **فيلي**

وتعمل شركات التأمين على الحياة والممتلكات في أغلب دول العالم سواء كانت شركات حكومية أم أهلية، على توفير المتطلبات الضرورية لتعويض المشتركين معها من المواطنين أو المؤسسات في حال تعرضهم لحوادث أو الكوارث الطبيعية.

إلا أن الحال في العراق يختلف تماماً حيث أن شركات التأمين -وهي حكومية- حيث أنها تفرض الاشتراك معه فرضاً فحين يقدم المواطن على استلاف قرض من المصارف لشراء سيارة أو منزل أو غير ذلك، يجد وثيقة التأمين ملزمة وليس لديه خيار رفضها، ويستقطع مبلغ التأمين من قيمة القرض، وبالإضافة إلى ذلك فإن شروط التأمين تبدو غريبة، منها على سبيل المثال في حال شراء سيارة عبر قرض مصرفي مصحوبا بوثيقة التأمين يفاجأ المقترض بأن شركة التأمين لا تدفع له تعويضاً في حال تعرضت سيارته لتفجير إرهابي، بالرغم من العمليات الإرهابية كانت حتى سنوات قريبة هي أكثر الحوادث انتشاراً وتكراراً في العراق.

معوقات كثيرة

يرى مختصون أن التأمين الصحي في العراق يواجه معوقات كثيرة، تنبع من طبيعة المجتمع المحلي الذي يفتقر إلى الوعي التأميني الصحيح، فضلا عن عدم أخذ شركات التأمين دورها الحقيقي، ما جعله «قطاعاً هشاً وغير مهيأ للعمل».

وفي هذا السياق يقول المحلل الاقتصادي، أحمد عبدربه، لمجلة «فيلي»، إن «قطاع التأمين في العراق ضعيف، وشركات التأمين لم تأخذ دورها الحقيقي، وحتى تأمين الأقساط للسيارات وغيرها هو تأمين شكلي، على خلاف دول العالم التي يصل فيها التأمين إلى نسبة 100% من حجم الأضرار، فضلا عن عدم وجود بيئة قانونية ساندة له في البلاد».

ويؤكد عبد ربه، أن «التأمين، من الأنظمة المنتجة، إذ تخلق فرص عمل وتحقق إيرادات، أما في العراق فهو مهمل، لذلك يجب توفير بيئة قانونية جديدة له تهيئه للعمل كما في دول العالم».

باب للفساد

من جهته يقول الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، إن «التأمين، نظام إيجابي للمواطنين، سواء أكان التأمين صحياً أو عن أضرار الممتلكات والمنازل من الحرائق وغيرها، والتأمين على السيارات هو حماية للأفراد من الخسائر المادية في حالة وقوع حادث يتسبب بضرر على السيارة، وتعويض مالكها في حالة إصابة أحد الراكبين في حوادث الطرق والكوارث الطبيعية».

ويوضح عيد، لمجلة «فيلي»، أن «جميع السيارات في داخل العراق مشمولة بالتأمين، وفق أحكام المادة 11 من قانون التأمين المرقم 52 لسنة 1980، لكن هذا القانون مُعطل من ناحية التطبيق، ووجوده على الورق لاستفادة الشركات، بغض النظر عن حجم الأموال المستحصلة والأقساط المفروضة من قبلها على المواطنين».

ويضيف، «ويعد هذا الإلزام اليوم بمثابة باب جديد من أبواب الفساد، لعدم دفع شركات التأمين أموالاً وتعويضات الأضرار الناجمة عن الحوادث».

وكانت شركة التأمين الوطنية العراقية أعلنت في أيلول/ سبتمبر الماضي، أن

قيمة التعويضات المدفوعة للفترة من كانون الثاني/ يناير 2022 ولغاية 30 حزيران/ يونيو من العام نفس، بلغت 4 مليارات و 899 مليون دينار، عن 495 إضبارة شملت حوادث الدهس وفقا لقانون التأمين الإلزامي رقم 52 لسنة 1980.

يشار إلى أن الشركة سبق وأن أعلنت العام الماضي، أن قيمة التعويضات بلغت مليارين و 489 مليون دينار عن 325 إضبارة، فيما بلغت التعويضات في عام 2020 أكثر من 4 مليارات دينار.

آلية عمل شركة التأمين

توضح مديرة إعلام مصرف الرشيد الحكومي، آمال الشويلي، أن «المصرف لديه تعاقد مع شركة تأمين، فهناك سلفاً وقروضاً ومشاريع استثمارية، وهذه يفترض التأمين عليها من خلال عقد يبرم بين المصرف وشركة

المرحلة الأولى تسجيل المواطنين الموظفين بصورة إلزامية لشمولهم بالضمان الصحي، وبعدها يكون تسجيل المواطنين كافة بصورة اختيارية

التأمين، لتغطية المخاطر التي تنتج جراء المنح بالنسبة للمواطن».

وتضيف الشويلي لمجلة «فيلي» «على سبيل المثال قروض السيارات، فهذه يُؤمّن فيها المواطن على حياته، وتكون وفق عمر تحدده شركة التأمين، وفي حال وفاة المواطن فإن الشركة ستسدد المتبقي من مبلغ القرض إلى المصرف بالنيابة عن المواطن المتوفى، ما يعود بالفائدة إلى المصرف والمواطن».

وتتابع «في السابق كان المصرف يُلزم ذوي المقترض المتوفى بدفع أقساط القرض المتبقية بذمته، ولكن في حالة التأمين، ستكون مسؤولية التسديد هذه على

الشركة فقط، ومقابل تلك الآلية يدفع المُقترض مبلغاً حين المنح لشركة التأمين، وتحدد نسبة المبلغ بحسب المخاطر والقرض الممنوح».

الضمان الصحي

وأعلنت وزارة الصحة العراقية، في 24 نيسان/ أبريل 2022، تعثّر تطبيق قانون الضمان الصحي بسبب عدم وجود تخصيصات مالية، فيما أكدت أن خطة تنفيذ القانون تنص على أن يتم تطبيقه بداية في ثلاث محافظات.

وكان من المفترض أن يُطبّق القانون في آب الماضي، بحسب ما قررته الوزارة، إلا أن عدم إقرار الموازنة المالية الاتحادية للعام 2022، حال دون توفير التخصيصات المالية للخطة.

وكان من المقرر أن ينفذ قانون التأمين الصحي على ثلاث مراحل، تتضمن المرحلة الأولى تسجيل المواطنين الموظفين بصورة إلزامية لشمولهم بالضمان الصحي، وبعدها يكون تسجيل المواطنين كافة بصورة اختيارية، ثم بمرور عدة أشهر عندما يبدأ تنفيذ القانون يتم تسجيل كل المواطنين في المرحلة الثالثة.

وأقر مجلس النواب العراقي عام 2020 قانون التأمين الصحي، لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين، ويهدف القانون المذكور، إلى تأمين التغطية الصحية الشاملة للشخص المضمون وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وتقليل الأعباء المالية على المواطن، والحد من الفقر.

إطعام ٨ مليار شخص

توقعت الأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العالم إلى 8 مليار بحلول 15 نوفمبر 2022 وأن الهند ستتفوق على الصين من حيث عدد السكان لتصبح أكبر دولة في العالم في عام 2023. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع متوسط عمر الفرد بسبب التطور في الصحة العامة والنظافة والطب، فضلًا عن استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في بعض الدول. نحن نعيش الآن لفترات أطول من أي وقت مضى، وهذا الأمر له تداعيات خطيرة حيث توجد الآن ضرورة لإطعام عدد متزايد من السكان، مما يعني أن مستويات إنتاج الغذاء الحالية بحاجة إلى الزيادة لمواكبة التعداد الجديد لسكان العالم.

■ طلال ابو غزاله

سيكون لذلك تأثيرا كبيرا على قطاع الزراعة العالمي. ومن الواضح أن مزارعينا بحاجة إلى الدعم حتى يتمكنوا من بذل المزيد من المجهود وبكفاءة أكبر، فالعبء المتزايد لإطعام هذه الأعداد سيستنزف الموارد على مستوى العالم. في رأيي، لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال تطبيق التقنيات الذكية لتعديل ممارساتنا الزراعية حتى نتمكن من مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق نتيجة الزيادة السكانية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية التي لم يكن يُنظر إليها على أنها نقطة ضعف حتى بدأت الحرب في أوكرانيا.

وتتوقع الأمم المتحدة أن يصل تعداد السكان العالمي إلى 9 مليار بحلول عام 2037.

السبيل الوحيد للتغلب على هذا التحدي هو التوسع باعتماد تقنيات الزراعة المبتكرة واعتماد المزارعين على المعرفة في مجال عملهم. نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية الذكية حتى يتمكن المزارعون من العمل بشكل أكثر ذكاءً. على وجه الخصوص، أرى أن التقنيات الرقمية ستلعب دورًا متزايدًا في تمكين الزراعة الذكية. إن حقول المحاصيل والماشية الشاسعة، إلى جانب مجموعة كبيرة من العوامل التي تحكم صحة ونمو والحصاد، تدل على أن الإدارة الذكية هي السبيل الوحيد للمضي قدمًا، لا سيما مع انتشار تداعيات تغير المناخ، مما يؤدي إلى إضفاء تعقيدات جديدة على معادلة الغذاء العالمية.

بدأ المزارعون في استخدام الابتكارات في مجالات مثل الاتصالات والطائرات بدون طيار وأجهزة استشعار إنترنت الأشياء والأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لاتخاذ قرارات أفضل لتحسين عملياتهم من خلال الوصول إلى معلومات أكثر إفادة. ويؤدي ذلك إلى المزيد من الوعي والقدرة على التنبؤ والتحكم في الزراعة واتخاذ قرارات أكثر استنارة وتستند إلى البيانات الحية، مما يوفر مخرجات أفضل ويؤدي إلى زيادة في الإنتاجية.

تساعد تقنيات الزراعة الذكية على تجميع البيانات عن الأراضي الزراعية والتي يمكن ربطها وتحليلها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ما يمنح العمال رؤى شاملة ومتعمقة عن جميع الأنشطة، بدءًا من فاعلية المعدات ونمو المحاصيل والظروف الجوية وصولاً إلى مستويات رطوبة التربة. يجب استخدام هذه التكنولوجيا بشكل أكبر لاتخاذ قرارات ذكية ونشرها في الدول الفقيرة التي هي في أمس الحاجة إلى المزيد من المساعدات.

يمكن مراقبة الأراضي الزراعية بسرعة وسهولة بمساعدة الطائرات بدون طيار، والتي، بجانب بيانات إنترنت الأشياء، توفر مجموعة مفيدة جدًا من التقنيات لإتاحة الزراعة الذكية في المستقبل. تعد أجهزة الكمبيوتر أفضل بكثير من البشر في الربط بين كتل البيانات وتحليلها، مما يسمح للعمال باتخاذ قرارات مستنيرة باستخدام المعلومات المترابطة. كما يضمن التنبؤ الأفضل والمعرفة الدقيقة للكميات التي يمكن للمزارعين إنتاجها أن تكون سلاسل التوريد والمستخدمين النهائيين على علم بالكميات المتوفرة لديهم، مما سيمنع ترك المنتجات لتفسد في المستودعات المحلية وسيسمح بتوزيعها بشكل أفضل.

تسمح السيطرة المناسبة على الإنتاج أيضًا بإدارة أفضل للنفقات وتقليل الفاقد. ومن خلال امتلاك التكنولوجيا التي توفر التحليل التنبؤي والمعلومات الأعمق، يمكن للمزارعين العمل بشكل استباقي للتخفيف من المخاطر التي تواجه الثروة الحيوانية والغلات. وتسمح الزيادة في أتمتة العمليات بتطوير الكفاءة الصناعية وإتاحة الفرصة للعمال للقيام بمهام أكثر أهمية من مجرد العمل البدني. ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي لتحقيق عوائد أفضل حيث يمكن إدارة مساحة أكبر من الأراضي وتخصيبها وحصادها من خلال الأتمتة مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات.

إن السعي إلى زيادة إنتاج الغذاء يمثل تحديًا في وقت تتناقص فيه مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتزداد عمليات إزالة الغابات مما يؤثر على جودة التربة ويسبب تدهورها، ويزيد من حجب قدرتنا على تلبية الطلب العالمي على الغذاء.

الحل الوحيد لهذه المشكلة هو التحرك نحو الزراعة الذكية القائمة على البيانات. ولذلك يجب أن يتم تبسيط تكلفة هذه العمليات وأن تكون متاحة للجميع حتى تظهر تغيرات حقيقية على نطاق عالمي. فمن غير المفيد أن تكون هذه التكنولوجيا متاحة للبلدان المتقدمة فقط، بل يجب أن تتغلغل في نسيج الزراعة العالمية بأكملها إذا أردنا أن نتمكن من إطعام مليارات الأشخاص الإضافيين في المستقبل.

الدنـيا بصـرة ..

واخيرا تحقق الحلم المنتظر منذ اربعة عقود ..

اول تتويج ببطولة على ارض الوطن .. واول بطولة منذ انجاز آسيا 2007 ...

كل العالم شهد افراح العراقيين الهستيرية انه فرح نادر الحدوث فلا غرابة ولا استغراب، فأرض الرافدين ما انفكت ان تكون مسرحاً لعذابات سكانها على مر التاريخ !..

نعم افرحوا ما استطعتم وعيشوا حلماً جميلاً يصعب تكراره قبل ان تفيقوا على ابتلاءات جديدة يبتدعها سياسيونا المخلصين!.

229

فەیلی

FAILY MAGAZINE
JAN. 2023

كانون الثاني 2023

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين